



شرح

رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية في الصفات الاختيارية

أبو جعفر عبد الله بن محمد الحلبي

شرح

رسالة شيخ الإسلام
في الصفات الاختيارية

مقدمات بين يدي الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه أما بعد.

فهذا المجلس الأول، إن شاء الله مجلسين، المجلس الأول في التعليق على رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الصفات الاختيارية وهي في جامع الرسائل التي جمعها الشيخ محمد رشاد سالم في المجموعة الثانية، والكلام على هذه المسألة على مسألة الصفات الاختيارية لا بد فيه بين يديه من مقدمات إذ أن هذه المسألة تتصل بخلاف أهل الحديث والمتكلمين، خلاف أهل الأديان مع الملاحدة، خلاف أهل الكلام وأهل الإسلام مع الدهرية أو الفلاسفة وأيضاً متعلقة بالمسألة المشهورة، مثل مسألة فناء الجنة والنار، ومسألة علم الله بالجزئيات وغيرها من المسائل

وكثير من طلبة العلم لا يدرك علاقة هذه المسائل ببعضها البعض وانتظامها في سياق واحد: الصفات الفعلية، فيما هو مشهور عند المنتسبين للسنة والسلفية المعاصرة أن المقصود بها الصفات القائمة بالذات المتعلقة بالمشيئة كالمجيء والنزول وأيضاً ما يدخله التجدد في أفراد السمع وأفراد البصر وأفراد الإرادة، ولكي يفهم الفرق بين قول أهل الحديث وقول أهل الكلام ندخل في المقدمة الأولى المقدمة الأولى عندنا: الفرق بين الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية هذا أول مفتاح لفهم المسألة.

هناك فعل لازم يقوم بالفعل وهناك فعل متعدٍ ﴿فَلَمَّا عَاسَفُونَا أُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف ٥٥] آسفونا الغضب، الغضب قائم بالذات نتج عنه فعل وهو الانتقام قائم بالمفعول به أو فعل متعدٍ، يذكر ابن تيمية في درء التعارض وفي الأصبهانية أن الناس لا يعقلون فاعلاً فعلاً متعدياً إلا ويسبقه فعل لازم هذا ما يذكره الشيخ، أهل الكلام إنما يثبتون لله عز

وجل الفعل المتعدي دون الفعل اللازم أو كما نقول نحن، ولذلك إذا قالوا صفات فعل يقصدون الأفعال المتعدية ولا يقصدون إثبات أفعال اختيارية قائمة بالذات الإلهية أما نحن إذا قلنا صفات فعل، فلهذا مثلاً ما تجدون في عقيدة التميمي حين يقولوا اختلفوا في الاستواء هو صفة ذات أم صفة فعل، صفة ذات: ما نسميه نحن صفات الفعلية، أم صفة فعل: يعني هل هو أمر خلقه الله في العرش، فهم يثبتون الأفعال المتعدية أو المفعولات لله عز وجل دون الأفعال، فالله الفاعل، وهناك الأفعال الاختيارية وهناك المفعولات، هذه أول نقطة لتصوير المسألة ونزاع الناس فيها.

أول مقدمة: قد نبه على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض وهذا ما نراه مثلاً في مثل استدلال الأئمة على الجهمية في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس ٨٢] هذا اللازم ﴿فَيَكُونُ﴾ هذا المتعدي ﴿فَلَمَّا عَاسَفُونَا أُنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف ٥٥] ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف ٥٤] هذه هي النقطة الأولى.

المقدمة الثانية: أن من الناس من أثبت لله عز وجل الصفات الذاتية ولكنه توقف في الصفات الفعلية بل نفاه عن الله تبارك وتعالى وهؤلاء هم:

- ١- السالمية
- ٢- والأشعرية الأولى
- ٣- والكلاية

وسبب ذكرى هؤلاء أن هناك إشكالية دارجة بين المنتسبين للسلفية أنهم يجدون المرء يثبت العلو مثلاً أو يثبت الوجه واليدين فيقولون: هذا سلفي مباشرة، وإذا وجدوا أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم

يستدلون بكلامه كاستدلالهم بكلام الحارث المحاسبي أو الباقلاني (على دعوى أن الحارث المحاسبي أصلاً رجع) ينسبونه للسلفية وليس الأمر كذلك فالأشعرية المتأخرون ينفون الصفات الذاتية والصفات الفعلية والأشعرية المتقدمون يثبتون الذاتية وينفون الفعلية على تفصيلات عندهم في الموضوع.

ومن هنا ينبغي أن يفهم الأمر، فالإمام أحمد حين أنكر على الكلاية، والكلاية كانوا يثبتون الصفات الذاتية، والحارث المحاسبي يثبت العلو ولا يثبت الاستواء لأن الاستواء فعل اختياري فهذا أيضاً فيه التنبيه على إشكالية درجة، فنحن عندنا الجهمية والمعتزلة ومتأخرو الأشعرية ينفون الصفات الذاتية والفعلية إلا سبعة عند الأشعرية وسيظهر أنهم أصلاً لا يثبتونها كما نثبتها نحن، وعندنا الكلاية والسالمية وحتى الكرامية في قوله وجماعة مع الحنبلية ينفون الصفات الفعلية ويثبتون الذاتية، ما الذي نستفيد من هذا القسمة؟ نستفيد أننا إذا أردنا أن نبطل أدلتهم العقلية، هناك أدلة للجهمية يستدلون بها على نفي الصفات كلها.

هذه الأدلة لا شك أنها لا تمشي عند الكلاية والكرامية وغيرهم والسالمية لأنهم لا ينفون الصفات كلها، وإذا أردنا أن نستدل عليهم ونبين، فالأدلة على الصفات الفعلية لوحدها خاصة ونلزمه ببعض الإلزامات.

المقدمة الثالثة: أنه في البداية ينبغي تحرير مذهب السلف قبل الحديث عن تحرير مذهب المشاهير، وإذا فهمنا النقطة السابقة أن من الكلاية والأشعرية الأولى من أثبت الصفات الذاتية فنعرف كيف نستدل على نفاة الصفات الفعلية عن طريق كلام أئمتهم فهم ماذا يقولون؟ يقولون السلف موقفهم إما التفويض وإما التأويل، نحن نقول السلف أمروها فيقولون: نعم أمروها يعني التفويض، فنقول نحن: أن قولكم أمروها يعني تفويض هذا تحكم ومصادرة بل الأصل بالإمرار أنه أخذ بالظاهر

والتفويض موقف محتاج للإفصاح عنه يقول لك: كيف هذا؟ أقول أن الصفات غيب من الغيوب كصفات الملائكة وكصفات أهل الجنة والنار وغير ذلك وهذه كلها يؤمن الناس بها على ظاهرها فلماذا استثنت الصفات؟ أنت استثنت الصفات بشبهة كلامية ومعلوم أن السلف لا يعرفون علم الكلام، ونقول له أيضا إذا كان كلابيًا أو أشعريًا على الطريقة المتقدمة نقول أصلًا: السلف ما فرقوا بين صفة وصفة ولهذا:

- الترمذي مثلاً حين تحدث في جامعته عن أحاديث الصفات كان يتحدث عن حديث تجلى الله ^(١) ضاحكاً وهذه من الصفات الفعلية.

- وأيضاً ابن ماجه لما وضع باباً فيما أنكرت الجهمية أورد النزول كما أورد أخبار الوجه واليد وما فرق.

- وأيضاً البخاري في كتاب التوحيد وأيضاً الدارقطني يصنف كتاباً في الصفات وكتاباً في النزول.

- وأيضاً ذكر البخاري في التاريخ الأوسط أن أبا نعيم الفضل بن دكين حين حدث بحديث الضحك لعن بشرًا المريسي.

فلا يوجد فارق متى يقال أن السلف على مذهب المتكلمين؟ يقال أن السلف على مذهب المتكلمين إذا قالوا أن الظاهر غير مراد تنزيهاً لله، بل حتى لو قالوا الظاهر غير مراد، فلن يكون على مذهب المتكلمين، ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم ٤٢] قال: المراد الشدة لذلك هذا ليس مذهب متكلمين مذهب المتكلمين تدقيقاً أن يقول: «الساق الشدة وظاهر النص يدل على أن الساق صفة لله عز وجل، والله منزّه عن التركيب

وعن التجسيم ولذلك أنا أذهب للشدة»، أما إذا ذهب إليها من باب اللغة فاختلفوا في العاديات هي الإبل أم الخيل ولم يكن هذا الاختلاف اختلافًا من باب تنزيه الله عز وجل عن أن يحلف بالإبل أو تنزيه الله عن أن يحلف بالخيّل وإنما النظر في السياق اللغوي، وإلا الكل جائز على الله تبارك وتعالى وحين اختلفوا مثلاً في خطيئة داود عليه الصلاة والسلام ما الذي وقع؟ يوجد طرف ثالث ينزه داود عن الخطيئة مع الأساس يرى الأنبياء لا يقع منهم صغائر، خلاف هذا أم غير خلاف هذا؟

الأمر نفسه هنا حين نختلف في آية معينة: هي من آيات الصفات، أو ليست من آيات الصفات، تدل على اليد، أو لا تدل على اليد ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات ٤٧] «وإن أتاني يمشي أتيت هرولة»^(١) هذا ليس خلافاً في أصل الصفات وإنما في دلالة النفس فقط فالخلاف مع المتكلمين: أن هذا يستحيل على الله، كثير من الناس يظن أن خلافاً مع المتكلمين هل اللغة تقبل هذا الأمر أم لا تقبل، لو فرضنا أن اللغة تقبل فهو يرى أن الظاهر غير مقبول ومستحيل على الله، واللغة حتى لو قبلت لنا أن نأخذ بالظاهر ولنا أن نأخذ بما تميزه اللغة، وهو يرى أن الظاهر تشبيه وكفر ولذلك يجب تنزيه الله تبارك وتعالى عنه.

هذا الموقف لا حضور له في كلام السلف الكرام ومع ذلك هناك آثار كثيرة وظاهرة في إثبات الصفات الفعلية مثل:

«إذا قال لك الجهمي كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء فقل له أمنت برب يفعل ما يشاء»^(٢)

(١) البخاري ٧٤٠٥

(٢) شرح أصول الاعتقاد ٧٧٥

والاستدلال بصفة على صفة كقول لإسحاق إبراهيم بالاستدلال على النزول بقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر ٢٢] فقال الملك بن طاهر لإسحاق قال له هذا يوم القيامة، فقال له من يأتي يوم القيامة من يمنعه الآن؟

إذن النزاع معهم ليس هل الله ينزل في ثلث الليل الآخر أم لا، بل هم يرون أن الله لا يفعل فعلاً اختيارياً قائماً به البتة، هذا أصل النزاع لهذا مثلاً لو قلت له الله ينزل يوم القيامة الآن هذا موعد واحد وقت واحد يقول لك: مستحيل عليه: قل له: إذا لا تناقشني بأن الليل يختلف من مكان إلى مكان فهذا نقاش فرعي، لثبت الأمر من البداية من الأساس.

ومن أشهر الآثار أثر خارجة بالمصعب الذي أورده عبدالله بن أحمد في السنة وأورده الخلال في السنة وأورد عدد من الأئمة لما قال: بلغوا الجهمية أن نساءهم طوالق، أنهم كفار، وأنه لا تحل ذبائهم، ثم قال وهل يكون استواء إلا بجلوس؟

هذا الأثر يردع المفوضة ويردع المؤولة وظاهره إثبات الحكم المخرج من الملة على الجهمية، بل كل كلام للسلف في إثبات صفة الكلام لله عز وجل يثبت الصفات الفعلية كلها، وكل ما يثبت الضحك يثبت الصفات الفعلية كلها، وكل ما يثبت النزول يثبت الصفات الفعلية كلها، لأنها هي عندنا وعند أهل الكلام باب واحد، لهذا الإمام أحمد لما أنكر على من أول الضحك بضحك الزرع.

كذلك وصفة الكلام النقاش فيها هو الأساسي ومنه تتفرع كل المسائل فحين نقول كلام الله منه بدأ وإليه يعود فهذا واضح جداً بإثبات الفعل الاختياري، إذا قال هذا قد يكون المراد منه كلام المتكلمين وأن هذا فعل تنجيزي وأن هذا كذا، فنقول: هذا كله خلاف الظاهر وسياسة كلامية

خلاف الظاهر وسيأتي الكلام في آخر المجلس على نسبة الإمام أحمد لتأويل المجيء .

لكن نحن هنا الآن بين يدي مقدمة، فالأمر ظاهر من التبويبات حتى الدارمي بوب على النزول، وبوب معمر على الضحك وظاهر من التبويبات السابقة من كلامهم أنهم لا يفرقون، وهذه الحجة القوية التي نحتج بها على من أثبت بعض الصفات دون بعض نقول: هم قالوا أمروها كما جاءت بلا كيف فتأتون أنت فتقولون: الصفة الفلانية والفلانية ثابتة لله والصفة الفلانية والفلانية مؤولة أو مفوضة، هم ما يفرقون بين السمع والبصر والصفات الأخرى، وأنت تفرق ثم بعد ذلك تقول: السلف فوضوا، فالأمر ليس كذلك، وكذلك إنكارهم على الواقفة، وهذه هي النقطة الثالثة فيما يتعلق بتحرير كلام السلف.

ونحن نمضي سريعاً والبقية يظهر في كلام الشيخ

المسألة الرابعة: وهذه هي أهم مسألة في الدخول بين يدي البحث: «ما الأدلة عند أهل الكلام التي حملتهم على نفي الصفات الفعلية»، البراهين العقلية التي يزعمونها التي حملتهم على نفي الصفات الفعلية: دعوى التشبيه، هذه الإجمالية لا تنطبق على الصفات الفعلية فقط، بل تنطبق على الوجه واليدين وعلى السمع وعلى البصر وعلى كل شيء.

لماذا هم نفوا الصفات الفعلية؟ هم نفوا الصفات الفعلية لأنهم أثبتوا حدوث الكون بطريقة تقتضي نفي الأفعال الاختيارية لله عز وجل فهناك نقاش بين الفلاسفة وبين أهل الكلام في حدوث الكون وهذا نقاش يوناني قديم فكان من ضمن أدلتهم التي يذكرونها أنهم يقولون: أن دليلنا على أن الكون حادث أن الحوادث تحمل فيه، ما يعنون بالحوادث؟ الأمور التي لها بداية ونهاية فأنا الآن حين أحرك يدي قد

حلت بها الحوادث قالوا وما حلت به الحوادث لم يخل منها يعني طالما هو يستطيع الآن فهو يستطيع في كل وقت وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، لماذا؟ لأنه لو كان قديماً لاجتمع الحدوث والقدم مع بعضهما وهذا جمع بين النقيضين .

هذا دليلهم وبهذه الطريقة أثبتوا حدوث الكون وبناء عليها فلما قيل لهم: إذا تقولون الله تقوم به الحوادث الله يفعل يتكلم يسمع يبصر الآن؟ قالوا: لا هذا كله متأول وكله مرفوض هذا هو أساس الشبهة، ثم إنهم استدلوا بأدلة أخرى كدليل التطبيق مثلاً والذي سيأتي شرحه، هذا أساس شغب القوم هذه الشبهة إذا سقطت سقط كل ما قالوا.

أيضاً هناك شبهة ثالثة: أننا إذا قلنا أن الله يفعل ما شاء متى شاء فإن ذلك يلزم منه التسلسل، وما تسلسل لم يتحصل، وخلطوا بين أنواع التسلسل، ومسألة التسلسل نشرحها لاحقاً، لكن نأتي إلى هذه المسألة المهمة قالوا ما لم تخل من الحوادث فهو حادث، وإثباتهم حدوث الكون ما قالوه أن ما لم تخل منه الحوادث فهو حادث، هذا بشرط أن يكون هذا الحادث له بداية أصلاً، هذا الشيء إذا لم يكن له بداية فلا مشكلة، الاختلاف الحكمي بين الجنس والأفراد.

يعني الشيء الذي لا بداية له ممكن أن يظل يفعل ما شاء متى شاء فالآن الله عز وجل كتب المقادير قبل أن يخلق الكون بخمسين ألف سنة أهو قبل مئة ألف سنة قادر أن يفعل أم غير قادر؟ قادر، قبل مئة وخمسين؟ قبل مئتين وخمسين؟ قبل ثلاثمائة ألف؟ قبل مليون؟ قادر، لماذا؟ لأنه يوجد وقت ويوجد قدرة، فأصلاً أولية الله عز وجل تدل على اختلاف حكم الجنس جنس الحوادث عن جنس الأفراد، فجنس الحوادث قديم.

من الممكن أن يقول لك شخص: يا أخي مسألة اختلاف الجنس صعبة علي قريها أكثر، نقول: أحقاب أهل النار وأكلات أهل الجنة، أحقاب أهل النار كل حقب له بداية ونهاية (ثانين سنة بعض أهل العلم يقولون في الحقب الواحد)^(١) وأكلات أهل الجنة كل أكلة لها بداية ونهاية لكن جنس أكلات أهل الجنة لا نهاية له.

فهنا اختلف حكم الجنس عن حكم الأفراد وهذا ما يقال له لم يزل الله متكلمًا إذا شاء كما قال الإمام أحمد، فإذا لا يلزم اجتماع الحدوث والقدم لأن الجنس نفسه قديم وهذه النقطة نبه عليها الصفي الهندي من الأشاعرة أن حكم الجنس لا يوجد، ولهذا الجهم قال بفناء الجنة والنار لكي يخرج من القصة كلها، لأن أهل الجنة والنار عكروا عليه استدلاله كما سيأتي.

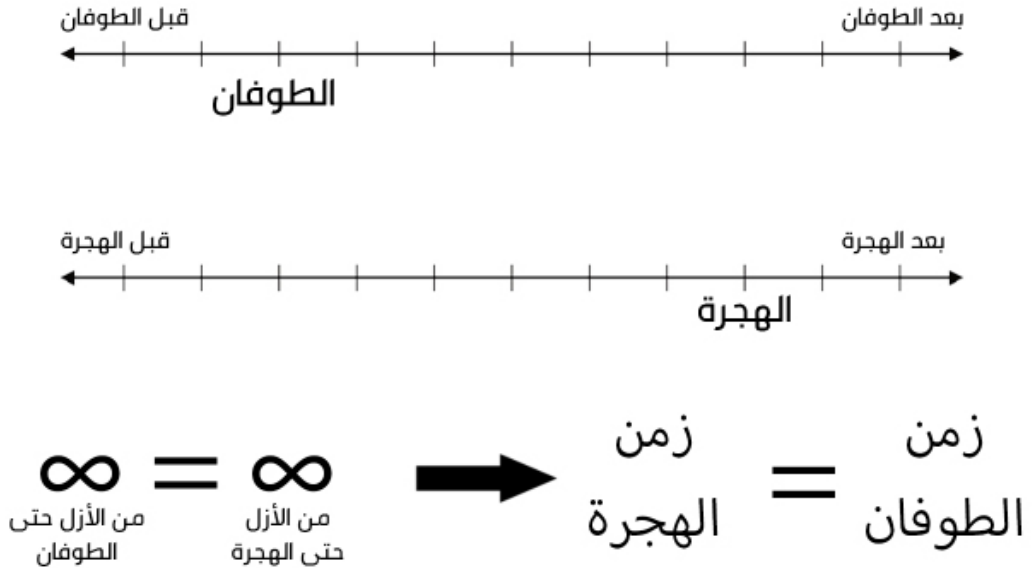
وهذا الدليل الأول وهذا نقضه وسيأتي اعتراض الفلاسفة، وما من دليل قالوه إلا والفلاسفة أيضا ألزموهم، الفلاسفة الدهرية نوعان نوعٌ منكرون لوجود الخالق وهؤلاء قلة كما نبه عليه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية^(٢)، ونوع قائلون بالخالق منكرون لخلق العالم يرون أن العالم قديم أن العالم ينبثق من رب العالمين كما ينبثق الشعاع عن الشمس وهؤلاء ابن سينا وجماعته، وجماعة ألزموهم التسلسل قالوا لهم مثل ما قلنا، يقولون لهم أنتم تقولون أن الكون حادث؟ فكيف هو حادث بدون أي توسط؟ الله قديم وزعمتم أنه فاعل بالذات ونحن نقول أن الله فاعل بالذات يعني علة وجود الكون ذاته بدون توسط صفة ولا فعل، وذاته

(١) روي عن علي، وأبي هريرة، وابن عباس، وقتادة، والربيع بن أنس، راجع تفسير الطبري (٢٤ / ١٦٢)

(٢) قال ابن تيمية: «وذلك أن مبدأ حدوث هذا في الإسلام هو مناظرة الجهمية للدهرية، كما ذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مناظرة جهم للسمنية -وهم من الدهرية- حيث أنكروا الصانع، وإن كان غيرهم من فلاسفة الهند كالبراهمة لا ينكره، بل يقول العالم محدث فعله فاعل مختار، كما يحكي عنهم المتكلمون.» بيان تلبيس الجهمية

قديمة إذا الكون قديم، والكون إنما يأتي حادثاً والقدرة موجودة والإرادة موجودة وكل شيء موجود فلماذا تأخر خلق الكون؟ إلا إذا كنتم تثبتون الأفعال الاختيارية؟ قالوا أنتم ما تثبتونها إذن الكون قديم مثل ما نقول

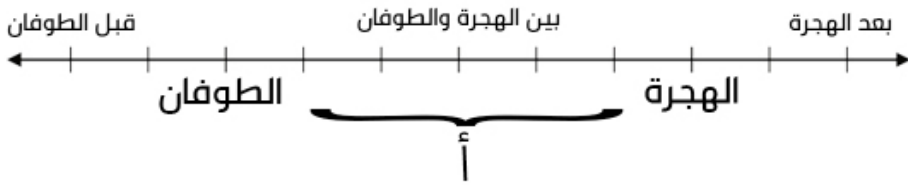
بعضهم هرب إلى شيء ثانٍ، قالوا: لا بل نحن عندنا دليل أقوى هو دليل التطبيق، ما دليل التطبيق؟ دليل التطبيق هو مثلاً أن نأتي بحادثة طوفان نوح وحادثة أخرى كهجرة النبي صلى الله عليه وسلم نضع هذه في خط وهذه في خط ثم نمد خطاً مستقيماً عن يميني حادثة طوفان نوح وخطاً مستقيماً لا نهاية له عن يسارها ونأتي إلى حادثة الهجرة ونضع خطاً مستقيماً عن يمينها ونضع خطاً مستقيماً عن شمالها ثم نطبق هذين الخطين على بعضهم البعض كما يطبق الورق فالنتيجة سيتساويان، وهذه بالواقع قبل هذه، فهذا دليل أن التسلسل باطل وأنه مستحيل ولهذا نحن لا نثبت الأفعال الاختيارية لأن إثباتها لله يقتضي أنه يستطيع أن يفعلها وهذا يقتضي التسلسل.



وهذا الدليل حقيقة على إبهاره لكثير من المتكلمين من أسخف الأدلة

قال التفتازاني: فصلنا بين الحادثة الأولى والحادثة الثانية في ذهننا فقط، وإلا هما في خط واحد في الحقيقة هو خط زمني واحد، الذي كان في حادثة نوح وحادثة الهجرة نحن فصلنا بينهما تحكماً في أذهاننا فقال هذا ليس في الخارج، وضعّف الدليل.

واقع الحال:



* أ داخله في الفترة من الأزل للأبد، لاتحاد المحور الزماني للحدثين

$$أ \ni (-\infty, \infty)$$

الأبد الأزل

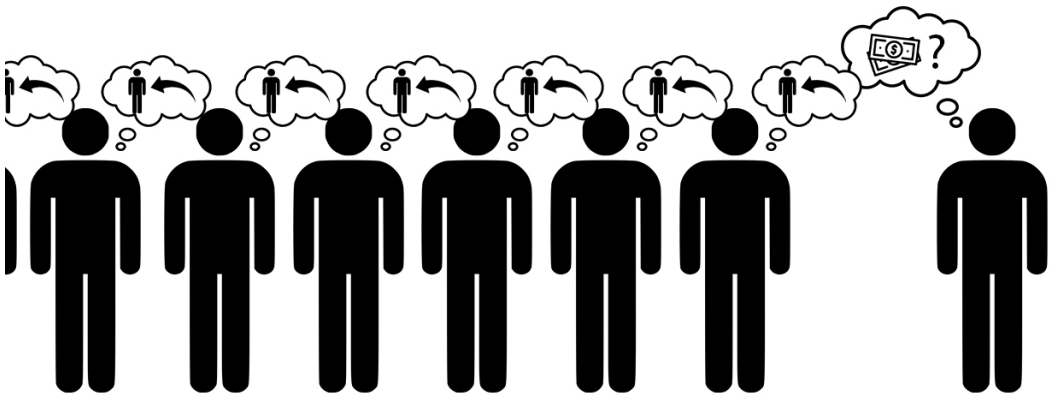
وأيضاً ضعفه الرازي في المطالب العالية، وضعفه المحقق الداماد من الشيعة.

بعدها قالوا يا جماعة ما تركتم لنا دليلاً نرد به على الفلاسفة، فنحن ديننا مبني حين نرد عليهم في إثبات وجود الله عز وجل بامتناع التسلسل، فإذا أثبتنا الأفعال الاختيارية وأن الله يفعل ما شاء متى شاء إذا نحن سنقف مكتوفي الأيدي أمام الفلاسفة، فكان الجواب: أن التسلسل أنواع والتسلسل الممتنع المتنفي هذا أصلاً يدل على التسلسل الذي ثبتته الذي هو تسلسل امتناع المؤثرات الذي ورد في السنة الإشارة له لما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «فمن أعدى الأول؟»^(١)

(١) البخاري ٥٧١٧، مسلم ٢٢٢٠، أبو داود ٣٩١١، ابن ماجه ٣٥٤١

ابن تيمية قال: نحن لا نحتاج إلى أكثر من حدوث الأعيان المستدل عليه في القرآن وما هو حدوث الأعيان؟ يعني الآن مطر ينزل على الأرض فتخرج نبتة، والنبتة هذه الآن عمرها بدأ انتقلت من صورة إلى صورة هذا اسمه حدوث أعيان، مثل المولود الذي يولد هذا ما اسمه؟ حدوث أعيان.

ما نحتاج إلى أن نثبت حدوث الكون حدوث معين واحد هذا العين لما حدثت على هذه الصورة لا بد من مؤثر خارجي جعلها تنتقل من هذه الصورة إلى هذه الصورة هذا المؤثر ننظر فيه له بداية ونهاية؟ إن كان له بداية والنهاية سنسأل عن حالته التي وصل إليها فالمولود هذا من ولده؟ والده لا بداية له؟ لا بل له بداية ونهاية، فنظل نستمر إلى أن نصل إلى آدم وآدم خلقه الله بيده فهذا اسمه امتناع تسلسل المؤثرات كما يقال لك أنت إذا جئت تطلب ديناً من شخص والشخص قال لك أنا متوقف على شخص قبله والذي قبله قال أنه متوقف على شخص وهكذا لن تستلم في حياتك.



فإذا استلمت فمعنى ذلك وصولنا إلى شخص ما يتوقف على من قبله هذا الدليل ما نتيجته ما محصلته النهائية أنا نثبت الأول الذي لا بداية له وهو رب العالمين ونثبت أنه قدير وأنه فاعل ومختار، والأول القدير

الفاعل المختار لا بد أن أفعاله تتسلسل لماذا؟ لأنه دائماً قادر وفي فسحة زمنية وهم في الواقع يثبتون عجز الله عز وجل عن مثل هذا دائماً، الآن الله عز وجل قبل مليون سنة قادر على أن يخلق شيئاً؟ قادر، قبل مليونين؟ قادر، يوجد فسحة زمنية ويوجد قدرة ولذلك الفلاسفة قالوا لأهل الكلام قالوا إذا أثبتتم أن الله خلق الكون الآن فعليكم أن تثبتوا أن الله عز وجل قادر أن يخلق كوناً في أي وقت وستقعون في التسلسل الذي أنتم هاربون منه لأنهم يخلطون بين نوعين من أنواع التسلسل: تسلسل مؤثرات، وتسلسل أفعال ومفعولات.

ولذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ينص ويقول أن أهل الكلام عجزوا عن إقامة البينات على الفلاسفة لأن ابن سينا قلب عليهم كل شيء، كل ما أرادوا أن يتحدثوا بشيء حتى لما قالوا له: ما تفعل بالنصوص؟ قال كما فعلتم أنتم بالنصوص إما أوولها وإما أخيل فأقول أن الأنبياء كلموا الناس على قدر عقولهم وهذه قالمها الغزالي والتفتازاني^(١) وغيرهما والعز في نصوص العلو .

والتخيل هم قد أخذوه من ابن سينا، قال: أنا كذلك مهما ألزمتوني في إثبات المفعولات ألزمتكم به في إثبات الأفعال، ولذلك ابن سينا ما الذي فعله؟ أيضاً أنكر المعاد، لماذا؟ لأنه هو أصل الخلق الأول، الله عز وجل هو الذي يبدع الخلق ثم يعيده هو أنكر أن الله خلق الكون، الكون عنده قديم وتولد عن الله فكيف رب العالمين يحيي الخلق لاحقاً؟ هو أصلاً ما أثبت الخلق الأول حتى يثبت الخلق الثاني، هذا السبب،

(١) قال التفتازاني: «وفي كلام المحققين من علماء البيان: أن قولنا: الاستواء مجاز عن الاستيلاء، واليد واليمين عن القدرة، والعين عن البصر، ونحو ذلك: إنما هو لنفي وهم التشبه والتجسم بسرعة، وإلا فهي تمثيلات وتصويرات للمعاني العقلية، بإبرازها في الصور الحسية، وقد بينا ذلك في شرح التلخيص» شرح المقاصد ١٧٥/٤ ويراجع مبحث التخيل من كتاب مواقف التفتازاني الاعتقادية لمحمد النورستاني ص ٥٤٦

طيب لماذا أنكروا علم الله بالجزئيات؟ لأن أهل الكلام كان من ضمن ما أنكروه الأفعال الاختيارية لشبهة يسمونها شبهة التركيب يقولون مادام أثبتنا لله عز وجل كلامًا متعاقبًا يعني شيئًا قبل شيء قبل شيء، فهذا يعني تركيب ويعني حدوث يعني فعل اختياري، فنحن ننفيه لهذا ابن كُلاب يقول أن كلام الله معنى واحد لماذا ما قال عدة معانٍ؟ لأجل أن يهرب من التركيب والتعاقب الذي يقتضي أنه فعل اختياري، فصار مثل النصراني الذي قال ثلاثة آلهة لكنهم واحد.

وإذا قلنا أن الله يعلم كل جزء لوحده هذا تركيب لهذا الجويني فعلاً مال لمقالة الفلاسفة أن الله لا يعلم بالجزئيات، وهم لا يقولونها هكذا يقولون الله عالم بالجزئيات بعلم كلي، يعني علم الله لا يتجزأ مع أننا عندنا الآية ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه﴾ لماذا لا يتجزأ؟ إذا قلنا متجزئ يعني فيه أول وفيه آخر، وإذا فيه أول وفيه آخر تعاقب الحدوث، ولذلك هم لا يثبتون العلم كما نشبهه، وهذا مبحث الناس عنه في غفلة، ينسب عليه في التسعينيات أن القوم يلزمهم قول الفلاسفة في علم الله عز وجل قولاً واحداً وحذاقهم معترفون بذلك.

الفلاسفة يقولون الله لا يعلم بالجزئيات بل يعلم بشكل كلي، وحتى السمع والبصر، ولا يقولون: الله يسمع الآن أو يبصر الآن، بل بسمع قديم حتى الإرادة ما عندهم أن الله يريد الآن هذا الشيء، فلذلك لا يوافقونا هنا، وهناك بحث الدكتور صالح السندي في هذه القضية^(١)، فهذه هي الشبهات الكلامية التي بنوا عليها موقفهم من الصفات الفعلية هناك شبهات أخرى مثل شبهة التركيب وشبهة التجسيم، هذه شبهة عامة لجميع الصفات ولهذا هذه شبهة ضعيفة يعني أي إنسان يثبت شيئاً من الصفات، فمن ينفي أصل الصفات لن يناقش بالاختيارية فحسب

(١) «إثبات الأشاعرة صفتي السمع والبصر لله تعالى عرض ونقد» منشور على الشبكة في ٦٤ صفحة

لكن نحن نتحدث عن هذه الشبهة وتلاحظون هذا المبحث متداخلاً في نقاشنا مع الإلحاد، الملحد الآن إذا جاء يتكلم، المتكلم إذا قال له الله عز وجل يخلق دون توسط فعل اختياري سيستشكل يقول هذا لا يدخل العقل وهذه نقطة يغفل عنها كثير من الناس أن كل مقالة مخالفة الكتاب والسنة بشكل قطعي هي مخالفة للعقل والفطرة، ويشكل عليها الناس بالبداهة ولذلك يقول ابن تيمية في المتكلمين: «لا للإسلام نصر ولا للفلاسفة كسروا»^(١) فهم يجدون أنفسهم عاجزين أمام الفلاسفة.

نعم هو يثنى عليهم في إثباتهم للصفات أما في الأفعال الاختيارية معركتهم خاسرة وقد نبه على هذا المعنى ابن تيمية مراراً بل في شرح حديث النزول نبه أن هذا القول - قول المتكلمين - بسببه استطاع القرامطة أن يتسلطوا على الناس من شدة ضعفه، ومن شدة أنهم يظهرون للناس أن هذا السنة وهو أمر مخالف للفطرة، أن الله لا يفعل ما شاء متى شاء، هذه هي حقيقة المقالة أنه لا يوجد فعل اختياري، فأبي زنديق يستطيع أن يدخل الشبهات على قلوب أهل الإسلام يقول لهم: ألا تستمعون؟! يقولون كذا وكذا، فكيف هذا وهذا غير معقول؟ وإلحكم متى يفعل؟ ومتى لا يفعل؟

وكثير ممن يرد على الملاحدة دخل في تخططات وكثير دخل في إشكالية أهل الكلام أنهم يظنون أنه لا بد من أدلتهم العقلية الخاصة فهذه هي المقدمات بين يدي قراءة الرسالة التي تشرح أهمية البحث وخطورته ولماذا شيخ الإسلام يكثر الكلام فيه فأكثر الكلام فيه في الصفدية وفي شرح حديث النزول وفي الأصبهانية وفي الدرء أخذ جزءاً كبيراً جداً من الكتاب وفي بيان تلبيس الجهمية، وأيضاً عول على قصة ابن عربي والجماعة الذين هم أخذوا مقالة جماعة ابن سينا ثم قالوا أن الله عز

وجل بما أنه لا داخل العالم ولا خارجه وليس له أفعال إذن تمظهره الحقيقي مفعولاته فقالوا بوحدة الوجود وقد ربط ابن تيمية بين قول ابن عربي وهذه المقالات بربط نفيس في بيان التلبس وفي أماكن أخرى وفي شرح الأصبهانية بالذات نبه أن ما صنعه الغزالي مهد الطريق لابن عربي وأضرابه وقال أن الغزالي قيده الشرع وأنه هو بدأ الأمر ثم بعد ذلك ابن عربي وابن سبعين درجوا إلى آخر الطريق .

وتلاحظ هذا الكلمة قالها ابن تيمية قبل أن يصير السائد عند الأشاعرة مدح ابن عربي وتعظيم ابن عربي ففي زمن ابن تيمية كان معظم الأشاعرة يقومون على ابن عربي وأضرابه ويكفرونهم ثم من القرن التاسع وما يأتي تلاحظ أن الموقف الرسمي في المدرسة الأشعرية من ابن عربي ومن معه بدأ يضعف ويتبدل شيئاً فشيئاً وصار ابن عربي من الأولياء وغير ذلك وهذا يؤكد ما ادعاه الشيخ وما زعمه .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً .

قال شيخ الإسلام أبو العباس :

فصل في الصفات الاختيارية وهي الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته مثل كلامه وسمعه وبصره وإرادته ومحبته ورضاه ورحمته وغضبه وسخطه ومثل خلقه وإحسانه وعدله ومثل استوائه ومجيئه وإتيانه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة .

فالجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم يقولون لا يقوم بذاته شيء من هذه الصفات ولا غيرها .

والكلائية ومن وافقهم من السالمية وغيرهم يقولون تقوم به صفات بغير مشيئته وقدرته فأما ما يكون بمشيئته وقدرته فلا يكون إلا مخلوقاً منفصلاً عنه لا يقوم بذات الرب .

وأما السلف وأئمة السنة والحديث فيقولون إنه متصف بذلك كما نطق به الكتاب والسنة وهو قول كثير من أهل الكلام والفلسفة وأكثرهم كما قد ذكرنا أقوالهم بالفاظها في غير هذا الموضع .

ومثل هذا الكلام فإن السلف وأئمة السنة والحديث يقولون إنه يتكلم بمشيئته وقدرته وكلامه ليس بمخلوق بل كلامه صفة له قائمة بذاته ومن ذكر أن ذلك قول أئمة السنة: أبو عبد الله بن منده، وأبو عبد الله

بن حامد، وأبو بكر عبدالعزیز، وأبو إسماعیل الأنصاري، وغيرهم.

وكذلك ذكر أبو عمر بن عبد البر نظير هذا في الاستواء وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل والبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي ومن لا يحصى من الأئمة وذكره حرب بن إسماعيل الكرمانی عن سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وسائر أئمة السنة والحديث .



هنا لفتات في كلام الشيخ فمبدئياً حين ذكر الصفات قال: **مثل كلامه وسمعه وبصره** وهذا فيه تنبيه على خطأ شائع وهو دعوى أن الأشاعرة والكلائية يوافقوننا في السمع والبصر، بل هم لا يوافقوننا وهذا خطأ شائع في الدرس العلمي.

هم لا يرون أن الله يسمع الآن ولا يبصر الآن، وإنما يسمع قديم وبصر قديم وحتى في الإرادة فهذه الصفات التي يزعمون أنهم يثبتونها هم لا يثبتونها كما نثبتها.

ثم قال **فالجهمية ومن وافقهم من المعتزلة يقولون لا يقوم بذاته شيء من الصفات والكلائية ومن وافقه من السالمية** أتباع ابن سالم، والفرق بين الكلائية والسالمية في مسألة الحرف والصوت وإلا كلهم مثبتون للعلو والوجه واليد يقولون تقوم به الصفات بغير مشيئته، فأما ما يكون بمشيئته وقدرته فلا يكون إلا مخلوقاً منفصلاً لا يقوم بذات الرب وهذا تفسير الأشعري للاستواء يقول: «فعل فعله الله»^(١) يعني فعل متعدٍ

(١) قال ابن تيمية: «فالأشعري يقول: الاستواء فعل فعله في العرش فصار به مستويًا على العرش» المجموع ٣٩٣/١٦

دون وجود فعل لازم فعل فعله الله في العرش وهذا تلاحظ أن هذه لغة الأشعري حتى في الإبانة فهو حتى في الإبانة متهيب من إثبات الاستواء، هو يثبت العلو وهو متهيب من إثبات الاستواء.

وأما السلف وأئمة الحديث يقولون أنه متصف بذلك كما نطق به الكتاب والسنة وهو قول كثير من أهل الكلام والفلسفة وأكثرهم كما ذكرنا أقوالهم بألفاظها في غير هذا الموضع.

هذا ذكر في الدرء والأصبهانية بالذات ومثل هذا الكلام يدل أن المسألة بين أهل الفلسفة وأهل الكلام فيها نزاع وحقيقة حتى مع اتفاقهم تجد الأدلة التي يستدلون بها مثل دليل التطبيق ودليل الحدوث تجدهم يوردون عليها عشرات التشكيكات.

فإن السلف وأئمة الحديث يقولون أنه يتكلم بمشيئته وكلامه ليس بمخلوق بل كلامه صفة قائمة بذاته.

مسألة أن كلامه ليس بمخلوق هذه محل وفاق قال **وممن ذكر أن ذلك قول أئمة أهل السنة أبو عبد الله بن منده** محمد بن منده توفي ٣٩٥، بدأ بذكره كأن الفتوى مكتوبة لبعض الحنابلة فبدأ بشيخ الحنابلة في ذلك الزمان وهو ابن منده شيخ من أهل الحديث في أصبهان، قال **أبو عبد الله بن حامد** هذا شيخه في بغداد وابن حامد يصرح بالحركة بل ينقل عنه ابن أبي يعلى أنه يتحدث بالانتقال فيثبت الانتقال **وأبو بكر عبد العزيز غلام الخلال وأبو إسماعيل الأنصاري** وغيرهم وأرى أن الشيخ يعتد به وكذلك ذكر **أبو عمر ابن عبد البر** نظير هذا في الاستواء لكن ابن عبد البر كلامه في النزول فيه رخاوة وكلامه في الضحك فيه تأويل لكن كلامه في الاستواء صريح وواضح أنهم يثبتون الاستواء حتى في الهرولة صريح وواضح وهذا يلزمه في المواطن الأخرى فالصفات كلها

واحد.

يأتي بعض المتكلمين يقول أن الإمام مالك رحمه الله ذكر عنه أنه لم يرى التحديث ببعض أخبار الصفات، فتقول له: أشد أخبار الصفات عندكم الضحك والنزول حدث بها في الموطأ، هذه لضعفها الأخرى وإلا هي أشد أخبار الصفات، لأن المعطلة اختلفوا في الصفات الذاتية واتفقوا على نفي الفعلية.

عندهم أخطر أخبار الصفات على الإطلاق الصفات الفعلية، ومالك حدث بحديث الضحك والنزول وجاء بحديث الجارية وغيره، قال: **وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك** عبد الله بن المبارك لفظه ذكره في الأصبهانية أنه قال: «من قال قل هو الله أحد مخلوق» وهو ذكر شيء له بداية ونهاية ونفى عنه الخلق وجعله صفة الله وهذه من فقه السلف العظيم أنهم عبروا بالفاظ حتى الكلاميين ما يستطيعون انتحالهم كان يقول: «من قال قل هو الله أحد»^(١) يعني يتكلم عن القرآن الذي بين أيدينا لأن كلاماً يمكن يقول لك إذا قال من قال كلام الله مخلوق فهو كافر هو يقصد الكلام النفسي الذي نحن لا نقول بخلقه معاشر الكلاية

لا بل أعذار السلف سبحانه الله فيها توفيق عظيم فابن المبارك يقول: «من قال قل هو الله أحد مخلوق فهو كافر» حتى في قصة استتابة إمام أهل الرأي أنه قال بخلق آية معينة **(سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ)**

(١) ذكر ابن تيمية ذلك عن ابن المبارك لكن في آية (إنني أنا الله لا إله إلا أنا)، قال ابن تيمية: «كما ذكره البخاري في كتاب خلق أفعال العباد وقال: قال ابن مقاتل سمعت ابن المبارك يقول: من قال: (إنني أنا الله لا إله إلا أنا) مخلوق فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق أن يقول ذلك» الأصبهانية ١٠٧

وأورد الأثر في قل هو الله أحد عن يحيى القطان قال: «قال البخاري: قال أبو الوليد: سمعت يحيى بن سعيد وذكر له أن قوما يقولون: القرآن مخلوق، فقال: كيف يصنعون بـ(قل هو الله أحد الله الصمد)» الأصبهانية ١٠٧

[الصفات^(١٨٠)] قال هذا مخلوق، فأيش؟ استتابوه^(١)، آية بعينها.

فهذا خروج عن مذاهب القوم جميعاً قال: **كعبد الله مبارك وأحمد بن حنبل والبخاري** وتنصيبه على البخاري مهم لأن البخاري في صحيحه ذكر: «محدث» غير مخلوق^(٢) ولهذا الشراح عن بكرة أبيهم في هذا الموطن تعقبوا البخاري وقالوا: أنه خالف عقيدة أهل السنة التي هي عندهم عقيدة الأشاعرة كلهم ونسبوه لموافقة الظاهرية والمعتزلة والواقع أنه مذهب أهل السنة أن الله أفعالاً اختيارية وأيضاً البخاري في خلق أفعال العباد تكلم بوضوح على التفريق بين الفعل والمفعول بشكل واضح جداً بما لا يمكن تأويله أنه يريد كلامه يريد إثبات الأفعال الاختيارية وعثمان بن سعيد الدارمي صرح بالحركة والحركة يقصد بها الفعل الاختياري **ومن لا يحصى** وذكر حرب بن إسماعيل الكرماني وهذا أحد المواطن التي يستشهد فيها ابن تيمية بعقيدة حرب لأن الناس اليوم لا يلتفتون لعقيدة حرب فابن تيمية استشهد بعقيدة حرب فقط في الاقتضاء في تفضيل جنس العرب على جنس العجب واستدل بحرب في التسعينية واستدل به هنا وحرب قال يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء وقالها بعبارات عديدة.

متفقون على أنه يتكلم بما شاء وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء وقد سمى الله القرآن حديثاً وقال ﴿الله نزل أحسن الحديث﴾ وقال ﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾ وقال ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾ وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء» وهذا مما احتج به البخاري في صحيحه وفي غير صحيحه، واحتج به أيضاً

(١) السنة لعبدالله ٢٦٥

(٢) صحيح البخاري باب قول الله تعالى ﴿كل يوم هو في شأن﴾

غير البخاري كنعيم بن حماد وحماد بن زيد.

ومن المشهور عن السلف أن القرآن العزيز كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود وأما الجهمية والمعتزلة فيقولون ليس له كلام قائم بذاته بل كلامه مخلوق منفصل عنه والمعتزلة يطلقون القول بأنه يتكلم بمشيئته ولكن مرادهم بذلك أنه يخلق كلاماً منفصلاً عنه.

والكلابية والسالمية يقولون إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته بل كلامه قائم بذاته بدون قدرته ومشيئته مثل حياته وهم يقولون الكلام صفة ذات لا صفة فعل يتعلق بمشيئته وقدرته وأولئك يقولون هو صفة فعل لكن الفعل عندهم هو المفعول المخلوق بمشيئته وقدرته.

وأما السلف وأئمة السنة وكثير من أهل الكلام كالهشامية والكرامية وأصحاب أبي معاذ التومني وزهير الأثري وطوائف غير هؤلاء فيقولون إنه صفة ذات وفعل وهو يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته.

وهذا هو المعقول من صفة الكلام لكل متكلم فكل حي وصف بالكلام كالملائكة والبشر والجن وغيرهم فكلامهم لا بد أن يقوم بأنفسهم وهم يتكلمون بمشيئتهم وقدرتهم والكلام صفة كمال لا صفة نقص ومن تكلم بمشيئته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته.



هنا بارك الله فيكم في مسألة المحدث والقديم هناك أثر عن وكيع بن الجراح أنه يقول: «من قال القرآن مخلوق فهو محدث ومن قال محدث

فهو كافر»^(١) ففرح الجهمية بهذا الأثر قالوا انظر هذا نقض لكلام ابن تيمية، كلمة المحدث وكيع يقول من قال القرآن مخلوق فهو محدث لم يقل من قال القرآن محدث فهو مخلوق، المفروض تعكس حتى يستقيم مطلوبك، وويع يريد بالمحدث يعني الشيء الذي بدأ من مخلوق فالمحدث هو الذي بدأ من مخلوق وهذه مصطلحات فالقديم والمحدث كل واحد يطلقه الناس إطلاقاً، ما الدليل؟ الدليل أنه قال من قاله القرآن مخلوق فهو محدث فما النتيجة التي تبنى على أنه مخلوق؟ أنه بدأ من مخلوق فكما زعم المشركون أنه اختلاق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا بدليل الأخبار التي يوردونها هم أيضاً في نفس هذا الكتب في النزول والمجيء ومنه بدأ وإليه يعود.

وأيضاً داود الأصبهاني لما قال القرآن محدث صرح أن القرآن الأرضي مخلوق، يعني بدأ من مخلوق فهذا اصطلاح أهل ذاك الزمان، وهذا مثله وهذه أحد تفسيرات ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء ٢٠].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما يشاء وهذا مما احتج به البخاري في صحيحه وفي غير صحيحه خلق أفعال العباد، وقال سعيد المسيب: «القرآن أحدث كتب الله عز وجل به عهداً»^(٢) وأيضاً هناك قول إسماعيل ابن علية لما تحدث عن التجلي ورواه عبد الله قال: «ما ارفض الجبل إلا لشيء قد حدث»^(٣) فالحدوث له إطلاقات

واحتج به أيضاً غير البخاري كنعيم بن حماد وحماد بن زيد أما نعيم

(١) السنة لعبدالله ٢٦٥

(٢) جاء عن مغيث بن كعب في سنن الدارمي ٣٣٢٧، ورواه حرب عن إسحاق في مسائله، كتاب السنة لحرب ٣٦٤

(٣) السنة لعبدالله ٥١٠

بن حماد فقد ذكر نصه البخاري في خلق أفعال العباد والخلال في السنة، وأما حماد بن زيد فلا أذكر نصه ولكن له كلام في أن من قال أن ﴿قل هو الله أحد﴾ مخلوق فهو كافر.

قال: ومن المشهور عن السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود الإمام أحمد لما سئل عن تفسير منه بدأ قال: «تكلم به» ولفظة منه بدأ وإليه يعود هذه مما اضطرب أبو يعلى فيها ومما أورده في المشكلات ابن فورك في بيان مشكل حديث مما يدل أنها تخالف مذهبه ما الإشكال في أنك تقول منه بدأ وإليه يعود؟

وحاول أن يتأول هذا الأثر أنه منه بدأ إذاً هو فعل اختياري له بداية ونهاية وفي عقيدة الكلائية لا يوجد شيء يسمى منه بدأ، ما يبدأ بل هو كالعلم قديم.

وأما الجهمية والمعتزلة فيقولون ليس له كلام قائم بذاته بل كلامه منفصل عنه يعني مخلوق والمعتزلة يطلقون بأنه يتكلم بمشيئته ولكن مرادهم أنه يخلق كلاماً منفصلاً عنه ويلزمهم هنا أن سمعه وبصره يكون بخلق سمع وبصر في الآخرين، هذا إلزام ذكره في الأصبهانية.

والكلائية والسالمية يقولون أنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته بل كلامه قائم بذاته بدون قدرته مثل حياته وما الفرق؟ السالمية يقولون بحرف وصوت والأشعرية يشنعون عليهم، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى والحنبلية والسالمية شيء واحد ويقصد بالحنبلية الفرائية.

وهنا تنبيه، هناك من مثل ما قلنا لفظة المحدث لها أوجه، ولفظة القديم لها أوجه نبه على هذا ابن تيمية في رده على الشاذلي فقال أن من أهل الحديث من يطلق أن القرآن قديم ويريد أنه غير مخلوق ولا يريد قديم

بالمعنى الكلامي أنه لا بداية له، أو أنه يريد أنه لم يبدأ مع المخلوقات وإنما كان قبلها.

وهذا التفسير عن شيخ الإسلام صحيح فإنك لو رجعت للالكائي تجده يطلق القدم يقول: دليل أن القرآن قديم ثم تجده يذكر بعده أثرًا في أن الله عز وجل تكلم ببطه وياسين قبل أن يخلق الخلق بكذا وكذا سنة فإذن هو لا يريد القديم بالمعنى الكلامي، ومثله السجزي الذي قال لو ثبت التعاقب لم يضر قولنا فهو يريد هذا وقريب من ذلك صنيع ابن قدامة لأنه ليس فاهمًا للكلام ولا يفرق بين صفة وصفة.

وأما أمثال أبي يعلى وابن الزاغوني فإن هؤلاء صنيعهم واضح بأنهم متأثرون بأصل ابن الكلاب أولاً لأنهم يفهمون الكلام، وثانيًا لأنهم يتحرزون من الأفعال الاختيارية بشكل مستمر حتى ابن الزاغوني قال أن الدليل العقلي يقتضي فناء النار والجنة ولكننا نميل للنص، فهذا دليل أنه ابتلع شبهة الكلاية تمامًا.

فهذا إذا قال قديم يريد معنى قديم، وقولهم من أعجب الأقوال إذ يقولون بالحرف والصوت ثم يقولون أنه كلام قديم وشنع عليهم الأشاعرة وقال ابن تيمية تشنيعكم أيها الأشاعرة قريب من قولهم أيضًا، وقولهم أقرب وقولكم أيضًا فيه مستشنع، الذي هو مفعول بدون فعل أو فعل ومفعول بمعنى واحد، أو فعل متعدد دون الفعل اللازم.

وقد ذكر ابن تيمية كلام ابن الزاغوني في نقد الأشعرية ووصف كلامهم بأنه شبه الثلاث وأقره وأثنى على نقده ثم نبه أن كلام ابن الزاغوني أيضًا بقدم الحرف والأصوات ينطبق عليه قول أحمد في الذين قالوا «لفظي بالقرآن غير مخلوق» قال أحمد فهم مبتدعة، من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو، كافر أو هو جهمي فقال أن قولك يا ابن الزاغوني

أبلغ من قول الذين قال لفظي بالقرآن غير مخلوق.

وقد رد عليه في زمانه محمد بن ناصر السلامي الذي كان شافعيًا أشعريًا ثم صار حنبليًا أثرياً، وأبو إسماعيل الأنصاري ومدرسته أقوم في باب الصفات من أبي اليعلى ومدرسته وهؤلاء امتداد لابن منده وومن اللطائف أن الذهبي ذكر ابن الزاغوني في ميزان الاعتدال وذكر تبديعه وهذا مما يأخذ حقيقة إلى حد ما على الذهبي إذ أن ابن الزاغوني ليس بدعاً ممن روى الحديث ووقع في إشكاليات كلامية بل هو خير من كل الشافعية الأشعرية كابن فورك والبيهقي وابن عساكر فلماذا الحنبلي بالذات الذي تورده وتذكر ما فيه من بدعة على أن الذهبي حقيقة نبه عليه بكلهم لما تكلم على ابن الزاغوني فكأنه جعل هذا الحنبلي كبش فداء.

وهم يقولون الكلام صفة ذات لا صفة فعل وكما قلنا في المقدمات أن صفة الفعل في كلامهم يراد منها شيء مخلوق منفصل لا صفة فعل يتعلق بشيء من القدرة وأولئك يقولون هو صفة فعل لكن الفعل عندهم هو المفعول وقلنا أن ظاهر القرآن الذي كان السلف يستدلون به على الجهمية إنما ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس ٨٢] فيقولون لو كانت كن مخلوقة لاحتاج إلى كن أخرى، ظاهر التفريق بين الفعل والمفعول.

وأما السلف وأئمة السنة وكثير من أهل الكلام كالهشامية الهشامية نسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي والذي ينسب للتجسيم وحقيقة نسبته تحتاج إلى بحث على أي وجدت الشريف المرتضى دافع عنه وقال أنه فقط أثبت أن الله ذاته ليست كالذوات وقال هذا جسم وهذا أمر عادي، ودفاع الشريف المرتضى يصلح دفاعاً عن شيخ الإسلام حقيقة.

ومتقدمو الشيعة على الإثبات قال: **والكرامية** الكرامية يثبتون الأفعال الاختيارية وهذا فيه نزاع بين أهل المقالات.

وأصحاب أبي معاذ التومني وزهير الأثري وطوائف من ذلك يقولون أن صفت ذات وفعل ويتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته وهذا هو المعقول لاحظ أنه يقول معقول، لو فتحت مثلاً شرح جوهرية التوحيد ماذا يقولون إذا أرادوا أن يثبتوا الصفات الفعلية؟ يقولون لا يعقل حي بدون قدرة وإرادة هذا الاستدلال نفسه قاله الدارمي: «الفرق بين الحي والميت الفعل»^(١)

لاحظوا أهل الكلام هؤلاء مطفون ما يستدلون بحجة إلا وخصمهم يستدل بمثلها وما يشكلون يعني يقولون للحنابلة كيف تعقل أن حرفه وصوته قديم؟ طيب كيف تعقل كلاماً خبراً وإنشاءً وكذا وكذا كلها بمعنى واحد؟ وناسخ ومنسوخ سبحانه الله.

فكل حي وصفه بالكلام كالملائكة والبشر والجن وغيرهم فكلامه لا بد أن يقوم بأنفسهم وهم يتكلمون بمشيئتهم وقدرتهم والكلام صفة كمال لا نقص يعني إذا قال لك شخص: هذا في المخلوق، فيقال: هذا كمال في المخلوق كما الحياة كمال، كما القدرة كمال ومن تكلم بمشيئته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته فكيف يتصف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق وهناك شبهة شعبية أنه يقولك التسلسل يقتضي كأن الإله مجبر، التسلسل مبني على أن الإله يفعل ما شاء متى شاء، بل الآن الله عز وجل إذا بقي سبحانه وتعالى يخلق أفعال أهل الجنة وأهل النار إلى ما لا نهاية هل معنى ذلك أنه مجبر؟ هي نفس الشيء، سبحانه الله.

الاختلاف في كلام الله

صفة الكلام المذاهب	كلام الله	الحرف والصوت	تعلقه بالمشيئة
المعتزلة	مخلوق	بحرف وصوت	بمشيئته على معنى أنه خلقه، دون إثبات الفعل الاختياري
الأشاعرة الماتريدية الكلائية	الكلام النفسي غير مخلوق والذي نتلوه مخلوق	ليس بحرف ولا صوت بل معنى قديم	اتصف بالتكلم به بغير مشيئته، كحياته
السالمية	غير مخلوق	بحرف وصوت قديم لا يدخله التعاقب	تكلم به بغير مشيئته
أهل السنة	غير مخلوق	بحرف وصوت	تكلم به بمشيئته

ولكن «الجهمية والمعتزلة» بنوا على «أصلهم»: أن الرب لا يقوم به صفة؛ لأن ذلك بزعمهم يستلزم التجسيم والتشبيه الممتنع؛ إذ الصفة عرض والعرض لا يقوم إلا بجسم.

و «الكلاية» يقولون: هو متصف بالصفات التي ليس له عليها قدرة ولا تكون بمشيئته؛ فأما ما يكون بمشيئته فإنه حادث والرب - تعالى - لا تقوم به الحوادث.

ويسمون «الصفات الاختيارية» بمسألة «حلول الحوادث» فإنه إذا كلم موسى بن عمران بمشيئته وقدرته وناداه حين أتاه بقدرته ومشيئته كان ذلك النداء والكلام حادثاً.

قالوا: فلو اتصف الرب به لقامت به الحوادث قالوا: ولو قامت به الحوادث لم يخل منها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ قالوا: ولأن كونه قابلاً لتلك الصفة إن كانت من لوازم ذاته كان قابلاً لها في الأزل فيلزم جواز وجودها في الأزل والحوادث لا تكون في الأزل؛ فإن ذلك يقتضي وجود حوادث لا أول لها وذلك محال: «لوجوه» قد ذكرت في غير هذا الموضع.

قالوا: وبذلك استدللنا على حدوث الأجسام وبه عرفنا حدوث العالم وبذلك أثبتنا وجود المانع وصدق رسله؛ فلو قدحنا في تلك لزم القدح في أصول «الإيمان» و «التوحيد».

وإن لم يكن من لوازم ذاته صار قابلاً لها بعد أن لم يكن قابلاً فيكون قابلاً لتلك الصفة فيلزم التسلسل الممتنع.

وقد بسطنا القول على عامة ما ذكروه في هذا الباب وبيننا فسادَه وتناقضه على وجه لا تبقى فيه شبهة لمن فهم هذا الباب.

وفضلاًؤهم - وهم المتأخرون: كالرازي والآمدي والطوسي والحلي وغيرهم - معترفون بأنه ليس لهم حجة عقلية على نفي ذلك؛ بل ذكر الرازي وأتباعه أن هذا القول يلزم جميع الطوائف ونصره في آخر كتبه: «المطالب العالية» - وهو من أكبر كتبه الكلامية الذي سماه «نهاية العقول في دراية الأصول» - لما عرف فساد قول النفاة لم يعتمد على ذلك في «مسألة القرآن».

فإن عمدتهم في «مسألة القرآن» إذا قالوا: لم يتكلم بمشيئته وقدرته - قالوا - لأن ذلك يستلزم حلول الحوادث؛ فلما عرف فساد هذا الأصل لم يعتمد على ذلك في «مسألة القرآن». فإن عمدتهم عليه؛ بل استدل بإجماع مركب وهو دليل ضعيف إلى الغاية لأنه لم يكن عنده في نصر قول الكلائية غيره؛ وهذا مما يبين أنه وأمثاله تبين له فساد قول الكلائية. وكذلك «الآمدي» ذكر في «أبكار الأفكار» ما يبطل قولهم وذكر أنه لا جواب عنه وقد كشفت هذه الأمور في مواضع؛ وهذا معروف عند عامة العلماء حتى الحلي بن المطهر ذكر في كتبه أن القول بنفي «حلول الحوادث» لا دليل عليه فالمنازع جاهل بالعقل والشرع.

وكذلك من قبل هؤلاء كأبي المعالي وذويه إنما عمدتهم أن «الكرامية» قالوا ذلك وتناقضوا فيبينون تناقض الكرامية ويظنون أنهم إذا بينوا تناقض الكرامية - وهم منازعوهم - فقد فlegوا؛ ولم يعلموا أن السلف وأئمة السنة والحديث - بل من قبل الكرامية من الطوائف - لم تكن تلتفت إلى الكرامية وأمثالهم؛ بل تكلموا بذلك قبل أن تخلق الكرامية: فإن ابن كرام كان متأخراً بعد أحمد بن حنبل في زمن مسلم بن الحجاج

وطبقته وأئمة السنة والمتكلمون تكلموا بهذه قبل هؤلاء وما زال السلف يقولون بموجب ذلك.

لكن لما ظهرت «الجهمية النفاة» في أوائل المائة الثانية بين علماء المسلمين ضلالهم وخطأؤهم؛ ثم ظهر رنة الجهمية في أوائل المائة الثالثة وامتحن «العلماء»: الإمام أحمد وغيره فجردوا الرد على الجهمية وكشف ضلالهم حتى جرد الإمام أحمد الآيات التي من القرآن تدل على بطلان قولهم وهي كثيرة جدا.

بل الآيات التي تدل على «الصفات الاختيارية» التي يسمونها «حلول الحوادث» كثيرة جدا وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ فهذا بين في أنه إنما أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم؛ لم يأمرهم في الأزل؛ وكذلك قوله: ﴿إِنْ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ فإنما قال له: بعد أن خلقه من تراب؛ لا في الأزل.

وكذلك قوله في «قصة موسى»: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمِنْ حَوْلِهَا﴾ وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فهذا بين في أنه إنما ناداه حين جاء لم يكن النداء في الأزل كما يقوله «الكلاية» يقولون: إن النداء قائم بذات الله في الأزل وهو لازم لذاته لم يزل ولا يزال مناديا له لكنه لما أتى خلق فيه إدراكا لما كان موجودا في الأزل.

ثم من قال منهم إن الكلام معنى واحد: منهم من قال: سمع ذلك المعنى بأذنه كما يقول الأشعري ومنهم من يقول: بل أفهم منه ما أفهم؛ كما يقوله: القاضي أبو بكر وغيره فقليل لهم: عندكم هو معنى واحد لا يتبعض ولا يتعدد فموسى فهم المعنى كله أو بعضه؟ إن قلتم كله فقد

علم علم الله كله وإن قلتم بعضه فقد تبعض وعندكم لا يتبعض.

ومن قال من أتباع «الكلاية»: بأن النداء وغيره من الكلام القديم حروف أو حروف وأصوات لازمة لذات الرب كما تقوله «السالمية» ومن وافقهم يقولون: إنه يخلق له إدراكا لتلك الحروف والأصوات؛ والقرآن والسنة وكلام السلف قاطبة يقتضي أنه إنما ناداه وناجاه حين أتى؛ لم يكن النداء موجودا قبل ذلك فضلا عن أن يكون قديما أزليا.

وقال تعالى: ﴿فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سواتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إن الشيطان لكما عدو مبين﴾.

وهذا يدل على أنه لما أكل منها ناداهما لم ينادهما قبل ذلك. وقال تعالى: ﴿ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبتم المرسلين﴾.

﴿ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ فجعل النداء في يوم معين وذلك اليوم حادث كائن بعد أن لم يكن وهو حينئذ يناديهم؛ لم ينادهم قبل ذلك.

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد﴾.

فبين أنه يحكم فيحلل ما يريد ويحرم ما يريد ويأمر بما يريد؛ فجعل التحليل والتحریم والأمر والنهي متعلقا بإرادته وينهى بإرادته ويحلل بإرادته ويحرم بإرادته؛ و«الكلاية» يقولون: ليس شيء من ذلك بإرادته؛ بل قديم لازم لذاته غير مراد له ولا مقدور.

و «المعتزلة مع الجهمية» يقولون: كل ذلك مخلوق منفصل عنه ليس له كلام قائم به لا بإرادته ولا بغير إرادته ومثل هذا كثير في القرآن العزيز.



هنا بارك الله فيكم هذا الكلام الذي قلنا شيئاً كبيراً منه في المقدمة ثم قال **لكن الجهمية والمعتزلة بنوا على أصلهم أن الرب لا تقوم به صفة** قلنا في المقدمة أن هناك من نفى الأفعال الاختيارية بناءً على نفيه لكل الصفات وهؤلاء أضعف يقول **لأن ذلك بزعمهم يستلزم التشبيه والتجسيم الممتنع** وهؤلاء يلزمون بصفة الحياة وصفة القدرة وغير ذلك.

إذ الصفة عرض والعرض لا يقوم إلا بجسم وإذا قام بجسم فهو حدوث وهذا هو الدليل المشهور عندهم وقال **أما والكلاية يقولون هو متصف بالصفات التي ليس عليها قدرة ولا تكون بمشيئته فأما ما يكون بمشيئته فإنه حادث والرب لا تقوم به الحوادث قلنا هي الأفعال الاختيارية.**

ويسمون الصفات الاختيارية مسألة حلول الحوادث فإذا كلم الله موسى بن عمران بمشيئته وقدرته وناداه حين أتاه بقدرته ومشيئته كان ذلك **النداء والكلام حادثاً** إذن النقاش ليس في القرآن لوحده الكلام في القرآن هذا رمز لمسألة كبيرة وهو كلام الله فهناك كلام الله مع موسى ومع الملائكة وكلام الله مع الناس يوم القيامة لهذا مثلاً فالسلف كانوا يقولون في حديث: «ما منكم من أحد الله سيكلمه الله يوم القيامة»^(١) يقول وكيع: «من يحدث بهذا الحديث في خراسان؟» لما كثرت الجهمية

فإذن المسألة ليست في القرآن لوحده وإنما في عموم صفة الكلام، والواقع ليس في صفة الكلام لوحدها وإنما في عموم الفعل الاختياري لله تبارك وتعالى، وليس في مسألة الفعل الاختياري فحسب بل في منهج الرد على الكفار.

وهنا مسألة مهمة جداً أنهم الآن يقولون لو اتصف بها الرب لقامت به الحوادث ولو قامت به الحوادث لم يخل منها، شرحنا هذا في المقدمة، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وقالوا لأن كونه قابلاً لتلك الصفة إن كان من لوازم ذاته كان قابلاً لها في الأزل متى ما كان يستطيع أن يفعل فعلاً اختياريًا فهو فاعله بكل وقت، قلنا ماذا قال لهم ابن سينا؟ قال في الخلق الأمر نفسه ما دام يخلق الكون هذا في ستة أيام إذاً كان قادراً أن يخلق في أي وقت وهذا ما نقوله نحن وهم يقولون بامتناعه لأنه تسلسل عندهم فيلزم جواز وجودها في الأزل والحوادث لا تكون في الأزل وهنا قلنا شبهتهم.

ما الذي حصل؟ خلطوا بين الجنس والأفراد فكل فرد له بداية ونهاية وأما الجنس لا بداية له والجنس ليس شيئاً موجوداً قائماً بنفسه، هو وصف للمجموع كما ضربنا مثلاً قلنا أكالات أهل الجنة كل أكلة لها بداية ونهاية والجنس ما لها نهاية لا أكلة هي الأكلة النهائية، كذلك ما في كلمة الله أو فعل الله يقال فيه: هذا الفعل الأول وقبلها الله ما كان يفعل نهائياً ثم فجأة فعل.

ولهذا لما استدلوا على بداية الخلق فرحوا بالأخبار مثل أول ما خلق الله القلم، يعني حين خلق الله القلم بدليل الخبر الوارد فيه أن قبل القلم يوجد مخلوق، أن الله كتب المقادر قبل أن يخلق الخلق وكان عرشه على الماء، وحتى يستدلون بخبر كان الله ولا شيء معه، فيقال أكمل الحديث: وكان عرشه على الماء إذن الخبر نسبي ودل حديث أبي رزين العقيلي على

أن هناك خلقاً قبل العرش (أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق؟ قال: «كان في عماء) يعني مع عماء ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة ٢١٠] يعني مع ظلم من الغمام، «كان في عماء ما فوقه هواء وما تحته هواء»^(١) هذا عائد على العماء، (ما فوقه هواء وما تحته هواء) عائد على العماء، والعماء فسرت بالسحب.

ونبه على هذا المعنى ابن تيمية في عدد من مؤلفاته من أهمها بيان التلبس والدرء، فحتى في المخلوقات جائز، فكثير من السلفين يقول لك أنا أتكلم بالحديث وهو دخل عليه شبهة كلامية كما تأثر بكلام الألباني وغيره، يقول **فإن ذلك يقتضي وجود حوادث لا أول لها** وطبعي إذا كان الله عز وجل هو الأول ودائماً قادراً لا بأس ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء ١٣٤] قال: لم يزال كذلك، هم بماذا يفسرونها؟ يقولون هذا كقولك سكين قطع ولم تقطع، القدرة على الشيء غير الصفة نفسها يعني القدرة على الخلق غير الخلق نفسه فأنت هنا ما صنعت شيئاً، وقولك بالقدرة دليل على الجواز وأنت أصلاً تقول بامتناع أن يكون هناك حوادث لا أول لها.

فإن ذاك يقتضي وجود حوادث، وذلك محال لوجوه وقد ذكرته في غير هذا الموضع قالوا وبذلك استدللنا على حدوث الأجسام وبه عرفنا حدوث العالم يجب أن يثبت حدوث العالم، لهذا اليوم الناس مفتونة بالانفجار الكبير وغير ذلك يجب أن يثبت حدوث العالم هو حدوث أي عين هنا يثبت وجود الله كما شرعنا به في امتناع تسلسل المؤثرات.

وبذلك أثبتنا وجود الصانع وصدق الرسل هم والله كذبوا الرسل فلو قدحنا في ذاك لزم القدح في أصول الإيمان وهذا يبين لك عظيم الخلاف

بيننا وبينهم، اليوم الناس يقولون: نتفق لنرد على الملاحدة، النزاع أصلاً بيننا بدأ من عند الرد على الملاحدة، فهؤلاء لما ردوا على الملاحدة بنوا مذهبهم ولما ردوا على الكفار بنوا مذهبهم، فحين بنوا مذهباً فاسداً فيه تكذيب لله ورسوله باسم الرد على الملاحدة فكلما وجد ملاحدة سيحيى النقاش بيننا وبينهم وبل سيزداد وسيشتعل لأننا نختلف في المنهج لا النظرة المعكوسة: «يوجد ملاحدة إذن لتحد» هذه نظرة رومانسية متناقضة.

قال: وإن لم يكن من لوازم ذاته صار قابلاً لها بعد أن لم يكن قابلاً فيكون قابلاً لتلك الصفة فيلزم التسلسل الممتنع وهم أصلاً يقولون بهذا في صفة الخلق أن الله كان ممتنعاً عليه الخلق ثم خلق، فانتقل كلما يقولون وهكذا هذه القاعدة إذا جاءك يلزمك بأي شيء في الأفعال ألزمه في المفعولات.

وعكسهم الجماعة المتأثرون بكلامهم من التسلسل، السلفي إذا جاءك يلزمك بشيء في المفعولات يقول لك: والله يا أخي إذا قلنا بالتسلسل إذن يلزم أن يوجد مخلوق مع الله فقل له: إذن يلزم وجود فعل أول لله، فيقول: لا الأفعال مختلفة، والأفعال هي التي تنتج المفعولات، يقول: لا فجنس الأفعال قديم، قال: نفس القصة قلها في جنس المخلوقات، فلدينا طائفتان طبعاً الطائفة هذه جديدة، طائفة السلفيين التي تثبت الأفعال الاختيارية وينفون التسلسل هذه طائفة الجديدة لم تكن موجودة من قبل.

وهكذا المتكلم أي شيء يورده على الأفعال الاختيارية أورده له على المخلوقات البس ثوب الفيلسوف وأورده عليه سيسقط مباشرة قال وقد بسطنا القول على عامة ما ذكره في هذا الباب وبيننا فساد و تناقضه على وجه لا تبقى فيه شبهة لمن فهم هذا الباب و فضلاً و هم المتأخرون

الرازي هذه كلمات ابن تيمية: وفضلاء متكلمين، ومنهم فضلاء، كلمة فضلاء الناس يعتبرونها تعديلاً ونفيًا للتبديع وللتكفير، وبعض الناس ما يعرفون أن ابن تيمية يقول فضلاء القرامطة فضلاء الفلاسفة، عادي كلهم شياطين إنس، كالرازي والآمدي وكذا الطوسي والحلي هؤلاء شيعة.

الطوسي كان إسماعيلياً ثم تشيع تشيعاً إمامياً مع هولاءكو وتشيعه الإمامي مع هولاءكو قيل أنه لم يكن مخلصاً فيه وأصله لأن هولاءكو أخذه من قلعة الإسماعيلية وهو مدفون الآن في العراق عنده ضريح العسكرين وقالوا ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطْرٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ يعنون أنه ككلبهم بينهم.

والحلي بن المطهر وهذا أيضاً كان أحد أسباب تشيعه أحد كبار التتر هو أيضاً والذي كان فيه زمن ابن تيمية، والصفدي عندما ترجم له يقول الإمام ابن المطهر الحلي، وكان له العناية بتراث أهل السنة بشكل عظيم جداً حتى أنه شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً ابن حجر يقول هو أحسن شرح وابن كثير يقول ليس بذاك الشرح، فالظاهر أن كلمة ابن حجر هي الصحيحة لأن ابن المطهر صاحب عبارة رشيقة ودقيقة وكذا لكن يظل مشرّكاً زنديقاً.

لكن هي الفكرة أن التاج العلمي لا علاقة له بالواقع العقائدي للناس، يقول **معترفون بأنه ليس لهم حجة عقلية على نفي ذلك** طبعاً انظر الطوسي ما تقدر أن تقول أنه معترف، الطوسي على مذهب ابن سينا يعني هو اسماعيلي خبيث يعني نشأ اسماعيلية فهو خبيث، هو أصلاً يبدو الله أعلم بالباطن هو معتنق بشكل كامل لمذهب القرامطة **بل ذكر الرازي وأتباعه أن هذا القول يلزم جميع الطوائف** ذكر ابن تيمية نصه مراراً وإن كان فر منه الرازي ونصره في آخر كتبه كالمطالب العالية وهو من أكبر كتبه الكلامية وخالف بذلك قوله في أجل ما صنفه في الكلام

وهو كتابه نهاية العقول في دراية الأصول وحقيقة المطالب العالية مما يبعد القول بوجود توبة للرازي لأنه آخر مؤلفاته و طعن في حدوث العالم في هذا الكتاب، يعني مال للقدم، فزاد شره وما صار إلى مذهب أفضل، وهذا نبه عليه ابن تيمية في التسعينية، وفي بيان التلبس كان يميل إلى أنه قد يكون تاب، لكن في التسعينية قال: قرأت آخر كتبه وإذا به ينتهي لتكافؤ الأدلة في حدوث العالم وقدمه^(١)

وانظر الرازي على علمه وصل إلى الشك لأنه مثل ما قلت لك كل دليل تورده على حدوث العالم يلزم منه إثبات فعل اختياري لله فهو ما يريد إثبات الفعل الاختياري فهرب إلى القول بقدم العالم لا إله إلا الله!

يهرب إلى أي شيء ولا يذهب إلى ظواهر الكتاب والسنة، جوزوا كل شيء كل المذاهب جوزوها، جوز قدم العالم ولا جوز علو الله عز وجل على خلقه حقيقة هؤلاء الناس استبعد عذرهم جدًا.

ولهذا ذكر في ترجمة الرازي في الأطباء أن قبره في هرات أخفي لأن أهل هرات كانوا يعتقدون زندقته فهو يظهر أنه لآخر حياته لم تكن حالته جيدة وإلى الآن موجود قبره لكن ما يعبدونه، يعبدون قبر أبي إسماعيل الأنصاري.

ولما عرف فساد قول النفاة لم يعتمد على ذلك في مسألة القرآن فأن عمدتهم في مسألة القرآن أنهم قالوا إذا لم يتكلم بمشيئته وقدرته قالوا لأن ذلك يستلزم حلول الحوادث فلما عرف فساد هذا الأصل لم يعتمد ذلك في مسألة القرآن.

يقول ابن الوزير أن من أراد أن يعرف أن أهل الكلام ما عندهم إلا

التقليد لينظر في مؤلفات التي يزعمون فيها التحقيق تجد الرازي يلتزم قول الكلاية الآن يلتزمه بعدما سقطت كل دفاعاته.

والانسان متى يخرج من الأشعرية أولها وآخرها؟ إذا أثبت الأفعال الاختيارية، فهو بقي ينصر قول الكلاية بناء على إجماع ضعيف مركب وهذا ابن تيمية نبه عليه كثيرًا في مؤلفاته، أنه صار يقول نحن ندري أن القرآن فيه إجماع، القرآن كلام الله غير مخلوق، والكرامية تناقضوا فقالوا أن أفعال الله لها بداية، فقول الكرامية باطل وقول المعتزلة باطل فقولنا هو الصحيح ونسي قول أهل الحديث، وهذا ابن تيمية نبه عليه دائمًا يقول ما يذكرون قول أهل الحديث نهائيًا في مؤلفاتهم يستأسدون على الكرامية والمعتزلة، علمًا أن من تأمل لا يجد قولهم أقرب من قول المعتزلة بل حقيقة عند التأمل ربما تجد قولهم أشد الأقوال تناقضًا.

وهذا ما يبين أنه أمثاله تبين له فساد قول كلاية يقول: الرازي تبين له أن قول كلاية فاسد وبقي ينصره يعني هو يرميه بعدم الإخلاص للحقيقة، هذه العبارة لأن السلفيين لا يحبون مثل هذا الكلام ابن تيمية يقول أن الرازي تبين له أن قول الكلاية فاسد وبقي ينصره إلى آخر حياته، هذه العبارة الآن عند الناس خلاف الموضوعية مع أن هذا تحليل جيد مبني على نظر الاعتبارات.

فرق بين تهمة أنا أطلقها هكذا جزافًا وبين أن أدرس حالة إنسان من كل الجهات، ويوجد أناس يتبين لهم فساد قولهم من معرفتهم بالكتاب والسنة، فحقيقة من تضلع في الكتاب والسنة أو تضلع في الكلام، نهايته أن يعرف الصواب قبل أهل الحديث.

وقد ذكر هذا الذهبي في تاريخ الإسلام أن واحدًا منهم كان يلعن ابن سينا فلما أحس بروحه تخرج فقال صدق الله وكذب ابن سينا لأن ابن

سينا أصلاً ما يرى الروح موجودة وتتحرك ويراهها أزلية، فيقول صدق الله وكذب ابن سينا.

من فهم المقالات كما ينبغي لأننا لما شرحناها تكتشف أن معظم الجدليات الموجودة اليوم هي جدليات في الفروع أن النزول متى يكون، الكلام في القرآن، الورق والساج، كذا كله فروع، الأصل الذي اختلفنا فيه: الله يفعل أم لا يفعل، الله يسمع الآن أم لا يسمع، يصل الآن أم ما يصل.

وكذلك «الأمدي» ذكر في «أبكار الأفكار» ما يبطل قولهم وذكر أنه لا جواب عنه وقد كشفت هذه الأمور في مواضع وهذا معروف عند عامة العلماء حتى الحلي بن المطهر ذكر في كتبه أن القول بنفي «حلول الحوادث» لا دليل عليه فالمنازع جاهل بالعقل والشرع.

وهذا جميل لأن كثيراً من الناس خصوصاً لما يتبنى الخطاب الإعذاري كأن العقل لا يدل على ما في الكتاب والسنة وإنما العقل لا يدل إلا على الشبهات، والواقع خلاف هذا.

وكذلك من قبل هؤلاء كان أبو المعالي وذويه وإنما عمدتهم أن الكرامية قالوا ذلك وتناقضوا.

يعني قالوا بإثبات الأفعال الاختيارية ولكنهم لما أثبتوا أنها لا بداية لها فتناقضوا، أنت متناقض أنت تثبت المفعولات، التناقض هذا نفسه يورده عليك الفلاسفة أنت تثبت وجود مخلوقات ثم لا تثبت أن جنسها لا بداية له - على الأقل في الجواز العقلي - فما الذي تريده من الكرامية؟ سبحان الله الأشاعرة من أكثر المذاهب تطفيفاً.

يقول فيبينون تناقض الكرامية ويظنون أنهم إذا بينوا تناقض الكرامية وهم منازعون فقد فلبجوا.

وهذه الطريقة الآن جدلية مشهورة أن الناس ما يفرقون بين سلوك الجدل

والسلوك البرهاني، وهذا قال ابن تيمية في الدرء أن بيان تناقض الخصم لا يبنى قولك فقد يكون الحق خارج قولك وخارج قول خصمك.

ولم يعلموا أن السلف وأئمة السنة والحديث - بل من قبل الكرامية من الطوائف - لم تكن تلتفت إلى الكرامية وأمثالهم؛ بل تكلموا بذلك قبل أن تخلق الكرامية: فإن ابن كرام كان متأخراً بعد أحمد بن حنبل في زمن مسلم بن الحجاج.

أما ابن كلاب فهو معاصر، كثير من الناس ما يدرون أن أبو كلاب كان معاصراً لأحمد، وأحمد تكلم فيه يقول ابن البناء في كتابه المختار يقول أن أحمد كفر ابن كلاب^(١) ونص أحمد ذكره ابن تيمية عدة مرات لما ذكر أن أحمد قال عن الكلابية زنادقة.

والمتكلمون تكلموا بهذه قبل هؤلاء وما زال السلف يقولون بموجب ذلك لكن لما ظهرت الجهمية النفاء في أوائل المائة الثانية بين علماء المسلمين ضلالهم وخطأؤهم؛ ثم ظهر رعدة الجهمية في أوائل المائة الثالثة وامتحن العلماء.

هي جهميان الجهمية الثانية فرقتها أنها ليست بقوة الجهم، ما التزموا فناء الجنة والنار، الجهم فاهم أن ما تسلسل لم يتحصل، كل التسلسل لا في القدم ولا في الحدوث، وأبو الهذيل فاهم أن هذا لازم في الحركات أما هؤلاء فأخذوا ببعض مقالة الجهم ولهذا كانوا يكفرون الجهمية لكن يسموهم جهمية.

فجردوا الرد على الجهمية وكشف ضلالهم حتى جرد الإمام أحمد الآيات التي من القرآن تدل على بطلان قولهم.
هذا موجود: الفصل في السنة وموجود في الرد على الجهمية ذكر الآيات

(١) قال ابن البناء: «وبهذه المقالة كفرهم أحمد حين قالها ابن كلاب» المختار في أصول السنة ١٠٥

التي تخالف قولهم وكان من الآيات التي يذكرها آيات فلا تدعوا مع الله أحدا، آيات توحيد الألوهية، لأنهم يقولون بخلق أسماء الله الحسنى، لأنها كلام فيقولون بخلقها، فنحن إذا دعونا الله بأسمائه فنحن ندعوا مخلوقاً ولهذا القبورية فيهم قديمة وهي كثيرة جداً بل الآيات تدل على الصفات الاختيارية التي يسمونها حلول الحوادث كثيرة جداً والآيات التي أوردها أحمد في هذا السياق وأورد آيات المجيء والوجه واليدين في هذه الآيات وهي موجودة في السنة لعبد الله والسنة للخلال.

يقول: بل الآيات التي تدل على «الصفات الاختيارية» التي يسمونها «حلول الحوادث» كثيرة جداً وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾. «ثم، ثم» في حديث أن الله استوى العرش في اليوم السابع.

يقول: فهذا بين في أنه إنما أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم؛ لم يأمرهم في الأزل هذا الأمر بماذا يؤوله الزمخشري؟ يقول: الله أمر ملكاً أن يكلمهم بهذا، طيب كيف أمر الملك؟، أيضاً هذا نفس قول النصارى لأجل أن يخرجهم من هذا قالوا المسيح هو الذي بين الله وبين خلقه، الله ما يصلح أن يخلق الخلق مباشرة لأنه قديم فتولد عنه شيء بين بين الذي هو الإله الصغير وهو المسيح، وهذه عقيدة يونانية مشهورة أخذها النصارى، والشيعية الآن يوجد جزء منهم يعتقدون هذا في الأئمة الإثني عشر، الموضوع كله داخل في التجهم.

وكذلك قوله: ﴿إِنْ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ فإنما قال له: بعد أن خلقه من تراب؛ لا في الأزل. وكذلك قوله في «قصة موسى»: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمِنْ حَوْلِهَا﴾ وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ فهذا

بين في أنه إنما ناداه حين جاء لم يكن النداء في الأزل كما يقوله «الكلاية» يقولون: إن النداء قائم بذات الله في الأزل وهو لازم لذاته لم يزل ولا يزال مناديا له لكنه لما أتى خلق فيه إدراكا.

وهنا ابن تيمية يلزمهم فأى إدراك هو وكلام الله شيء واحد عندكم ما يتجزأ إذا أدرك بعضها أدرك كلها فكيف هذا؟، فأيضاً نفس الأمر، ولعل هذا الذي حمل البوصيري أن يقول في النبي صلى الله عليه وسلم:

وإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

أنه رأى أن النبي صلى الله عليه وسلم عنده علم كعلم الله وأن الفرق بين علم الله وعلم علم النبي صلى الله عليه وسلم أنه حادث وعلم الله قديم فقط، وهذا مذكور في شروح البردة أن هذا الفرق.

ثم من قال منهم إن الكلام معنى واحد: منهم من قال: سمع ذلك المعنى بأذنه كما يقول الأشعري.

انظروا التناقض يقول الله ما له كلام فعلي والكلام يسمع، سمعه بأذنيه مع أنه معنى عنده، وهو عنده ممكن وجود أشياء تشتم بالعين وهذا عادي عند الأشعري سبحانه الله عندهم مقال غريب.

ومنهم من يقول: بل أفهم منه ما أفهم؛ كما يقوله: القاضي أبو بكر وغيره الباقلاني هنا فليل لهم: عندكم هو معنى واحد لا يتبعض ولا يتعدد فموسى فهم المعنى كله أو بعضه؟ إن قلتم كله فقد علم علم الله كله وإن قلتم بعضه فقد تبعض وعندكم لا يتبعض.

علم علم الله كله قلنا لكم هذا البوصيري، والبوصيري فاهم للعقيدة الأشعرية جداً، وله لفتات أشعرية رشيقة في البردة.

ومن قال من أتباع «الكلائية»: بأن النداء وغيره من الكلام القديم حروف أو حروف وأصوات لازمة لذات الرب كما تقوله «السالمية» ومن وافقهم يعني الحنابلة يقولون: إنه يخلق له إدراكا فعاد الأمر للخلق ما عاد فعلاً لتلك الحروف والأصوات؛ والقرآن والسنة وكلام السلف قاطبة يقتضي أنه إنما ناداه وناجاه حين أتى؛ لم يكن النداء موجوداً قبل ذلك فضلاً عن أن يكون قديماً أزلياً.

لهذا الحارث المحاسبي لما أنكر الصوت قال أحمد: «حارث الفقير تجهم»^(١)، وابن تيمية يفهم أن كلهم شبهتهم شبهة الجهم التي قال فيها بفناء الجنة والنار، فلما ينسب أحمد هؤلاء كلهم للجهم يدل هذا أنه فاهم لأمرهم لا أنه لا يفهم مقالات الناس فإنه يفهم أمرهم.

وتجد مثلاً أشاعرة متأخرين كالبوطي ومحمد الطاهر بن عاشور أو الكوثري يقول الخلاف بيننا وبين المعتزلة لفظي، قولنا واحد.

أحمد لما خرج الكرايسي قال: «ذهب المريسي وخلفه الكرايسي»^(٢) سوى بينهم أحمد، خلف الكرايسي صاروا يقولون نحن وجماعة المريسي قولنا في القرآن واحد بعدها يأتي من يقول والله أحمد ما يفهم مقالات الناس، لا بل واضح أن أحمد هو الذي يفهم، الدليل هذا اعترافهم هم، هم اعترفوا أنهم واحد، ولما تقرأ كتبهم الكلامية تجد الشبهة واحدة وهي حلول الحوادث، كلهم يقولونها وهم يختلفون في التطبيق.

المعتزلي يقول لا أنا لست مقتنعاً بقصة الكلام القديم، بل هو كلام حادث مخلوق فقط، لهذا المعتزلة لهم ردود متينة على الأشاعرة في هذه النقطة، الأشعري يقول لا هو قديم ما أنفي الكلام عن الله، وردود

(١) السنة للخلال ٢١٤٩ تحقيق آل حمدان، وأصله من تلبيس إبليس ص ٤٢٠ وهو مما فقد من السنة للخلال

(٢) الإبانة الكبرى ١٥١

هؤلاء على هؤلاء، وهؤلاء على هؤلاء تنتهي لقول أهل السنة.

أيضاً ذكر الآية ﴿فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوأتها وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وناداهما ربهما ألم أنهما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إن الشيطان لهما عدو مبين﴾.

وهذا يدل على أنه لما أكلا منها ناداهما لم ينادهما قبل ذلك.

أورد الآيات ﴿ماذا أجبتكم المرسلين﴾، والأحاديث أيضاً ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة، وكلام موسى وكلام الله عز وجل للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج، إلى غيرها كل كلام مقيد بزمن يدل على قول أهل السنة حتى الحديث لما خلق القلم قال له اكتب^(١)، «قال له» مقيد بزمن، وأن الله كتب لك التوراة بيده قبل أن يخلق الخلق بستين ألف سنة.

(١) أبو داود ٤٧٠٠ الترمذي ٢١٥٥ أحمد ٢٢٧٠٥

فصل:

وكذلك في «الإرادة» و «المحبة» كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ .

وقوله: ﴿وَلَا تَقُولْنَ لَشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

وقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ﴾

وقوله: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مَتَرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾

وقوله: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ﴾

وقوله: ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمَثَلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾

وقوله: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ وأمثال ذلك في القرآن العزيز .

فإن جواز الفعل المضارع ونواصبه تخلصه للاستقبال مثل «إن» و «أن» وكذلك «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان؛ فقوله: ﴿إِذَا أَرَادَ﴾ و ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ ونحو ذلك يقتضي حصول إرادة مستقبلية ومشئئة مستقبلية.

وكذلك في المحبة والرضا قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ فإن هذا يدل على أنهم إذا اتبعوه أحبهم الله؛ فإنه جزم قوله: «يحببكم» به فجزمه جواباً للأمر وهو في معنى الشرط فتقديره: **إِنْ تَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ.**

ومعلوم أن جواب الشرط والأمر إنما يكون بعده لا قبله؛ فمحبة الله لهم إنما تكون بعد اتباعهم للرسول؛ والمنازعون: منهم من يقول: ما ثم محبة بل المراد ثواباً مخلوقاً ومنهم من يقول: بل ثم محبة قديمة أزلية إما الإرادة وإما غيرها والقرآن يدل على قول السلف أئمة السنة المخالفين للقولين.

وكذلك قوله: ﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه﴾ فإنه يدل على أن أعمالهم أسخطته فهي سبب لسخطه وسخطه عليهم بعد الأعمال؛ لا قبلها.

وكذلك قوله: ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ وكذلك قوله: ﴿إن تكفروا فإن الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم﴾ علق الرضا بشكرهم وجعله مجزوما جزاء له وجزاء الشرط لا يكون إلا بعده.

وكذلك قوله: ﴿إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾ ﴿يحب المتقين﴾ ﴿يحب المقسطين﴾ ﴿يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا﴾ ونحو ذلك فإنه يدل على أن المحبة بسبب هذه الأعمال وهي جزاء لها والجزاء إنما يكون بعد العمل والسبب.



الحمد لله هنا أنتقل إلى الحديث عن موضوع الإرادة، هذا الموضوع الذي يظن الناس أن الأشعرية موافقون ويثبتون الإرادة وهم لا يثبتون الإرادة الفعلية بل جردوا الإرادة وجعلوها إرادة قديمة أريدت بها جميع الأمور

وقال: **المحبة** ومما لحظه خالد القسري لما قتل جعدًا قال أن جعدًا قال أن الله عز وجل لم يتخذ إبراهيم خليلًا^(١)، والمقصود من هذا أنه لم يتخذ إبراهيم خليلًا أنه أنكر معنى الخلّة فاللفظ لا يمكن لأحد أن ينكره وإنما ينكر المعنى فالجهمية الأولى ما كانوا ينكرون الألفاظ الحاضرات في

(١) الرد للدارمي ٢٠١ خلال ١٦٩٠ الشريعة للآجري ٦٩٤ الإبانة الكبرى ٣٨٦

الكتاب والسنة ولو أنكروها لافتضحوا في الكتاب على الأقل، في السنة الأمر نقول قد لا يتبين لبعض الناس.

وهذا حتى عند المتأخرين منهم فإنهم ينكرون أن تكون المحبة بمعنى الخلّة، ويفسرونها بالافتقار وهذا عجيب مع اشتغال كثير منهم بالتصوف حتى أن الغزالي أحياناً يثبتوا المحبة بالمعنى العام فإن الصوفية باهم الحديث والمحبة لكن لما دخل عليهم الجهمية ذهب عنهم كل ذلك.

﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ . وقوله: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾ وقوله: ﴿لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين﴾ وقوله: ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول﴾ وقوله: ﴿وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له﴾ وقوله: ﴿وإذا شئنا بدلنا أمثالهم تبديلاً﴾ وقوله: ﴿ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك﴾ وأمثال ذلك في القرآن العزيز. فإن جواز الفعل المضارع جوازم: لم، لا الناهية هذه جوازم ونواصبه النواصب مثل لكي وأيضاً من الجوازم الجملة الشرطية ولن هذه نواصب **تخلصه** للاستقبال مثل «إن» و «أن» وكذلك «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان؛ فقوله: ﴿إذا أراد﴾ و ﴿إن شاء الله﴾ هذا كله لشيء مستقبل وهذا كله يدل على معنى التزمّن في أفعال الله عز وجل وهذا ما ينكره الجهمية.

ونحو ذلك يقتضي حصول إرادة مستقبلية ومشية مستقبلية.

الناس تقول ما شاء الله كان، لكن هم ماذا يقولون؟ يقول ما شاء الله كان لكن متى يكون؟ متراخياً يعني الله شاء الشيء قبل ملايين السنين وحصل الآن، ولا يقال أنه شاء الآن فحصل الآن.

وكذلك في المحبة والرضا قال الله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾.

أيضا عندنا الحديث هو استدل بالآيات حتى ينتهي فإن أمر الأحاديث هم يتشككون فيه «ولا يزال عبيد يتقرب علي بالنوافل حتى أحبه فإن أحبته كنت بصره...»^(١)

فإن هذا يدل على أنهم إذا اتبعوه أحبهم الله فإنه جزم قوله: «يحبكم» به فجزمه جوابا للأمر وهو في معنى الشرط فتقديره: إن تتبعوني يحبكم الله. ومعلوم أن جواب الشرط والأمر إنما يكون بعده لا قبله إن فعلت كذا حصل لك كذا هذا بعده.

فمحببة الله لهم إنما تكون بعد اتباعهم للرسول؛ والمنازعون: منهم من يقول: ما ثم محبة بل المراد ثوابا مخلوقا. الثواب الآخرة أي يتراخى والمحبة قال أنها واقعة في الدنيا ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة ٢٢٢] قالوا: يحب يعني يشيهم إذن هو لا يحبهم الآن على هذا المعنى يحبهم يوم القيامة حين يشيهم وليس الأمر كذلك وإذا كان الثواب هذا الذي نأخذه في الدنيا فإن الكافر يثاب على حسناته في الدنيا كما ورد في صحيح مسلم^(٢) فعلى هذا المعنى أن الله يحبه هكذا في صحيح مسلم أن الكافر يثاب على حسناته في الدنيا فكيف إذن؟ إذن الكافر يُحب [عندهم].

ومنهم من يقول: بل ثم محبة قديمة أزلية إما الإرادة وإما غيرها والقرآن يدل على قول السلف أئمة السنة المخالفين للقولين.

وحقيقة هذا التجهم له من الأثر المسلك الخبيث على النفس فإنك إن لم تؤمن أن المحبة والرحمة صفات تقوم في ذات الله عز وجل فلن تؤمن بكمالها فأنت ما ترجوه من الله لا كما ما ترجوه من شيء مخلوق يعني

(١) البخاري ٦٥٠٢

(٢) «إن الكافر إذا عمل حسنة أطعم بها طعمة في الدنيا» مسلم ٢٨٠٨

أم المؤمنين رضي الله عنها لما نزلت براءتها قرآنًا هي رضي الله عنها كانت تتوقع أن يأتي جبريل أو تأتي رؤية أو كذا، لما جاء القرآن لما جاء الأمر كلامًا عظمت الأمر أن الله تكلم، فصفة الله شيء مختلف عن أي شيء آخر فاليوم أنت الآن رحمتك أنت أيها المخلوق أو محبتك هذه أنا أرجوها باعتبار لكن حين يكون الأمر محبة لله ورحمة لله فتناسب مع ذاته ومع كماله، فالرجاء في قلبك يكون أعظم من أنك إذا رأيت الأمر شيئًا مخلوقًا حادثًا، فالمخلوق يبقى ناقصًا لأن هذا الأصل في المخلوقات النقص، لكن حين يتعلق الأمر بذات الله عز وجل وما يقوم بذاته فهي كمال القائم في الكامل كامل فسبحان الله.

يقول وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهُ وَكَرَهُوا رِضْوَانَهُ﴾ فإنه يدل على أن أعمالهم أسخطته فهي سبب لسخطه وسخطه عليهم بعد الأعمال؛ لا قبلها. وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ ومعلوم الآن قولهم في الاستثناء على الموافاة مبني على هذا القول ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف ٥٥] أغضبونا، وهذه الآية من أقوى الأدلة إذ فرق بين الغضب والانتقام وهم يجعلون الأمرين واحدًا.

وكذلك قوله: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ علق الرضا بشكرهم وجعله مجزوما جزاء له وجزاء الشرط لا يكون إلا بعده. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ﴿يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا﴾ ونحو ذلك فإنه يدل على أن المحبة بسبب هذه الأعمال وهي جزاء لها والجزاء إنما يكون بعد العمل والسبب.

هم طبعًا الأعمال الأشاعرة منهم أخرجوها عن مسمى الإيمان وجهم أخرجها من الأساس، ثم نفوا تأثير الأسباب من الأساس، ثم نفوا المحبة من الأساس، ثم ما الذي يتبقى؟ لا يمكن لإنسان عاقل يعتقد أن المرء مع هذه العقائد يكون قلبه عامرًا تجاه ربه وفي العبادة كالإنسان

الذي اعتقد ما في الكتاب والسنة، وأنت حين تعمل على المحبة، وأن هذا العمل يأتيك بمحبة الله تبارك وتعالى - المحبة القائمة بالكامل - أهذا كإنسان هذه المحبة أولت عنده على معنى يميناً وشمالاً؟ لا يستويان.

فصل:

وكذلك «السمع» و «البصر» «والنظر». قال الله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله﴾ هذا في حق المنافقين وقال في حق التائبين: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ وقوله ﴿فسيرى الله﴾ دليل على أنه يراها بعد نزول هذه الآية الكريمة والمنازع إما أن ينفي الرؤية؛ وإما أن يثبت رؤية قديمة أزلية. وكذلك قوله ﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ ولام كي تقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلول فنظره كيف يعملون هو بعد جعلهم خلائف. وكذلك ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما﴾ أخبر أنه يسمع تحاورهما حين كانت تجادل وتشتكي إلى الله وقال النبي ﷺ «﴿إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم﴾» فجعل سمعه لنا جزاء وجوابا للحمد فيكون ذلك بعد الحمد والسمع يتضمن مع سمع القول قبوله وإجابته ومنه قول الخليل ﴿إن ربي لسميع الدعاء﴾. وكذلك قوله: ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء﴾ وقوله لموسى: ﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾. والمعقول الصريح يدل على ذلك فإن المعدوم لا يرى ولا يسمع بصريح العقل واتفاق العقلاء؛ لكن قال من قال من «السامية»: إنه يسمع ويرى موجودا في علمه لا موجودا بئنا عنه ولم يقل إنه يسمع ويرى بئنا عن الرب. فإذا خلق العباد وعملوا وقالوا؛ فإما أن نقول إنه يسمع أقوالهم ويرى أعمالهم؛ وإما لا يرى ولا يسمع. فإن نفى ذلك فهو تعطيل لهاتين الصفتين وتكذيب للقرآن وهما صفتا كمال لا نقص فيه فمن يسمع ويبصر أكمل ممن لا يسمع ولا يبصر. والمخلوق يتصف بأنه يسمع ويبصر فيمتنع اتصاف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق وقد عاب الله تعالى من يعبد من لا يسمع ولا يبصر في غير موضع؛ ولأنه حي والحي إذا لم يتصف بالسمع والبصر اتصف بضد ذلك وهو العمى والصمم وذلك ممتنع وبسط هذا له موضع آخر. وإنما المقصود هنا «أنه إذا كان يسمع ويبصر الأقوال والأعمال بعد أن

وجدت؛ فإما أن يقال: إنه تجدد وكان لا يسمعها ولا يبصرها فهو بعد أن خلقها لا يسمعها ولا يبصرها. وإن تجدد شيء: فإما أن يكون وجودا أو عدما؛ فإن كان عدما فلم يتجدد شيء وإن كان وجودا: فإما أن يكون قائما بذات الله أو قائما بذات غيره و«الثاني» يستلزم أن يكون ذلك الغير هو الذي يسمع ويرى فيتعين أن ذلك السمع والرؤية الموجودين قائم بذات الله وهذا لا حيلة فيه.

و«الكلائية» يقولون في جميع هذا الباب: المتجدد هو تعلق بين الأمر والمأمور وبين الإرادة والمراد وبين السمع والبصر والمسموع والمرئي فيقال لهم: هذا التعلق إما أن يكون وجودا وإما أن يكون عدما فإن كان عدما فلم يتجدد شيء فإن العدم لا شيء وإن كان وجودا بطل قولهم. وأيضا فحدوث «تعلق» هو نسبة وإضافة من غير حدوث ما يوجب ذلك ممتنع فلا يحدث نسبة وإضافة إلا بحدوث أمر وجودي يقتضي ذلك. وطائفة منهم ابن عقيل يسمون هذه النسبة «أحوالا». و«الطوائف» متفقون على حدوث «نسب» و«إضافات» و«تعلقات» لكن حدوث النسب بدون حدوث ما يوجبها ممتنع. فلا يكون نسبة وإضافة إلا تابعة لصفة ثبوتية؛ كالأبوة والبنوة والفوقية والتحتية والتمام والتماسر فإنها لا بد أن تستلزم أمورا ثبوتية.



بارك الله فيكم هنا المصنف يتحدث عن أمر السمع والبصر والنظر وفي هذا بيان أيضا للخطأ المشهور أنهم يوافقوننا في هذا الأمر، هم والله لا يعتقدون أن الله يرى ويبصر الأشياء الآن وإنما يرون أنه يسمع ويبصر بسمع قديم وبصر قديم، أبصر الأمور قبل أن توجد وهذا خلل، هذا العلم، العلم هو المتعلق بالأمور قبل أن توجد، أما السمع والبصر الفرق بينهما وبين العلم هو أن البصر متعلق بصور حاضرة والسمع متعلق

بأصوات حاضرة وأما العلم متعلق بأشياء ما وجدت من الأساس والله عز وجل فرق بين سمعه وعلمه، فمجرد ثبوت هذا السمع والبصر المتجدد ينقض عليهم كلامهم كله في القرآن وفي النزول، كله باب واحد

وكذلك «السمع» و «البصر» «والنظر». قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ من كلمات المروذي التي تدل على إثبات الأفعال الاختيارية في رسالته التي أرسلها إلى بعض الناس ينصحه في إثبات صفة القرآن أنه قال: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران ٧٧] قال: فجعل نظره وكلامه واحداً فهذا واضح جدا والرسالة راجعها الإمام أحمد وهي من أنفس الرسائل وأصحها، رسالة في آخر السنة للخلال.

وقال في حق التائبين: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسِرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ وقوله ﴿فسيرى الله﴾ دليل على أنه يراها بعد نزول هذه الآية الكريمة والمنازع إما أن ينفي الرؤية؛ وإما أن يثبت رؤية قديمة أزلية. لأنه لا يثبت لله هذا المتجدد الاختياري لأنه لو أثبتته حلت الحوادث.

وكذلك قوله ﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ ولام كي تقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلول فنظره كيف يعملون هو بعد جعلهم خلائف. وكذلك ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما﴾. صيغة هذه الآية وكأنها جاءت لدمغ الجهمية، قال: ﴿قد سمع﴾ ففرحوا قالوا هذا السمع القديم ثم بعدها قال: ﴿والله يسمع﴾ صيغة المضارعة، سيؤول قد سمع على القديم يعني الله قد سمعها قبل أن يخلقها ويخلقك يا محمد، ولكن ﴿والله يسمع تحاوركما﴾.

أخبر أنه يسمع تحاورهما حين كانت تجادل وتشتكي إلى الله وقال النبي ﷺ «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسمع الله لكم».

وأيضًا في الفاتحة الله عز وجل يكلم عباده: حمدي عبدي.

فجعل سمعه لنا جزاء وجوابا للحمد فيكون ذلك بعد الحمد والسمع يتضمن مع سمع القول قبوله وإجابته.

وكثرة النصوص التي تدل على معنى الأفعال الاختيارية المتزمنة التي فيها الكلام دليل أن الشارع أراد من الناس أن يؤمنوا بها لأن أي إنسان يسمع هذا مع تكراره سيؤمن به على ظاهره، أي إنسان حتى اليوم كثير من الناس ربما لا يعقل أن المتكلمين لا يؤمنون بهذه الآيات على ظاهرها، لا يعقل البتة، يظن أن النزاع في أمر اليد.

النزاع في هذا أن الله يسمعنا الآن أعظم من نزاعنا في اليد، اليد أثبتها الكلاية والأشعرية الأولى لكن أن الله يسمعنا الآن هذه لا أثبتها كلاية ولا أشعرية ولا سالية فتأمل الأمر أنت الآن حين تدعو الله عز وجل كيف تتصور؟

ومنه قول الخليل ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ . وكذلك قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ وقوله لموسى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ . والمعقول الصريح يدل على ذلك.

فيا إخوان هذه مقالات لا تخالف الناس فقط، بل تخالف العقل الصريح وتخالف الفطرة، هذه المقالات قبل أن تنظر لها من خلال عظمة أصحابها في نفسك، عظم وحي الله ونعمته وعظم الفطرة فإن كثيرًا من الناس يرون أن هذه المقالات مقالات جليلة وعظيمة وفيها شبهة جليلة من خلال إيش؟ من خلال تعظيم المتحدثين، والواقع أن هؤلاء المتحدثون إن هم إلا كالأنعام بل أضل إذ قالوا بهذا الكفر الذي تنزه عنه حتى

كفار قريش.

فإن المعدوم لا يرى ولا يسمع بصريح العقل واتفاق العقلاء.
هذا واضح.

يقول ولكن قال من قال من السالمية.
الذين تأثر بهم جماعة من الحنبلية.

إنه يسمع ويرى موجودا في علمه لا موجودا بئنا منه.
أنت هكذا أرجعتها لصفة العلم، رجعنا أولناها كما أولت المعتزلة،
فرجعنا لمقالة الجهم الأولى، يقول.

ولم يقل أحد أنه يرى ويسمع بئنا منه.
يعني من القديم وهم هربوا من التسلسل.

فإذا خلق العباد وعملوا وقالوا فإما أن نقول أنه يسمع ويرى أقوالهم
وإما لا يرى ولا يسمع.
يرى ويسمع أقوالهم هو قولنا، أما لا يرى ولا يسمع هذه حقيقة قول
القرامطة والجهمية.

فإن نفى ذلك فهو تعطيل لهاتين الصفتين وتكذيب للقرآن وهما صفتا
كمال لا نقص فيه فمن يسمع ويبصر أكمل ممن لا يسمع ولا يبصر
فيمتنع اتصاف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق وقد عاب الله تعالى
من يعبد من لا يسمع ولا يبصر في غير موضع.
بل الدجال نعرفه بمجرد نقص في بصره وهو العور.

ولأنه حي والحي إذا لم يتصف بالسمع والبصر اتصف بضد ذلك وهو

العمى والصمم وذلك ممتنع وبسط هذا له موضع آخر.

كثير من الأشعرية المتأخرين إذا كتبوا في الاعتقاد يقولون السمع والبصر استفيدت من أين؟ فجماعة منهم يقولون أنها مستفادة من السمع يعني من الأدلة الشرعية فقط، يقولون مستفادة من الأدلة الشرعية ولا نعلم معارضا عقليا لها، ومنهم من قال لا بل عليها أدلة عقلية، ثم إذا هذا الذي علمه من الشرع لا يثبت كما أثبت الشرع، الشرع قد أثبت السمع متجدداً وأنت تقول أنا علمته من الشرع ولا تثبته كما أثبت الشرع.

المقصود هنا «أنه إذا كان يسمع ويبصر الأقوال والأعمال بعد أن وجدت؛ فإما أن يقال: إنه تجدد وكان لا يسمعها ولا يبصرها فهو بعد أن خلقها لا يسمعها ولا يبصرها. وإن تجدد شيء: فإما أن يكون وجوداً أو عدماً؛ فإن كان عدماً فلم يتجدد شيء وإن كان وجوداً: فإما أن يكون قائماً بذات الله أو قائماً بذات غيره و» الثاني «يستلزم أن يكون ذلك الغير هو الذي يسمع ويرى فيتعين أن ذلك السمع والرؤية الموجودين قائم بذات الله وهذا لا حيلة فيه.

ومختصر هذا الإلزام أن السمع والبصر التجدد هذا أين يكون؟ يعني من الذي جعل الله عز وجل موصوفاً بسمع مخلوقاته ورؤيتهم؟ إن قالوا شيء قائم بذاته أثبتوا الأفعال الاختيارية، وإن قالوا لا بل هو شيء قائم بالمخلوقات صار السمع والبصر خلق خلقه الله في المخلوقات فعاد على الخلق ولم تكن صفة لله لأن الصفة قائمة بالموصوف لا هو، وإلا صار كل ما خلقه الله فينا هو صفة لله، تعالى الله، وهذا لا يكون فهنا نأتي إلى قصة التعلقات هذا الذي سيشرحه الشيخ.

بعضهم يقول أن الذي جدَّ التعلق أو الأحوال، إيش الأحوال؟ يقول لك الآن يوجد وساطة يقول لك الذي تجدد شيء بينهما، الله عز وجل يرانا قيل أنه يرانا باعتبار التعلق شيء وسيطي بين صفة الله القديمة ونحن فيقال لهم هذا التعلق إن كان شيئاً موجوداً قائماً بذات الله فهذه

صفته هذه حقيقة من ضمن الحقيقة، وإن كان شيئاً قائماً فينا فهذا شيء مخلوق فعاد الأمر إلى المخلوق فماذا قالوا؟ - وهذا قول محققهم - يقولون التعلقات أو الأحوال هي أشياء لا موجودة ولا معدومة، وقد طعن جميع المتكلمين فيها، وهذه أحوال أبي هاشم.

انظر إلى أين ذهبت عقولهم قالوا أشياء لا موجودة ولا معدومة، إن قلنا أنها معدومة نفينا تأثيرها وإن قلنا أنها موجودة لزمنا أن نثبتها إما صفة لله أو صفة قائم في المخلوق فهي أشياء لا موجودة ولا معدومة، وهذا رفع النقيضين وهذه قرمطة محضة.

لهذا يقول بعض الأشاعرة: لا، بل نحن نثبت عشرين صفة، صفات المعاني وصفات معنوية، يقول نثبت السمع ونثبت كونه سمياً باعتبار المتعلقات، هذه المتعلقات هي أحوال أبي هاشم هذه الأشياء التي ذهبوا إليها فقط لكي لا يؤمنوا بالكتاب والسنة، ولكن أنت تخيل أن هذه التعلقات هذا الهراء يقال أنه مذهب أحمد بن حنبل، كيف شيء لا معدوم ولا موجود ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور ٣٥] هذه قسمة حاصرة إما الشيء موجود أو معدوم، وقد قرأت رسالة لبعضهم في التعلقات وجدتها عند بعض إخواننا، محقق الكتاب هو سعيد فودة والمؤلف متوفى سنة ألف ومئة، وبالنهاية بعدما تعب من البحث قال: والمختار التوقف، كل هذا الجنون فقط لكي لا يثبتوا أن الله يفعل ما شاء متى شاء.

و«الكلاية» يقولون في جميع هذا الباب: المتجدد هو تعلق بين الأمر والمأمور وبين الإرادة والمراد وبين السمع والبصر والمسموع والمرئي فيقال لهم: هذا التعلق إما أن يكون وجوداً وإما أن يكون عدماً فإن كان عدماً فلم يتجدد شيء.

هذا نفس كلامنا عندما نكلم الملاحدة، عندما نقول لهم من الذي ولد

المولود؟ من فعل؟ العدم لا يفعل والموجود إن وجد فإما أن له بداية ونهاية وإما لا، نفس الكلام.

وإن كان وجودًا بطل قولهم

لأنهم أثبتوا شيئًا موجودًا، هذا مثل قولنا للزخشي إذ قال هو مَلِك؟ طيب هذا الملك من علمه؟ يقول السلف: كن تحتاج إلى كن أخرى إذا كانت مخلوقة.

نفس القصة هذا المتعلق إذا كان موجودًا مخلوقًا فنحتاج أن نعرف من خلقه، وكيف خلقه، والمتعلق إنما وجد ليحل لنا معضلة كيف القديم أوجد الحادث، فكيف هو تنطبق عليه المعضلة نفسها؟ إلا أن تقول أن القديم من صفته أنه يفعل ما شاء متى شاء وفقط، وأفعاله من ذاته ليست شيئًا منفصلاً كي نتساءل عنه، ولا يوجد موجود حي إلا وله ذلك.

يقول وأيضا فحدوث التعلق هو نسبة وإضافة

والتعلق هذا نفسه ما تسميه تعلق؟ فهذا الشيء علاقته بالمخلوق نسبة وإضافة فنحتاج إلى تبريرها.

من غير حدوث ما يوجب ذلك ممتنع فلا تحدث نسبة وإضافة إلا بحدوث أمر وجودي يقتضي ذلك وطائفة منهم ابن عقيل يسمون هذه النسب أحوالاً والطوائف هذه هي أحوال أبي هاشم.

والطوائف متفقون على حدوث نسب وإضافات ومتعلقات

كلهم متفقون على ذلك لكن نحن نقول أن المسألة متعلقة بفعل الله الاختياري، وهم يقولون متعلق بهذا الشيء الذي ليس موجودًا ولا

معدومًا.

لكن حدوث النسب بدون حدوث ما يوجبها ممتنع فلا تكون نسبة وإضافة إلا تابعة لصفة ثبوتية كالأبوة والبنوة والفوقية والتحتية والتمام والتماسر فإنها لا بد أن تستلزم أموراً ثبوتية

حتى مسألة المعية والفوقية، وبعضهم يقول لك يا أخي أين كان الله قبل أن يخلق المخلوقات؟ لما خلقها صارت فيه نسبة بينه وبينها أنه فوقها ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام ١٨] لما خلق المخلوقات صارت نسبة أنه يراهم ويسمعهم، فلا بد من شيء وسيطي ثبوتي.

وكذلك كونه «خالقا» و «رازقا» و «محسنا» و «عادلا» فإن هذه أفعال فعلها بمشيئته وقدرته إذ كان يخلق بمشيئته ويرزق بمشيئته. ويعدل بمشيئته ويحسن بمشيئته. والذي عليه «جماهير المسلمين» من السلف.

والخلف أن الخلق غير المخلوق؛ فالخلق فعل الخالق والمخلوق مفعوله؛ ولهذا كان النبي ﷺ يستعيز بأفعال الرب وصفاته كما في قوله ﷺ «﴿أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك﴾». فاستعاذ بمعافاته كما استعاذ برضاه.

وقد استدل «أئمة السنة» كأحمد وغيره على أن «كلام الله غير مخلوق» بأنه استعاذ به فقال: «﴿من نزل منزلا فقال: أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرتحل منه﴾».

«فكذلك معافاته ورضاه غير مخلوقة لأنه استعاذ بهما والعافية القائمة بيد العبد مخلوقة فإنها نتيجة معافاته.

وإذا كان «الخلق فعله» والمخلوق مفعوله» وقد خلق الخلق بمشيئته دل على أن الخلق فعل يحصل بمشيئته ويمتنع قيامه بغيره فدل على أن أفعاله قائمة بذاته مع كونها حاصلة بمشيئته وقدرته.

وقد حكى البخاري إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق وعلى هذا يدل «صريح المعقول».

فإنه قد ثبت بالأدلة «العقلية والسمعية» أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن وأن الله انفرد بالقدم والأزلية؛ وقد قال تعالى:

﴿الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام﴾ فهو حين خلق السموات ابتداء؛ إما أن يحصل منه فعل يكون هو خلقا للسموات والأرض وإما أن لا يحصل منه فعل؛ بل وجدت المخلوقات بلا فعل ومعلوم أنه إذا كان الخالق قبل خلقها ومع خلقها سواء وبعده سواء لم يجز تخصيص خلقها بوقت دون وقت بلا سبب يوجب التخصيص.

و «أيضا» فحدوث المخلوق بلا سبب حادث ممتنع في بداية العقل وإذا قيل: الإرادة والقدرة خصصت.

قيل: نسبة الإرادة القديمة إلى جميع الأوقات سواء؛ وأيضا فلا تعقل إرادة تخصيص أحد المتماثلين إلا بسبب يوجب التخصيص؛ «وأيضا» فلا بد عند وجود المراد من سبب يقتضي حدوثه وإلا فلو كان مجرد ما تقدم من الإرادة والقدرة كافيا؛ للزم وجوده قبل ذلك لأنه مع الإرادة التامة والقدرة التامة يجب وجود المقدور.

وقد احتج من قال: «الخلق» هو المخلوق - كأبي الحسن ومن اتبعه مثل ابن عقيل - بأن قالوا: لو كان غيره لكان إما قديما وإما حادثا فإن كان قديما لزم قدم المخلوق لأنهما متضايفان؛ وإن كان حادثا لزم أن تقوم به الحوادث ثم ذلك المخلوق يفتقر إلى خلق آخر ويلزم التسلسل.

فأجابهم «الجمهور» - وكل طائفة على أصلها - فطائفة قالت: الخلق قديم وإن كان المخلوق حادثا كما يقول ذلك كثير من أهل المذاهب الأربعة وعليه أكثر الحنفية؛ قال هؤلاء: أنتم تسلمون لنا أن الإرادة قديمة أزلية؛ والمراد محدث فنحن نقول في الخلق ما قلتم في الإرادة. وقالت «طائفة»: بل الخلق حادث في ذاته ولا يفتقر إلى خلق آخر؛ بل يحدث بقدرته.

وأنتم تقولون: إن المخلوق يحصل بقدرته بعد أن لم يكن فإن كان المنفصل

يحصل بمجرد القدرة فالمتصل به أولى وهذا جواب كثير من الكرامية والهشامية وغيرهم.

و «طائفة» يقولون: هب أنه يفتقر إلى فعل قبله فلم قلت: إن ذلك ممتنع؟ وقولكم: هذا تسلسل.

فيقال: ليس هذا تسلسلا في الفاعلين والعلل الفاعلة؛ فإن هذا ممتنع باتفاق العقلاء؛ بل هو تسلسل في الآثار والأفعال وهو حصول شيء بعد شيء وهذا محل النزاع.

«فالسلف» يقولون: لم يزل متكلمًا إذا شاء؛ وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتُ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾.

فكلمات الله لا نهاية لها وهذا تسلسل جائز كالتسلسل في المستقبل فإن نعيم الجنة دائم لا نفاد له فما من شيء إلا وبعده شيء لا نهاية له.



تلاحظون أن المقدمات التي ذكرناها سهلت علينا ضبط المواطن التي سيأتي شرحها.

يقول كذلك كونه خالقًا ورازقًا ومحسنًا وعادلًا

وهنا إفادة بسيطة في اسم الله المحسن، لا يوجد حديث ثابت لكن يثبت بالاشتقاق فإن هذه أفعال فعلها بمشيئته وقدرته إذ كان يخلق بمشيئته ويرزق بمشيئته ويعدل بمشيئته ويحسن بمشيئته والذي عليه جماهير

المسلمين من السلف والخلف أن الخلق غير المخلوق فالخلق فعل الخالق والمخلوق مفعوله ولي صوتية بعنوان فعل فاعل مفعول^(١)

قال ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف ٥٤] هذا مفعول وهذا فعل، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس ٨٢] فيوجد فاعل، مثل الجملة الإنجليزية فاعل فعل مفعول نحن نثبت فاعلاً وفِعلاً ومفعولاً.

المتكلم لا يثبت الفعل، والفيلسوف لا يثبت الفعل ولا يثبت المفعول، النصراني الفاعل والفعل عنده شيء واحد الكلمة والخالق والفاعل شيء واحد.

وهنا جاء بالاستدلال المشهور جداً لهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيز بأفعال الرب وصفاته

إذا استعاذ بغير الله لا يجوز فاستعاذته بأفعال الله دليل على أنها صفات قائمة بذات الله عز وجل وأنها ليست مفعولات وهذا الحديث أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق هذا استدلال به أحمد ونعيم بن حماد واستدل به ابن خزيمة وقال: لا يقال أعوذ بالكعبة وأعوذ برسول الله^(٢) وأيضا واستدل به الأشعري والباقلاني وذكر هذا استدلال البخاري وذكره المروذي في رسالته.

وهذه من المسائل التي يتصل فيها الرد على القبورية مع الرد على الجهمية ولذلك كان الجهمية أهل إشراك كما وصفهم إمام أحمد بأنهم مشركون،

(١) <https://youtu.be/gI٣٩٠٦SAA١k?si=XxtYvVvfXGt-SqWA>

(٢) قال ابن خزيمة: «أفليس العلم محيطاً يا ذوي الحجا؟ أنه غير جائز أن يأمر النبي ﷺ بالتعوذ بخلق الله من شر خلقه؟ هل سمعتم عالماً يجيز، أن يقول الداعي: أعوذ بالكعبة من شر خلق الله؟... هذا لا يقوله ولا يجيز القول به مسلم يعرف دين الله، محال أن يستعيز مسلم بخلق الله من شر خلقه» كتاب التوحيد ٤٠١/١

أما متأخروهم فما شاء الله ما قصرُوا صارُوا يستغيثون بالمخلوق وينفون صفة الكلام عن الله عز وجل.

وأورد الحديث «﴿أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك﴾» فاستعاذ بمعافاته كما استعاذ برضاه.

وهنا المعافاة المراد بها الفعل الإلهي كما: «اللهم إني أسألك بحق السائلين» الحق هنا فعل الله أنه جعل حقاً على نفسه.

يقول وقد استدللنا السنة كأحمد وغيره على أن كلام الله غير مخلوق «بأنه استعاذ به فقال: ﴿من نزل منزلاً فقال: أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرتحل منه﴾» كما ذكرنا استدلل به أحمد والبخاري ونعيم.

يقول فكذلك معافاته ورضاه غير مخلوق لأنه استعاذ بهما والعافية القائمة ببدن العبد مخلوقة فإنها نتيجة معافاته

هناك عدة أدلة استدلل بها أحمد على أن القرآن غير مخلوق نازع بها المتأخرون بعضهم من المنتسبين لمذهبه مثل أن من حلف بالقرآن فعليه بكل آية اليمين هذا استدلل بها المروزي وأقره أحمد أن اليمين لا تنعقد بمخلوق فانتشر عندنا في المذهب أن مذهب الإمام أحمد أنه يقول: أن اليمين برسول الله صلى الله عليه وسلم منعقد كيف؟ هكذا ما تستقيم حجة على الجهمية، بعضهم قال: لا أحمد لا يجيزه وقال منعقد، فيقال: لا، هو تحدث عن الانعقاد والرواية أنه بحق محمد والحق يعني ما أوجبه الله على نفسه في حقه، ففهمت هذه الرواية غلطاً وزاد ابن عقيل في الطنبور نعمة فأجاز ذلك في كل الأنبياء وهذا من الغلط وأيضا هذا في الاستعاذة.

وإذا كان الخلق فعله والمخلوق مفعوله فقد خلق الخلق بشيئته فدل على أن الخلق فعله يحصل بمشيئته ويمتنع قيامه بغيره لماذا؟ لأن الغير وجد بهذا، وضده يكون كأن الشيء أوجد نفسه.

وقد حكى البخاري إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق هذا في خلق أفعال العباد.

والمخلوق وعلى هذا يدل «صريح المعقول». فإنه قد ثبت بالأدلة «العقلية والسمعية» أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن وأن الله انفرد بالقدم والأزلية ووجود قديم مع الله أو إله مع الله، أو قديم لكن ليس إلهًا مع الله، فرضية زائدة ما لها دليل وما لها حاجة، من يدعيها هو يحتاج إلى دليل لأن الدليل العقلي يدل على وجود الأول الذي يمنع تسلسل الفاعلين، الأول الذي خلق كل شيء، الزائد هذا لأي شيء؟ فقد رتبته موجودة وكل ما سواه مخلوقه، فلا داعٍ لا لانفجار كبير ولا لغير ذلك.

وقد قال تعالى: ﴿الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام﴾ فهو حين خلق السموات ابتداء؛ إما أن يحصل منه فعل يكون هو خلقا للسموات والأرض وهذا الذي نعتقه.

وإما أن لا يحصل منه فعل

وهذا الذي قاله الفلاسفة لكن لما نفوا الفعل نفوا الخلق من الأساس قالوا: الكون كشعاع الشمس، وهذا الذي كان الغزالي يرد عليه في التهافت.

بل وجدت منه المخلوقات بلا فعل ومعلوم أنه إذا كان الخالق قبل

خلقها ومع خلقها وبعدها سواءً فلماذا هي تأخرت؟ هذه حجة ابن تيمية من الذي خلق الكون؟ القدرة والإرادة، طيب القدرة إيش؟ قديمة والإرادة قديمة هي واحدة هي دائماً موجودة لأي شيء تأخر الكون؟ أنت وضعت حطباً ووضعك وقوداً كل الأسباب توفرت وأشعلت النار طالما كل هذه موجودة لا بد أن توجد النار، إلا إذا وجد عامل خارجي يوقف هذا والعامل الخارجي هذا ما نتحدث عنه، وحينها نتحدث عن رب العالمين، كل عوامل وجود الخلق موجودة لماذا لم يوجد الخلق؟

الله لم يزل مريداً أن يخلق خلقه، لم يزل قادراً، نحن الذي نقوله أن الله عز وجل أراد أن يخلق في الزمن الفلاني وفعله في الزمن الفلاني تمام فعل، وهم يقولون لا فعل بل تعلق والتعلق هذا مشكل، التعلق هذا إذا كان شيئاً وجودياً فنعود لنفس المشكلة، فهذه المعضلة فهؤلاء كيف يستدلون على الملاحدة؟ وكيف يلزمونهم؟

يقول **لم يجز تخصيص خلقها بوقت دون وقت بلا سبب يوجب التخصيص**

هذا الكلام يقوله لهم ابن سينا ويقول له لهم ابن عربي، يقولون: الكون قديم لأن القدرة قديمة، الكون من أين جاء؟ من ذات الله، الله فاعل بالذات أو الله فاعل بقدرته وهي قديمة، ما دامت قديمة فتوجد شيئاً قديماً ما يوجد شيء تغير هم حتى يضربون مثلاً يقولون: الأصل ثبات الأشياء على ما هي عليه، مثل كرة تتحرك، إذا توقفت لا بد أن يوجد شيء أوقفها وكذا في أمر عدم الكون ثم خروجه إلى الوجود، هذا فيه فعل إلهي لكن هو الفعل إلهي ما يثبت من الأساس فتصير عنده معضلة

يقول **أيضاً فحدوث المخلوق بلا سبب حادث ممتنع في بداية العقل**

خلاف الدهرية الذين يسمون الملاحدة اليوم والدهرية نوعان يقول ابن تيمية، كما شرحنا أن وجوده بدون أي سبب حادث يستحيل، فهل

وجد بنفسه؟ هم يسخرون من الملاحدة يقولون: عندهم أن الكون جاء هكذا، وأنت تقول جاء هكذا مثلهم، فإن قال: لا الله خلقه، فيقال: الله خلقه بأي شيء؟ بقدرة قديمة؟ بإرادة قديمة؟ هذه موجودة منذ الأزل ثم الكون هكذا تراخى وجاء لاحقاً؟

يقول: وإذا قيل الإرادة القديمة خصصت هذا جواب الغزالي أن الإرادة القديمة خصصت.

قيل نسبة الإرادة إلى جميع الأوقات سواء

فقط الإرادة القديمة هي التي خصصت، والإرادة شيء واحد، ما تقدر أن تقول أنها متجزئة بالنسبة لك كلها ثواب، إذا قلت الإرادة تتجزأ فتوجد الشيء الفلاني في الوقت الفلاني رجعت لحلول الحوادث.

قال: وأيضاً فلا تعقل إرادة تخصيص أحد المتماثلين إلا بسبب يوجب التخصيص؛ وأيضاً فلا بد عند وجود المراد من سبب يقتضي حدوثه وإلا فلو كان مجرد ما تقدم من الإرادة والقدرة كافياً؛ للزم وجوده قبل ذلك لأنه مع الإرادة التامة والقدرة التامة يجب وجود المقدور وهذا ابن تيمية قرره في الدرء والمنهاج وشرح الأصبهانية.

وقد احتج من قال: «الخلق» هو المخلوق - كأبي الحسن ومن اتبعه مثل ابن عقيل

ابن عقيل له طوران أحدهما موافق للقوم بهذا البلاء بين.

قال: لو كان غيره

يعني لو كان غير الله، وهذه الغيرية التي بينها ابن تيمية في الأصبهانية يقول الغيرية هذه الي تحدث عنها إذا كانت شيئاً خارجاً عن الذات، فنعم الله منزّه عن الافتقار للغير وإذا كانت الغيرية صفته، فصفته أصلاً

ليست شيئاً مביناً له، فلا يقال أن الله مفتقر لصفاته.

لكان إما قديماً وإما حادثاً فإن كان قديماً لزم قدم المخلوق
انظر الإلزام يقول: إذا كان غير الله وكان قديماً لازمه قدم المخلوق لأن هذا الغير هو الذي أوجد، لم لم تلزم نفسك في القدرة والإرادة أنها أوجدت قديماً؟

يقول لأنها متضايغان؛ وإن كان حادثاً لزم أن تقوم به الحوادث ثم ذلك المخلوق يفتقر إلى خلق آخر ويلزم التسلسل
هنا أيش؟ اللعبة خلطوا بين أنواع التسلسل خلطوا بين تسلسل المؤثرات وتسلسل الفاعلين، والتسلسل بمعنى أن الأول يفعل ما شاء، ما بين تسلسل الفاعلين وتسلسل الأفعال والمفعولات، هنا خلطوا

يقول **فأجاب الجمهور** إذن هم يخالفون جمهور المتكلمين يعني الجماعة هؤلاء ما خالفوا فقط القرآن والسنة بل خالفوا جمهور المتكلمين، كل طائفة على أصلها وهذا طريقة ابن تيمية في عموم مؤلفاته أنه يورد أجوبة على أصول الجميع ثم يورد أجوبة على أصله.

فطائفة قالت الخلق قديم وإن كان المخلوق حادثاً
صفة الخلق قديمة مثل ما أنتم تقولون: الكلام قديم.

كما يقول ذلك كثير من المذاهب الأربع وعليه أكثر الحنفية
الحنفية هنا الماتريدية، وابن تيمية نادراً ما يذكر الماتريدية في كتبه ويقول الحنفية لأن في وقته عامة الحنفية ماتريدية، ويسميهم الأشعرية معتزلة، فتسمية الماتريدية ما كانت محصصة تماماً، وهم قالوا أن صفة الخلق قديمة وهذه يسميها الحنفية صفة التكوين، وقال هؤلاء أنت تسلمون لنا أن الإرادة قديمة أزلية والمراد محدث فنحن نقول في الخلق ما قلتم

في الإرادة، فنحن نقول: الخلق صفة قديمة قائمة بالذات، هؤلاء يرد عليهم أنه في الخلق عندنا الإشكالية نفسها، كيف يوجد قديم محدثاً؟ لكن هؤلاء نقول لهم أنكم الآن فرقتم بين صفات الله فالغيرية عندكم ما اقتضت افتقاراً أنتم الماتريدية.

وقالت «طائفة»: بل الخلق حادث في ذاته ولا يفتقر إلى خلق آخر؛ بل يحدث بقدرته. وأنت تقولون: إن المخلوق يحصل بقدرته بعد أن لم يكن فإن كان المنفصل يحصل بمجرد القدرة فالتصل به أولى وهذا جواب كثير من الكرامية والهشامية وغيرهم.

قالوا: نحن نقول صفة الله قائمة بذاته وتجاوز، يقول الأشعري يلزم التسلسل، قال: التسلسل يلزمك في الأفعال، إذا ألزمتني به في المفعولات، وهم ما التزموا، أنت قلت يوجد خلق بدون تسلسل له بداية أنا أقول الله له أفعال لها بداية بدون تسلسل، ما المشكلة؟

يقولون: هب أنه يفتقر إلى فعل قبله فلم قلت: إن ذلك ممتنع؟ وقولكم: هذا تسلسل. فيقال: ليس هذا تسلسلاً في الفاعلين والعلل الفاعلة. التسلسل في الفاعلين شيء مبني على شيء.. هذا فعلاً ممتنع لكن أول لا بداية له يفعل ما شاء متى شاء هذا ليس ممتنعاً.

فإن هذا ممتنع باتفاق العقلاء؛ بل هو تسلسل في الآثار والأفعال وهو حصول شيء بعد شيء وهذا محل النزاع

يقول أصلاً هذا محل خلافنا معكم: إثبات الأفعال الاختيارية، وأنها تقع لله عز وجل متى ما شاء فأنت تتحدث معي وكأنني أنا أسلم لك بمحل النزاع أنا لو أنفي الأفعال الاختيارية من الأساس ما أوردت عليك هذا الإيراد، أنا أثبتها أنا أوردت الإيراد كي أثبتها عليك.

«فالسلف» يقولون: لم يزل متكلمًا إذا شاء

وهذه كررها أحمد كثيرًا لم يزل الله متكلمًا قديم النوع وإذا شاء حادث الأحاد العبارة وبعضهم يقول من سلف ابن تيمية في مسألة التسلسل؟، فيقال: هي مجرد إعادة صياغة لعبارة مشهورة عند السلف، هذه المشكلة بعض الناس حتى في هذا الباب ظاهرة.

أحد الحاضرين: «حتى الفرائية يقررون أن هذه النصوص لأحمد تحتاج تأويلًا».

نعم هم يؤولونها وقلت لك ابن فورك يورد: منه بدأ وإليه يعود بالنصوص المشكلة التي تحتاج تأويلًا بل العجيب انهم يأتون الى كلمات الـ «لم» حين يقولون لم يزل الله، ويقولون هذا الدليل على مذهبنا بالقدم، وينسون «إذا شاء» بل هذا فقط مناقض المذهب الكرامية والهشامية فحسب.

والآن ابن تيمية يورد الآية ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف ١٠٩] فسؤال مختصر تسأله تقول هل لله كلمة يقال هذه اول كلمة لله على الاطلاق وقبلها الله لم يكن متكلمًا وجوبًا؟ هنا يظهر قبح مذهبهم، ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود ١٠٧] هل هي مقيدة بزمان دون زمن؟ بعضهم يتفذلك ويقول: لا هو جائز، دام جائزًا إذن لا إشكال في وقوعه، وبحسنا معكم أنكم تعتقدون الامتناع، فإذا جاز فلا إشكال في أن يقع، والنصوص دالة على إمكان الوقوع وعلى الوقوع، لهذا يجب أن يقول لم يزل الله متكلمًا.

﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود ١٠٧] فعال باعتقادنا هذا يشمل الفعل اللازم والفعل المتعدي، عند اهل الكلام وعند من تأثر بكلامهم أن ﴿فَعَالٌ

لَمَّا يُرِيدُ [هود ١٠٧] يعني بعد خلق المخلوق، لا بل هو فعال لما يريد بأي وقت، فحقيقة النزاع مع اهل الكلام أنهم قيدوا القدرة الالهية مع دعواهم انهم يثبتون القدرة، القدرة معطلة لأي شيء؟ عندهم لأن القدرة لا تتعلق إلا بالممكنات وكون الله يفعل ما شاء متى شاء عندهم من الممتنعات، فحتى القدرة لا يثبتونها على التحقيق، فالنزاع حقيقة ما أعظمه مع هؤلاء الناس.

يقول: **فكلمات الله لا نهاية لها**
هذا محل اتفاق بيننا وبينهم.

وهذا تسلسل جائز كالتسلسل في المستقبل
إيش وجه الحجة هنا؟ أن حكم الجنس ما انطبق على حكم الأفراد هذا لمن يثبت لله كلامًا اختياريًا مثل الكرامية والهشامية وهذا يلزمهم وأيضاً من استشكل التسلسل في القدم من الآخرين في المخلوقات.

فإن نعيم الجنة دائم لا نفاد له فما من شيء إلا وبعده شيء إلى بلا نهاية

استذكار لما سبق

مجموعة أمور مضت ونبهنا عليها نستعيدها سريعاً:

- أن الصفات الفعلية الاختيارية هي الصفات التي نازع فيها عموم المتكلمين فمنهم من لم ينازع في الصفات الذاتية، ولذلك إذا رأيت الرجل يثبت الصفات الفعلية فلا تسأل عن قوله في بقية الصفات لأنه غالباً يثبتها ولذلك مثلاً ابن كثير بتفسيره حين تراه يثبت المجيء تعرف أنه مثبت بالإطلاق وأنه إذا أثبت صفة فعلية واحدة فإن الصفات الفعلية كلها ثابتة، إذ أن الشبهة الكلامية التي يعترض بها المتكلمون هي ثابتة على جميع الصفات الفعلية.

- وأن المتكلمين لا يثبتون أن الله يسمعنا الآن أو أن الله يبصرنا الآن بما فيهم الأشعرية، وأن الله يريد الأشياء بإرادة حادثة، وأنهم لو أثبتوا ذلك لبطل قولهم في الاستواء وفي القرآن وفي المجيء وفي النزول وفي غير ذلك وما يقال من أنهم يثبتون هذه الصفات: السمع والبصر، ليس صحيحاً وقولهم أننا نثبتها من جهة السمع تناقض، لأن السمع أثبت بصراً متجدداً وسمعاً متجدداً وهم لا يثبتون المتجدد وإنما يثبتون ما يزعمونه قديماً.

- وأنه إذا ثبت أن الله فاعل أو خالق في زمان معين فذلك ثابت له في كل زمان.

- وأن كل ما أورده الأشاعرة على الكرامية والهشامية والفلاسفة في قولهم هو وارد عليهم، والفلاسفة قالوا لهم إذا أثبتتم أن الله يخلق الآن فهو خالق في كل وقت.

- وأن الفلاسفة ألزموا المتكلمين نفي المفعولات أو المخلوقات بشبهات المتكلمين على نفي الأفعال.

- وأن الكرامية والهشامية قالوا لهم نحن ثبت لله فعلاً أولياً مطلقاً، أن الله بدأ يفعل بعد أن لم يكن يفعل يقولون: أنتم قلتم أن الله بدأ يخلق بعد أن لم يكن يخلق امتناعاً فلا فرق بين مقالتنا ومقالتكم فلا تلزموننا التناقض

- وأن قول المتكلمين أن كلام الله عز وجل واحد يلزمهم أن يقولوا أن علم الله واحد وقد قاله جماعة، وهذا هو قول الفلاسفة أن الله لا يعلم الجزئيات ولا يتعدد علمه، وأن موسى حين علم شيئاً من علم الله فقد علمه كله، وقلنا أن هذا لعله هو الذي قاد البوصيري إلى دعوة أن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم كل شيء.

- وقلنا أن ألفاظ السلف وكلماتهم متكاثرة متواترة في إثبات الصفات الفعلية فيكفي كما قالوا في تفسير الاستواء كما روى عن بشر بن عمر الزهراني أنهم فسروها بعلا وارتفع وقول خارجة بن مصعب: «وهل يكون استواء إلا بجلوس؟» وأثار الجلوس الكثيرة وتفسيرها بالاستقرار وهو المشهور بين أهل اللغة، وعلا وارتفع المروي عن مجاهد وأبي العالية

- وقلنا أن البخاري أثبت الأفعال الاختيارية في صحيحه وفي خلق أفعال العباد وأن الشراح الصحيح من الأشاعرة هجموا عليه ونسبوه إلى مخالفة السنة وإلى موافقة المعتزلة أو الظاهرية كابن بطال وابن المنير وابن حجر وغيرهم، وهذا يدل على أن المسألة ليست مع ابن تيمية بل مع هؤلاء من الزمن القديم.

- ونبه شيخ الإسلام ابن تيمية على أن من براهين أن الله عز وجل يفعل ما شاء متى شاء وإثبات الأفعال الاختيارية ما ورد في الخبر باستعادة

النبي صلى الله عليه وسلم بكلمات الله وأن الاستعاذة بكلماته تعالى دليل أنها غير مخلوقة وأنها أفعال قائمة بذاته فإنه لا يجوز الاستعاذة بالمخلوق

- ونبهنّا أنه لا ينعقد اليمين بالمخلوق وهذه من أدلتنا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكل دليل يدل على أن كلام الله غير مخلوق يدل مباشرة أن الله يفعل ما شاء متى شاء لأن القرآن كلام وله بداية وله نهاية، ومنه بدأ وإليه يعود.

- وبينّا أن كل إيراد يورده أهل الكلام على التسلسل في الماضي يرد على إثباتهم التسلسل في المستقبل في أفعال أهل الجنة والنار وفي فعل الله عز وجل معهم، فهذه عموم القواعد والأمور.

- ونبهنّا أن أهل الكلام عاجزون على الرد على الدهرية الفلاسفة الذين يقولون بقدم العالم لأنهم يثبتون لله عز وجل مخلوقات دون توسط أفعال (دون فعل) وأما نحن فنثبت أفعالا ومفعولات.

- ونبهنّا على إشكالية التعلقات التي ضيعتهم فقالوا كيف يتعلق القديم بالمحدثات بدون واسطة؟ فقالوا: باعتبار التعلقات وقالوا أن هذه التعلقات ليست معدومة وليست موجودة، هربوا من القول بوجودها حتى لا تكون أفعالا لله، وهربوا من القول بإعدامها حتى لا يعودوا للإشكال من البداية، وهذه مقالة خالفت كلام عموم العقلاء عموم عقلاء بني آدم وهذا رفع النقيضين، واليوم نقرأ تنمة كلام الشيخ وكلها في مواضع تقدم الحديث عليها.

وقد نبه الشيخ أيضاً على النصوص الشرعية الكثيرة الدالة على أن رب العالمين يتفاعل مع عباده فيكلمهم ويغفر لهم ويرحمهم، ويبيّن فعلاً من كلام أو محبة أو ضحك أو غير ذلك على أفعالهم هم.

فيقول المصنف رحمه الله: **والأفعال نوعان: متعد ولازم**
 المتعدي يشبه أهل الكلام، لكن اللازم القائم بالذات لا يشبهونه ﴿فَلَمَّا
 عَاسَفُونَا﴾ لازم ﴿أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ متعد.

يقول *فالمتعدي مثل: الخلق والإعطاء ونحو ذلك واللازم: مثل الاستواء والنزول والمجيء والإتيان.
 قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ فذكر الفعلين: المتعدي واللازم وكلاهما حاصل بمشيئته وقدرته وهو متصف به؛ وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن القرآن يدل على «هذا الأصل» (في أكثر من مائة موضع. وأما الأحاديث الصحيحة «فلا يمكن ضبطها في هذا الباب كما في الصحيحين: عن زيد بن خالد الجهني ﴿أن النبي ﷺ صلى بأصحابه صلاة الصبح بالحديبية على أثر سماء كانت من الليل يعني مطر ثم قال: أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟ قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا ونوء كذا وكذا؛ فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب﴾».

وفي الصحاح حديث الشفاعة «﴿فيقول كل من الرسل إذا أتوا إليه: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله﴾» وهذا قبل دخول الناس للنار فإذا كان الكلام ليس على العقوبة لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله فقال كل منهم إن ربي قد غضب اليوم،

وهذا بيان أن الغضب حصل في ذلك اليوم لا قبله
وهم يقولون إما غضب قديم أو غضب مخلوق.

وفي الصحيح: ﴿إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ كَجَرِ السَّلْسَلَةِ عَلَى الصَّفْوَانِ﴾ فقلوه: إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِهِ حِينَ يَسْمَعُونَهُ وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ أَزْلِيًّا

وهذا سبب قولهم بالأزلية وهذا سبب نفيتهم للحرف والصوت، فالصوت معناه أنه كلام يسمعه المخلوق الآن، فالله يتكلم الآن، وهم لا يريدون أن يثبتوا أن الله يفعل ما يشاء فهذه هي القصة، بعضهم يقول لك الشبهة أن الصوت يقتضي كذا وكذا، هذه الشبهة تضحكون بها على الناس وإلا هم يعلمون أنه مثلا النار تتكلم والجوف والأيدي تتكلم، وهم أصلاً يثبتون لله عز وجل رؤية بغير جهة، يثبتون أن الله عز وجل لا داخل العالم ولا خارجه، أن له كلاماً بلا حرف ولا صوت، أن له فعلاً متعدياً بلا فعل لازم، فعلى أي أساس يتحدثون بالإلزامات؟ الشبهة الكلامية الحقيقية هذه هي إشكالياتهم، وأيضاً فما يكون كجر السلسلة على الصفا يكون شيئاً بعد شيء والمسبوق بغيره لا يكون أزلياً.

وكذلك في الصحيح «يَقُولُ اللَّهُ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ نَصْفَهَا لِي وَنَصْفَهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ اللَّهُ: حَمَدَنِي عَبْدِي فَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قَالَ اللَّهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي. فَإِذَا قَالَ: ﴿مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قَالَ اللَّهُ: مَجَدَّنِي عَبْدِي؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَالَ اللَّهُ هَذِهِ آيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ اللَّهُ: هَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ﴾ فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قَالَ اللَّهُ: حَمَدَنِي فَإِذَا قَالَ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قَالَ اللَّهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي الْحَدِيثُ. اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَعْثُبُكُمْ إِلَّا كَنْفُسٍ

وَاحِدَةً [لقمان ٢٨] الله يحاسبنا جميعاً يوم القيامة كأننا نفس واحدة، لا يأتي إنسان يقول لك: الناس يصلون كثيراً فكيف رب العالمين يقول لهذا أم يقول لهذا، وهذا سبحانه الله تقييد للقدرة الإلهية.

وفعل ملك الموت أيضاً من نفس الباب الغيبي، وإيراداتهم على حديث النزول من هذا الجنس، وسبحان الله هذا كلام فيه استهانة بالله تبارك وتعالى.

وفي الصحاح حديث النزول «ينزل ربنا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟» فهذا قول وفعل في وقت معين وقد اتفق السلف على أن «النزول» فعل يفعله الرب كما قال ذلك الأوزاعي وحماد بن زيد حماد بن زيد قال: ينزل وهو على عرشه^(١)

والفضيل بن عياض
الفضيل لما قال: آمنت برب يفعل ما يشاء^(٢)

وأحمد بن حنبل وغيرهم
وأما أبو الحسن الأشعر وجماعته فيؤولونه بأنه خلق يخلقه فيه فعل متعدد فقط ليس فعلاً لازماً ولا فرق بين النزول والمجيء لا عندنا ولا عندهم، وينسبون للإمام أحمد أنه أول المجيء.

وهذه نقطة تحتاج إلى نظر وهي رواية حنبل، ورواية حنبل بعض الناس يقول لا بد أن نمشيها، وهي في سندها رجل يقال له علي بن عيسى المجهول فبعض الناس يقولون ما دام الحنابلة رووا رواية حنبل، سواء

(١) الضعفاء للعقيلي ١٤٣/١ وعزاه ابن تيمية للخلال في الدرر ٢٤/٢

(٢) شرح أصول الاعتقاد ٧٧٥

لا كيف ولا معنى أو رواية المجيء، فينبغي أن نقبلها وفي حقيقة في الجدل عليك أن تتبّه ألا تسلم لخصمك إذا كان معك متعنّاً وتكايله مكايلة.

فالذي لا يثبت كتاب الرد على الزنادقة والجهمية ويطعن في كتاب السنة لعبد الله ولا يثبت رسالة حرب، فتقول له: أنت ما تسقط كل هذه وأنا أمشي لك رواية علي بن عيسى، لا بل أريد أن أسقط رواية علي بن عيسى مثل ما أنت أسقط الروايات الأخرى.

وفي الواقع أن أحمد قال هذا من باب الإلزام إن كان قاله، على طريقة الجهمية أنهم قالوا: البقرة وآل عمران تأنيان، قال أنتم ما تقولون يجيء ثواب الله؟ فهنا يجيء الثواب، وهذا واقعاً هو تفسير أهل السنة للمجيء ويقول الترمذي: قوله تجادلان عن صاحبهما دليل على الثواب أن هذا الثواب لأن صاحبهم الحقيقي رب العالمين، لكن هذه قراءة الشخص، وثواب قراءته، وقد ورد عن أحمد ما يدل على إثبات المجيء في رسالة المروزي أنه استدل على الرؤية بقول الله تبارك وتعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر ٢٢]

وقد أورد هذا أبو يعلى نفسه، فلا يستقيم الاستدلال إلا بإثبات مجيء حقيقي وهو يثبت النزول ويثبت الضحك وغير ذلك، والمجيء أصلاً تجدد الطبري أثبتته، لو رجعت إلى قول الله عز وجل ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة ٢١٠] تجدد السلف يثبتونه واضحاً جلياً.

يقول: وأيضاً فقد قال ﷺ «لله أشد أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته» وفي الحديث الصحيح الآخر «ما أذن الله لشيء كإذنه لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجهربه» «أذن يأذن أذناً: أي استمع يستمع استماعاً» وأذنت لربها وحقت.

فأخبر أنه يستمع إلى هذا وهذا.

وفي الصحيح «لا يزال عبيد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به؛ وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها» فأخبر أنه لا يزال يتقرب بالنوافل بعد الفرائض. وفي الصحيحين عنه ﷺ فيما يروي عن ربه تعالى قال: «قال الله أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني؛ إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم».

بعضهم يقول أليس في هذا إثبات الكلام النفسي؟ الكلام النفسي عند الأشاعرة ليس كلامًا متعاقبًا، ليس بمعنى قول عمر: «زورته في نفسي»^(١) الكلام النفسي عند الأشاعرة معنى واحد، ليس كلامًا فيه تقديم وتأخير، فهم لا يثبتون فقط كلامًا في النفس، لا بل هم يثبتونه بمعنى واحد لا يتجزأ.

و«ذكرته في نفسي» يعني بينه وبين نفسه، بعضهم يقول هؤلاء يشبهون الله بالأخرس حتى الأخرس كلامه ما يكون مرتبًا، عمر لما زور كلامًا في نفسه قال: سأقول كذا وكذا، هم عندهم كلام الله ما يكون فيه كذا وكذا، كلام الله عز وجل عندهم معنى واحد، إن علمت منه شيئًا علمته كله، فكلام الله عندهم مثل الإيمان عند المرجئة، الإيمان عند المرجئة إذا ذهب بعضه ذهب كله.

وحرف «إن» حرف الشرط؛ والجزاء يكون بعد الشرط فهذا يبين أنه يذكر العبد إن ذكره في نفسه وإن ذكره في ملأ ذكره في ملأ خير منهم والمنازع يقول ما زال يذكره أزلًا وأبدًا ثم يقول: ذكره وذكر غيره وسائر ما يتكلم الله به هو شيء واحد لا يتبعض ولا يتعدد فحقيقة قوله إن الله لم

يتكلم ولا يتكلم ولا يذكر أحدا.

لأن الله عز وجل كلامه متبعص، ذكره لفلان ليس هو ذكره لفلان الثاني، هذا فلان ذكره بذكره الخاص، فيه مدح، فيه مزية، هو كلام الله الذي فيه مزية الذكر بخير والذكر بشر عندهم واحد، فكلامهم مناقض للنصوص أشد المناقضة بأعظم مما تتخيل لهذا مثل هذه الأحاديث يقفون معها وقفات عظيمة يعني من محاولة تحريفها والنيل منها، وما قالوا بعدم حجية أخبار الأحاد في العقيدة عبثاً، ولكن هذه المعاني متواترة الآن على كثرتها متواترة تواتر المعنى.

وفي صحيح مسلم في حديث تعليم الصلاة ﴿وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ؛ يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ فَإِنْ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ﴾^(١) فقوله: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ؛ لأنَّ الجزء بعد الشرط فقوله «يسمع الله لكم» مجزوم حرك لالتقاء الساكنين وهذا يقتضي أنه يسمع بعد أن تحمدوا.

هذا مجزوم حرك لالتقاء الساكنين مثل ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة ١١] يرفع هي جواب الشرط فجاءت مجزومة، لكن يرفع الله ساكناً ثقلته فقال يرفع، والأساس أن الفعل لا تكون عليه كسرة، من علامات الاسم أنه يكون مخفوضاً، لكن هذا فعل ومع ذلك جر، لكن هذا نادر.

لهذا ما يورد على قول النحويين أنه من علامات الاسم أنه يخفض ثم نجد أفعلاً تخفض يعني تكسر تجر فهذا الالتقاء الساكنين، وأيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم «يسمع الله لكم»^(١) مثل ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة ١١] فيرفعهم بعد ماذا؟ نفس الأمر.

(١) مسلم ٤٠٤ أبو داود ٩٧٢ النسائي ١٠٦٤ ابن ماجه ٩٠١

أَيْضًا قَالَ وَالْمَنَازِعُونَ «النفاة» كَذَلِكَ. مِنْهُمْ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتَ مُطْلَقًا * قُلْنَا الْمُعْتَزَلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ يَنْفَوْنَ الصِّفَاتَ مُطْلَقًا بِشَبَهَاتٍ مُوَحَّدَةٍ، وَأَمَّا الْكَلَابِيَّةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ الْأُولَى وَالسَّالِمِيَّةُ فَإِنَّهُمْ يَثْبُتُونَ نَفْسَ الصِّفَاتِ وَلَكِنْ لَا يَثْبُتُونَ الْأَفْعَالَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ فَهَذَا يَكُونُ الْكَلَامُ مَعَهُ فِي الصِّفَاتِ مُطْلَقًا؛ لَا يَخْتَصُّ «بِالصِّفَاتِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ». وَمِنْهُمْ مَنْ يَثْبُتُ الصِّفَاتَ وَيَقُولُ لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ شَيْءٌ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ فَيَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَاِخْتِيَارِهِ وَيَقُولُ: لَا يَرْضَى وَيَسْخَطُ وَيَحِبُّ وَيَبْغُضُ وَيَخْتَارُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ فَعَلًا «هُوَ الْخَلْقُ» يَخْلُقُ بِهِ الْمَخْلُوقَ وَلَا يَقْدِرُ عِنْدَهُ عَلَى فَعَلٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ بَلْ مَقْدُورُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنْفَصِلًا عَنْهُ سَيَكُونُ مَخْلُوقًا وَهَذَا مَوْضِعُ تَنَازُعٍ فِيهِ النِّفَاةُ. فَقِيلَ: لَا يَكُونُ «مَقْدُورُهُ» إِلَّا بَائِنًا عَنْهُ؛ كَمَا يَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ وَالْكَلَابِيَّةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ وَقِيلَ: لَا يَكُونُ «مَقْدُورُهُ» إِلَّا مَا يَقُومُ بِذَاتِهِ؛ كَمَا يَقُولُهُ: السَّالِمِيَّةُ وَالْكَرَامِيَّةُ وَالصَّحِيحُ: أَنَّ كُلِيهِمَا مَقْدُورٌ لَهُ وَالسَّالِمِيَّةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ وَلَكِنْ قَدِيمٌ، وَالْكَرَامِيَّةُ يَقُولُونَ يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ وَلَيْسَ قَدِيمًا وَلَكِنْ لِكَلَامِهِ بِدَايَةِ مُطْلَقَةٍ.

أَمَّا «الْفَعْلُ» فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ وَقَوْلُ الْحَوَارِيِّينَ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْصِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ إِلَى أَثْمَالِ ذَلِكَ مِمَّا يَبِينُ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى «الْأَفْعَالِ» كَالْإِحْيَاءِ وَالْبَعْثِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ الَّتِي هُمْ لَا يَنَازِعُونَ بِهَا.

وَأَمَّا «الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَعْيَانِ» فَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ قَالَ: ﴿كَانَتْ أَضْرَبُ غَلَامًا لِي فَرَأَنِي النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَعْلَمَ أَبَا مُسْعُودٍ اللَّهُ أَقْدَرَ عَلَيْكَ

منك على هذا» فقلوه: «الله أقدر عليك منك على هذا» دليل على أن القدرة تتعلق بالأعيان المنفصلة: «قدرة الرب» و «قدرة العبد». ومن الناس من يقول: كلاهما يتعلق بالفعل كالكرامية ومنهم من يقول: قدرة الرب تتعلق بالمنفصل وأما قدرة العبد فلا تتعلق إلا بفعل في محلها كالأشعرية.

يعني الأشعرية ينفون قدرة العبد لأنهم جبرية من الأساس، ويجعلون الله عز وجل هو الفاعل حقيقة.

و «النصوص» تدل على أن كلا القدرتين تتعلق بالمتصل والمنفصل فإن الله تعالى أخبر أن العبد يقدر على أفعاله كقوله: ﴿فأتقوا الله ما استطعتم﴾ وقوله: ﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم﴾ فدل على أن منا من يستطيع ذلك ومنا من لم يستطيع.

وأما عند الأشاعرة فالفاعل مستطيع لأن الله فاعل، وغير الفاعل غير مستطيع، لكن نحن نعتقد أن هناك مستطيع ولا يفعل لأن عنده القدرة لكنهم جبرية.

وقال النبي ﷺ «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء». أخرجاه في الصحيحين. وقوله: «إن استطعت أن تعمل بالرضا مع اليقين فافعل» وقوله في الحديث الذي في الصحيح: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وقد أخبر أنه قادر على عبده وهؤلاء الذين يقولون: لا تقوم به «الأمر الاختيارية» عمدتهم أنه لو قامت به الحوادث لم يخل منها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث وقد نازعهم الناس في كلا «المقدمتين» وأصحابهم المتأخرون كالرازي والآمدي قدحوا في «المقدمة الأولى» في نفس هذه المسألة وقدح الرازي في «المقدمة الثانية» في غير موضع من كتبه وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

المقدمة الأولى: أنه لو قامت به الحوادث لم يخل منها، فنازعهم الكرامية والسالية قالوا: لا، من الممكن أن يوجد فعل أولي مطلق مثل ما أثبتتم مفعولاً أولياً مطلقاً فهذه المقدمة تلزمكم.

ونحن لا مشكلة عندنا في الأمرين فالمقدمة الأولى لا إشكال فيها، لكن هم لا يستطيعون أن يوردوا على الناس لأنهم التزموا أمراً.

والمقدمة الثانية: ما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهذه أيضاً نازعهم الناس فيها لأي شيء؟ لأنه إذا كان جنس الحوادث قديماً فلا مشكلة، بل هذا الضروري في الأول الذي لا بداية له أنه يستطيع أن يفعل ما شاء متى شاء.

وقولهم: إنا عرفنا حدوث العالم بهذه الطريق وبه أثبتنا «الصانع» يقال لهم: لا جرم ابتدئتم طريقاً لا يوافق السمع ولا العقل فالعالمون بالشرع معترفون أنكم مبتدعون محدثون في الإسلام ما ليس منه والذين يعقلون ما يقولون يعلمون أن العقل يناقض ما قلتم وأن ما جعلتموه دليلاً على إثبات الصانع لا يدل على إثباته بل هو استدلال على نفي «الصانع» لأنه ما دام لا يفعل ما شاء متى شاء فمتى خلق العالم؟ كيف؟ وإذا فعل فلا بد من فعل اختياري، وهذا يبين لك أننا لا نستطيع أن نجتمع مع هؤلاء الناس في حرب الإلحاد لأن استدلالهم الأصلي ابن تيمية يقول فيه: هو نفي للصانع.

فالمسألة ما هي قشور، وما هي مسألة كلامية، وما هي كلمة مثل ما يعبر بعض الناس، وليس كما يقول بعضهم: كلهم أرادوا التنزيه، ننزه الله من ماذا؟ من ظواهر النصوص؟ عندك ألف طريق عقلي، لا إله إلا الله ما يوجد طريق لإثبات وجود الله عز وجل، هذه المسألة الكبيرة، إلا هذا الطريق الوعر؟ أي سوء ظن هذا بالله عز وجل ما هذه الاستهانة

بالعقل البشري وبينات رب العالمين وبراهين والله، هؤلاء الناس لا يعتذر لهم أحد أو يهون من شأنهم إلا وعنده سوء ظن بينات رب العالمين.

يقول: وإثبات «الصانع» حق وهذا الحق يلزم من ثبوته إبطال استدلالكم بأن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث. وأما كون «طريقكم مبتدعة» ما سلكها الأنبياء ولا أتباعهم ولا سلف الأمة.

يقول لك نحن نحمي العوام، بإيش؟ بهذه العقيدة، الأنبياء دعوا العوام ولا أحد فيهم يعلم هذه الطريقة، وكشفوا كل الشبهات التي عندهم لكن هم حقيقة قولهم أنك إذا كنت عارفاً بعلوم الأنبياء فأنت عاجز عن كشف الشبهة عن الناس حتى تتعلم علومنا فنحن أعلم من الأنبياء كما يقول الفارابي: «الفيلسوف نبي الخاصة»^(١)

ومع الأسف بعض الناس تأثروا بهذه المقالة فصاروا يقولون: والله هذا الإنسان بلغه الإسلام مشوهاً، وهذا الإنسان ما يدري، يعني لا بد أن تقرأ عليه عشرات الكتب حتى يعرف حجة الله عز وجل!

فلأن كل من يعرف ما جاء به الرسول - وإن كانت معرفته متوسطة؛ لم يصل في ذلك إلى الغاية - يعلم أن الرسول ﷺ لم يدع الناس في معرفة الصانع وتوحيده وصدق رسله إلى الاستدلال بثبوت الأعراض وأنها حادثه ولازمة للأجسام؛ وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ لا امتناع حوادث لا أول لها. فعلم بالاضطرار أن «هذه الطريق» لم يتكلم بها الرسول ولا دعا إليها ولا أصحابه ولا تكلموا بها ولا دعوا بها الناس. وهذا اعترف به ابن الصلاح والنووي، وكثير من المتكلمين يقولون هذه الطريقة الصحيحة ولكنها صعبة ولهذا أريح الناس منها، مثل قصة الكلام عن الجوهر الفرد، وبعضهم بلغ به التعصب مثل ابن العربي

أن يقول أنك عند كل صلاة لا بد أن تستحضر هذا الاستدلال، ويقول بعض المالكية فعملت بهذا فوجدت نفسي أسبح في بحر من الظلمات في المنام، فقلت هذا قول القاضي.

ويعرف توحيده وصدق رسله بغير هذه الطريق فدل الشرع دلالة ضرورية على أنه لا حاجة إلى هذه الطريق.

هذا فيه رد على سعيد فودة حين يقول أن ابن تيمية ألغى كل الأدلة على وجود الله، في الواقع أنت عجّزت الأنبياء عن إقامة الحجة.

ودل ما فيها من مخالفة نصوص الكتاب والسنة على أنها طريق باطلة. فدل الشرع على أنه لا حاجة إليها وأنها باطلة. وأما العقل فقد بسط القول في جميع ما قيل فيها في غير هذه المواضع وبين أن أئمة أصحابها قد يعترفون بفسادها من جهة العقل.

كما يوجد في كلام أبي حامد والرازي وغيرهما بيان فسادها. ولما ظهر فسادها للعقل تسلط «الفلاسفة» على سالكها.

وقد تكلمنا عن موضوع تسلط الفلاسفة كابن سينا وجماعته فابن سينا قال لهم أنا أخيل في نصوص الأفعال والمعاد كما أتم تخيلون في نصوص الصفات وأؤول.

وإن قلت ظواهر أنا أقول لكم عندي ظواهر تخالف قولكم، وقال لهم ما تلزمونني به في الأفعال الاختيارية ألزمكم به في المفعولات والمخلوقات، وما تلزمونني به في التسلسل في الماضي أنا ألزمكم به في التسلسل في المستقبل.

يقول: وظنت الفلاسفة أنهم إذا قدحوا فيها فقد قدحوا في دلالة الشرع ظنا منهم أن الشرع جاء بموجبها إذ كانوا أجهل بالشرع والعقل من

سالكها فسالكوها لا للإسلام نصرُوا ولا لأعدائه كسروا بل سلطوا الفلاسفة عليهم وعلى الإسلام، وهذا كله مبسوط في مواضع.

وإنما «المقصود هنا»: أن يعرف أن نفيهم «للصفات الاختيارية» التي يسمونها حلول الحوادث ليس لهم دليل عقلي عليه وحذاقهم يعترفون بذلك.

يقول المعلق على الرسالة: كأبي البركات ابن ملكا من الفلاسفة والرازي والأمدى من المتكلمين.

وأما السمع فلا ريب أنه مملوء بما يناقضه والعقل أيضًا يدل على نقيضه من وجوه نبهنا على بعضها. ولما لم يمكن مع أصحابها حجة «لا عقلية ولا سمعية»: من الكتاب والسنة احتال متأخروهم فسلكوا «طريقا سمعية» ظنوا أنها تنفعهم فقالوا: هذه الصفات إن كانت صفات نقص وجب تنزيه الرب عنها وإن كانت صفات كمال فقد كان فاقدا لها قبل حدوثها وعدم الكمال نقص؛ فيلزم أن يكون كان ناقصا وتنزيهه عن النقص واجب بالإجماع.

قبل أن نقرأ جواب الشيخ هذه يسمونها شبهة الاستكمال بالغير، وهذه الشبهة يطرحها الملاحدة يقولون إذا كان الله كاملاً بخلقه للمخلوقات فهل كان ناقصاً قبل أن يخلقها؟ وهذه الشبهة في الحقيقة شبهة معكوسة وترد على كل الصفات حتى صفة العلم.

فيقال لهم: المخلوقات أصلاً من كماله ومن آثار صفاته والله عز وجل يفعل ما شاء متى شاء فهو أظهر كماله بكمالهِ، لأن هذه المخلوقات أصلاً مفتقرة في وجودها إلي فهي فرع عن كماله الفعلي فسبحانه وتعالى يفعل ما شاء متى شاء وقد أظهر كماله بكمالهِ.

يقول: وهذه الحجة من أفسد الحجج وذلك من وجوه: أحدها: أن

هؤلاء يقولون: نفي النقص عنه لم يعلم بالعقل

هذا قول الجويني والرازي وغيرهم أنهم يقولون: نفي النقص معلوم بالسمع فقط ليس بالعقل، وهذا من أعجب كلامهم، وقد قال ابن العربي منكرًا على الجويني قال: كيف يستدل الأستاذ بالسمع في هذا المقام الذي لا ينفع به السمع!

ابن العربي المالكي رد عليه، والله ما تعرف أيهما أقبح كلام الجويني أم كلام ابن العربي.

وإنما علم «بالإجماع» - وعليه اعتمدوا في نفي النقص - فنعود إلى احتجاجهم بالإجماع ومعلوم أن الإجماع لا يحتاج به في موارد النزاع؛ فإن المنازع لهم يقول أنا لم أوافقكم على نفي هذا المعنى وإن وافقتكم على إطلاق القول بأن الله منزّه عن النقص؛ فهذا المعنى عندي ليس بنقص ولم يدخل فيما سلمته لكم فإن بيتّم بالعقل أو بالسمع انتفاءه وإلا فاحتجاجكم بقولي مع أنني لم أرد ذلك كذب علي؛ فإنكم تحتجون بالإجماع؛ والطائفة المثبتة من أهل الإجماع وهم لم يسلموا هذا.

الثاني: أن عدم هذه الأمور قبل وجودها نقص؛ بل لو وجدت قبل وجودها لكان نقصا؛ مثال ذلك تكليم الله لموسى ونداؤه له فنداؤه حين ناداه صفة كمال؛ ولو ناداه قبل أن يجيء لكان ذلك نقصا؛ فكل منها كمال حين وجوده

مثل الذي يقول لك: أين كان الله قبل أن يخلق الخلق؟ تورد عليه بالقهر، تقول له أتؤمن باسم الله القهار؟ يقول: أوّمن، طيب أين القهر قبل أن يوجد من يقهرهم؟ نفس القصة لماذا كان أيضا السمع البصر كل الصفات التي تثبتونها يرد عليها هذا الإيراد وأصلا الأكمل أنه كونه أيهما أكمل أنه لا يخلق أم أنه يخلق متى شاء؟

ليس بكمال قبل وجوده؛ بل وجوده قبل الوقت الذي تقتضي الحكمة وجوده فيه نقص الثالث: أن يقال: لا نسلم أن عدم ذلك نقص فإن ما كان حادثاً امتنع أن يكون قديماً وما كان ممتنعاً لم يكن عدمه نقصاً؛ لأن النقص فوات ما يمكن من صفات الكمال.

وهذه من أقوى الحجج، يقول: الصفة الفعلية أصلاً إنما وجودها أنها قبلها عدم، فأنت تقول الصفة الفعلية لا بد أن تكون قديمة حتى لا تكون نقصاً، وهذا جمع بين النقيضين، وهذا ممتنع لأن الصفة الفعلية بطبيعة الحال لها بداية ونهاية.

الرابع: أن هذا يرد في كل ما فعله الرب وخلقته. فيقال: خلق هذا إن كان نقصاً فقد اتصف بالنقص وإن كان كمالاً فقد كان فاقداً له؛ فإن قلت: «صفات الأفعال» عندنا ليست بنقص ولا كمال. قيل: إذا قلت ذلك أمكن المنازع أن يقول: هذه الحوادث ليست بنقص ولا كمال.

سبحان الله كيف يجعلون مشيئة الله نقصاً عندما الله يفعل ما شاء متى شاء، يجعل وكأن رب العالمين إما لا يخلق وإما أنه يكون مجبراً على فعله، هذا الكمال عندهم.

الخامس: أن يقال: إذا عرض على العقل الصريح ذات يمكنها أن تتكلم بقدرتها وتفعل ما تشاء بنفسها وذات لا يمكنها أن تتكلم بمشيئتها ولا تتصرف بنفسها ألبتة بل هي بمنزلة الزمن الذي لا يمكنه فعل يقوم به باختياره قضى العقل الصريح بأن هذه الذات أكمل

وبهذا حاورنا الملاحدة لما أوردوا هذا، فقلنا لهم: أيهما أكمل أنه يخلق أم أنه لا يخلق؟ وكونه خلق فلا أحد يكرثه، سبحان الله جئت تحاسبه أنه خلق سبحانه وتعالى؟!

وحيث أنتم الذين وصفتكم الرب بصفة النقص؛ والكمال في اتصافه بهذه الصفات؛ لا في نفي اتصافه بها.

وهذا الدارمي يورده عليهم قال: أصلاً هذا صفة الميت أنه لا يفعل.

السادس: أن يقال: الحوادث التي يمتنع أن يكون كل منها أزلياً ولا يمكن وجودها إلا شيئاً فشيئاً إذا قيل: أيما أكمل أن يقدر على فعلها شيئاً فشيئاً أو لا يقدر على ذلك؟ كان معلوماً - بصريح العقل - أن القادر على فعلها شيئاً فشيئاً أكمل ممن لا يقدر على ذلك. وأنتم تقولون: إن الرب لا يقدر على شيء من هذه الأمور؛ وتقولون إنه يقدر على أمور مباينة له ومعلوم أن قدرة القادر على فعله المتصل به قبل قدرته على أمور مباينة له؛ فإذا قلتم لا يقدر على فعل متصل به لزم أن لا يقدر على المنفصل.

هنا ألزمهم بما أثبتوه بالقدرة المنفصلة، وهذه القاعدة التي ذكرناها أولاً أن كل ما يوردونه على الأفعال الاختيارية أورده على المخلوقات.

فلزم على قولكم أن لا يقدر على شيء ولا أن يفعل شيئاً فلزم أن لا يكون خالقاً لشيء؛ وهذا لازم للنفاة لا محيد لهم عنه.

وهذا سلط الفلاسفة كابن سينا وجماعته، يقول: لأجل أن نقول أن الله كامل نقول: أن الكون دائماً معه، وإذا قيل بالتسلسل انتهى الموضوع لأنه لم يزل فاعلاً فالجنس موجود من الأساس.

ولهذا قيل: الطريق التي سلكوها في حدوث العالم وإثبات الصانع: تناقض حدوث العالم وإثبات الصانع ولا يصح القول بحدوث العالم وإثبات الصانع إلا بإبطالها؛ لا بإثباتها.

لماذا؟ لأن كل شيء سيقولونه في الفعل الاختياري سيلزمهم الطرف الآخر بالمخلوقات، بالمفعولات، فهم في الواقع ما يثبتونها.

فكان ما اعتمدوا عليه وجعلوه أصولاً للدين ودليلاً عليه هو في نفسه باطل شرعاً وعقلاً وهو مناقض للدين ومناف له. ولهذا كان «السلف

والأئمة» يعيبون كلامهم هذا ويذمونهم ويقولون: من طلب العلم بالكلام تزندق؛ كما قال أبو يوسف، ويروى عن مالك.

ويقول الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: علماء الكلام زنادقة وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح.

وهذا يشمل عموم أهل الكلام بما فيهم الكلاية الذين كانوا موجودين في زمن الإمام أحمد.

يقول: وقد صدق الأئمة في ذلك

ابن تيمية ينقل عبارة أحمد دائماً، فعلاً علماء الكلام زنادقة، ويقول: أحمد صدق في ذلك بعدها ينسبون ابن تيمية أنه يرى أن علماء المعتزلة وعلماء الكلاية وعلماء الأشعرية أن كلهم من أهل الإسلام، وأن ما فيهم أحد ينطبق عليه وصف الزنديق، عامتهم.

طيب هو يصدق أحمد على ماذا؟ وعبارة أحمد عبارة مفصلة على أناس في زمنه، والذين يرد عليهم ابن تيمية كثير منهم جاءوا لاحقاً.

فإنهم يبنون أمرهم على «كلام مجمل» يروج على من لم يعرف حقيقته فإذا اعتقد أنه حق وتبين أنه مناقض للكتاب والسنة بقي في قلبه مرض ونفاق وريب وشك؛ بل طعن فيما جاء به الرسول وهذه هي الزندقة. وهذا يفسر لك رقة الدين التي تراها فيهم هذه الأيام وذهابهم للعلمنة، ابن تيمية ذكر في التسعينيات أن أكثر أتباع الرازي والأشعري فيهم نفاق وشك في الدين من أساسه في قلوبهم، وأنهم أدخلوا على بعض الملوك

الشك في الدين.

وهو «كلام باطل من جهة العقل» كما قال بعض السلف: العلم بالكلام هو الجهل فهم يظنون أن معهم عقليات وإنما معهم جهليات: ﴿كسر اب بقيةة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب﴾.

هذا هو الجهل المركب؛ لأنهم كانوا في شك وحيرة فهم في ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور.

أين هؤلاء من نور القرآن والإيمان؟ قال الله تعالى: ﴿الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كإنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم﴾.

فإن قيل: أما كون الكلام والفعل يدخل في «الصفات الاختيارية» فظاهر.

فإنه يكون بمشيئة الرب وقدرته وأما «الإرادة» و «المحبة» و «الرضا» و «الغضب» ففيه نظر فإن نفس «الإرادة» هي المشيئة وهو سبحانه إذا خلق من يحبه كالخليل فإنه يحبه ويحب المؤمنين ويحبونه وكذلك إذا عمل الناس أعمالاً يراها وهذا لازم لا بد من ذلك فكيف يدخل تحت الاختيار. قيل: كل ما كان بعد عدمه فإنما يكون بمشيئة الله وقدرته وهنا تكلم على تأويل الرضى والمحبة التي كانت من الأشعري في الإبانة

وهو سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فما شاء وجب كونه وهو تحت مشيئة الرب وقدرته وما لم يشأ امتنع كونه مع قدرته عليه، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا﴾ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتُلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾. فكون الشيء واجب الوقوع لكونه قد سبق به القضاء على أنه لا بد من كونه لا يمتنع أن يكون واقعا بمشيئته وقدرته وإرادته.

لأنه هو الذي قدر سبحانه وتعالى، فهذا واجب علينا نحن، لكن رب العالمين هو الذي أوجبه سبحانه وتعالى ومع ذلك يمحو ما يشاء ويثبت

وإن كانت من لوازم ذاته كحياته وعلمه. فإن «إرادته للمستقبلات» هي مسبقة «بإرادته للماضي» ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وهو إنما أراد «هذا الثاني» بعد أن أراد قبله ما يقتضي إرادته؛ فكان حصول الإرادة اللاحقة بالإرادة السابقة.

والناس قد اضطربوا في «مسألة إرادة الله» على أقوال متعددة. ومنهم من نفاه ورجح الرازي هذا في «مطالبه العالية» لكن - والله الحمد - نحن قررناها وبيننا فساد الشبه المانعة منها؛ وأن ما جاء به الكتاب والسنة هو الحق المحض الذي تدل عليه المعقولات الصريحة وأن «صريح المعقول موافق لصحيح المنقول».

وكنا قد بينا «أولا» أنه يمتنع تعارض الأدلة القطعية فلا يجوز أن يتعارض دليان قطعيان سواء كانا عقليين أو سمعيين أو كان أحدهما عقليا والآخر سمعياً

بعض الناس يقول أن ابن تيمية يقول بأنه إذا تعارضت رجحنا الأقوى، هذا من باب التنزل وهو أصلاً يمنع التعارض في الأدلة الثابتة.

ثم بينا بعد ذلك: أنها متوافقة متناصرة متعاضة. فالعقل يدل على

صحة السمع والسمع يبين صحة العقل وأن من سلك أحدهما أفضى به إلى الآخر

هذا يذكر بكلمة أحمد يقول: «من وقف في القرآن من أهل الكلام أو من أهل الحديث فهو جهمي»^(١) يعني ألمح أنه يعرف خطورة هذا القول وأن حجة الله عليه قائمة، فالإنسان إذا تضلع في الكلام وصل إلى أقصى درجات عرف ضعف الأدلة الكلامية وعاد للنصوص، وإذا تضلع في الحديث ووصل إلى أقصى الدرجات عرف قطعية دلالة النصوص، على ما يخالف مقالة أهل الكلام.

اليوم نحن مثلاً إذا تكلمنا عن الجهمية خصوصاً المتأخرين منهم نجعل العلم عذراً فنقول في العالم فيهم الذي بلغ أقصى ما ينبغي أن يبلغ في علم الحديث نقول: والله مسكين هذا كان صاحب حديث فقط و كأن بينات الله عز وجل لا توجد في الكتاب و السنة، وإذا وجدناه متكلماً نقول هذا مسكين ما يعرف إلا علم الكلام، وكأن العقلية و اختلاف الناس في العقلية لا يبين له ضعف ما اعتمد عليه.

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت ٦٩] ويعلم أن البراهين على وجود الصانع من أقوى ما يكون و يعرف اعتراضات الفلاسفة على كلامه وكلام أصحابه.

كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ وقال تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْقُرْآنِ قُرْآنُهَا فِيهَا فُوجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ

قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴿١﴾ وقال تعالى: ﴿٢﴾ إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ﴿٣﴾ .

فقد بين القرآن أن من كان يعقل أو كان يسمع: فإنه يكون ناجيا وسعيدا ويكون مؤمنا بما جاءت به الرسل وقد بسطت هذه الأمور في غير موضع والله أعلم.

وهذا الأصل، الأصل في من ألقى السمع وقلبه شهيد أن الله يهديه، هذا الأصل لا أن يجعل الأصل فيه أن البيئات غير واضحة وأنه مسكين و معذور وابن تيمية نص أن حججهم العقلية والنصية وحجج المتكلمين النصية غالبا تكون فيها نوع من المناقضة، فهم لا يعتمدون النصوص ولا يرون ظواهرها، ولكن إن وجدوا شيئا يخدم عقيدتهم فرحوا به ولو خدم بعض قولهم.

وإلا فهم لا يعتدون بالنصوص من الأساس بدليل كثرة النصوص التي تخالف أقوالهم ولا يرفعون بها رأسا وهذا في زماننا كحال العلمانيين ومنكري السنة إذ أنكروا أموراً لمخالفتها موثيق حقوق الإنسان، فإن وجدوا شيئا أن يوافق هذه الموثيق فرحوا به ونشروه ولو كان له نظير يخالف ما يريدون يدفعونه.

لما ذكر هذا أراد أن يبسط شيئا من ذلك ويبين الحجج التي جاءوا بها والجواب عليها فقد نقض الحجج العقلية ولكنه أراد أن يزيد إيضاحاً وبياناً، والشيخ عنده سخاء علمي حقيقة.

يقول: وفحول النظر «كأبي عبد الله الرازي وأبي الحسن الأمدي» وغيرهما ذكروا حجج النفاة «لحلل الحوادث» وبينوا فسادها كلها. حلول الحوادث يعني الفعل الاختياري لله أنه يفعل ما شاء متى شاء،

لكي تركز المسألة في ذهنك نفي أن الله يسمع ما نقوله الآن

فذكروا لهم أربع حجج: إحداها: «الحجة المشهورة» وهي أنها لو قامت به لم يخل منها ومن أضدادها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث.

ومنعوا المقدمة الأولى؛ والمقدمة الثانية؛ ذكر الرازي وغيره فسادها وقد بسط في غير هذا الموضع.

والثانية: أنه لو كان قابلاً لها في الأزل لكان القبول من لوازم ذاته فكان القبول يستدعي إمكان القبول ووجود الحوادث في الأزل محال.

وهذه أبطلوها هم بالمعارضة بالقدرة: بأنه قادر على إحداث الحوادث والقدرة تستدعي إمكان المقدور و«وجود المقدور» وهو الحوادث في الأزل محال.

كنت دائماً أقول هذه الكلمة مسألة تسلسل الحوادث عودها إلى صفتين لله عز وجل الأولية: والقدرة، فالله هو الأول فلا بداية له فدائماً معه متسع من الزمن وهو القدير على كل شيء.

فتسأله: هل الله قادر على أن يخلق خلقاً قبل القلم الذي خلقه قبل أن يخلق الخلق بخمسين ألف سنة؟ قادر على أن يفعل ذلك؟ يقول لك: نعم، تقول: قبلها بستين؟ بسبعين؟ بثمانين؟ بتسعين؟ بمليون؟ ... وأبدأ عد الأعداد، لو قال لا، كفر لماذا؟ لأنه قيد القدرة أو أنكر الأولية.

ودعوى الاستحالة من باب أنه يستحيل اجتماع الحادث والقديم، فأنا أقول لهم جنس الحوادث قديم والجنس وصف لمجموع الأفراد، وحكم المجموع يختلف عن حكم الأفراد، فجنسها قديم لا مشكلة يعني كل فعل لله عز وجل قبله فعل إلى ما لا بداية لم يزل الله متكلماً إذا شاء.

فلا يوجد كلام لله عز وجل نقول هذه أول كلمة تتكلم بها الله، لا بل فعال لما يريد لا يمكن نقول هذا الفعل هو أول أفعال الله على الإطلاق كما أنه لا يوجد فعل يمكن نقول هذا آخر أفعال الله على الإطلاق.

يقول و«هذه الحجة» باطلة من وجوه: أحدها أن يقال «وجود الحوادث» إما أن يكون ممتنعاً وإما أن يكون ممكناً؛ فإن كان ممكناً أمكن قبولها والقدرة عليها دائماً وحينئذ فلا يكون وجود جنسها في الأزل ممتنعاً؛ بل يمكن أن يكون جنسها مقدوراً مقبولاً؛ وإن كان ممتنعاً فقد امتنع وجود حوادث لا تنهاى؛ وحينئذ فلا تكون في الأزل ممكنة؛ لا مقدورة ولا مقبولة؛ وحينئذ فلا يلزم امتناعها بعد ذلك. فإن الحوادث موجودة؛ فلا يجوز أن يقال بدوام امتناعها؛ وهذا تقسيم حاصر يبين فساد «هذه الحجة».

كما قلنا أنه إذا كان يخلق الآن فهو قادر على أن يخلق في كل وقت.

الوجه الثاني: أن يقال: لا ريب أن الرب تعالى قادر؛ فإما أن يقال إنه لم يزل قادراً - وهو الصواب - وإما أن يقال بل صار قادراً بعد أن لم يكن فإن قيل: لم يزل قادراً فيقال: إذا كان لم يزل قادراً فإن كان المقدور لم يزل ممكناً أمكن دوام وجود الممكنات فأمكن دوام وجود الحوادث؛ وحينئذ فلا يمتنع كونه قابلاً لها في الأزل.

فإن قيل: بل كان الفعل ممتنعاً ثم صار ممكناً.

قيل: هذا جمع بين النقيضين فإن القادر لا يكون قادراً على ممتنع فكيف يكون قادراً على كون المقدور ممتنعاً ثم يقال: بتقدير إمكان هذا قيل هو قادر في الأزل على ما يمكن فيما لا يزال وكذلك في المقبول: يقال هو قابل في الأزل لما يمكن فيما لا يزال.

عموماً، إذا قالوا أن الله عز وجل قادر ولكن هذا ممتنع فلا تتعلق به

القدرة، فيقال: وما الممكن؟ إذا كانت أفعاله الاختيارية ليست ممكنة والمخلوقات ليست ممكنة، إذن هو قادر على ماذا؟ يقول لك هو كقولك: سكين قطوع أن قولك الله عز وجل لم يزل خالقًا يعني: لم يزل قادرًا على الخلق، كقولك سكين قطوع.

طيب السكين القطوع تستطيع أن تقطع الآن وفي كل وقت؟ يقول: نعم هو قادر ولكن الحوادث هذه هو ليس قادرًا عليها بمعنى أن القدرة لا تتعلق بها لأنها ممتنعة، فتقول له: الحوادث أفعاله ومفعولاته ممتنعة عندك فأى قدرة تتحدث عنها؟ إذن يلزمك أن تقول: الله عز وجل لم يكن قادرًا ثم انتقل إلى القدرة، فما المرجح؟

الوجه الثالث: إذا قيل - هو قابل لما في الأزل فإنما هو قابل لما هو قادر عليه يمكن وجوده فأما ما يكون ممتنعًا لا يدخل تحت القدرة فهذا ليس بقابل له.

الرابع: أن يقال - هو قادر على حدوث ما هو مباين له من المخلوقات ومعلوم أن قدرة القادر على فعله القائم به أولى من قدرته على المباين له؛ وإذا كان الفعل لا مانع منه إلا ما يمنع مثله لوجود المقدور المباين ثم ثبت أن المقدور المباين هو ممكن وهو قادر عليه فالفعل أن يكون ممكنًا مقدورًا أولى.

ما دام قادرًا على الخلق المباين فهو قادر على الفعل القائم به والفعل المباين، الذي هو المخلوق، ما دام جائزًا في هذا الزمان فهو جائز في كل زمان.

الحجة الثالثة لهم: أنهم قالوا: لو قامت به الحوادث للزم «تغيره» والتغير على الله محال وأبطلوا هم «هذه الحجة» الرازي وغيره؛ بأن قالوا: ما تريدون بقولكم: لو قامت به تغير أتريدون بالتغير نفس قيامها به أم شيئًا آخر؟ فإن أردتم الأول كان المقدم هو الثاني والملزوم هو اللازم

وهذا لا فائدة فيه فإنه يكون تقدير الكلام لو قامت به الحوادث لقامت به الحوادث وهذا كلام لا يفيد وإن أردتم بالتغير معنى غير ذلك فهو ممنوع فلا نسلم أنها لو قامت به لزم «تغير» غير حلول الحوادث فهذا جوابهم.

يقولون لزم التغير، فيقال لهم ما تريدون بالتغير؟ إن أردتم نفس الفعل فنحن نثبته ونراه كما لا وإن أردتم بالتغير نقصاً يلحقه فهذا أصلاً منفي عندنا، وما أحد قال به ولا أحد التزمه.

وإيضاح ذلك: أن «لفظ التغير» لفظ مجمل فالتغير في اللغة المعروفة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الحوادث ما أحد يقول لك أنت تغيرت لأنك فعلت، بل لأنك غيرت فعلك.

فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب إذا تحركت: إنها قد تغيرت ولا يقولون للإنسان إذا تكلم ومشى إنه تغير ولا يقولون إذا طاف وصلى وأمر ونهى وركب إنه تغير إذا كان ذلك عادته بل إنما يقولون تغير لمن استحال من صفة إلى صفة ونحن نقول الله لم يزل فاعلاً يفعل ما شاء متى شاء، فعندنا ما تغير، بل أنتم عندكم تغير فانتقل من الامتناع إلى الجواز والإمكان.

كالشمس إذا زال نورها ظاهراً لا يقال إنها تغيرت فإذا اصفرت قيل تغيرت.

وكذلك الإنسان إذا مرض أو تغير جسمه بجوع أو تعب قيل قد تغير وكذلك إذا تغير خلقه ودينه مثل أن يكون فاجراً فينقلب ويصير براً أو يكون براً فينقلب فاجراً فإنه يقال قد تغير.

وفي الحديث ﴿رَأَيْتَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَتَغَيَّرَ﴾ لما رأى منه أثر الجوع ولم

يزل يراه يركع ويسجد ﴿فلم يسم حركته تغيرا وكذلك يقال: فلان قد تغير على فلان إذا صار يبغضه بعد المحبة فإذا كان ثابتا على مودته لم يسم هشته إليه وخطابه له تغيرا. وإذا جرى على عادته في أقواله وأفعاله فلا يقال إنه قد تغير قال الله تعالى: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

ومعلوم أنهم إذا كانوا على عادتهم الموجودة يقولون ويفعلون ما هو خير لم يكونوا قد غيروا ما بأنفسهم فإذا انتقلوا عن ذلك فاستبدلوا بقصد الخير قصد الشر وباعتقاد الحق اعتقاد الباطل قيل: قد غيروا ما بأنفسهم مثل من كان يحب الله ورسوله والدار الآخرة فتغير قلبه وصار لا يحب الله ورسوله والدار الآخرة فهذا قد غير ما في نفسه. وإذا كان هذا معنى التغير «فالرب تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال منعوتا بنعوت الجلال والإكرام وكماله من لوازم ذاته فيمتنع أن يزول عنه شيء من صفات كماله ويمتنع أن يصير ناقصا بعد كماله.

وهذا الأصل عليه قول السلف وأهل السنة: أنه لم يزل متكلمي إذا شاء ولم يزل قادرا ولم يزل موصوفا بصفات الكمال ولا يزال كذلك فلا يكون متغيرا وهذا معنى قول من يقول: يا من يغير ولا يتغير فإنه يحيل صفات المخلوقات؛ ويسلبها ما كانت متصفة به إذا شاء؛ ويعطيها من صفات الكمال ما لم يكن لها؛ وكماله من لوازم ذاته؛ لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال.

بعض العوام يقول: سبحان الله من يغير ولا يتغير، بعض الإخوة يقولون: هذا تجهم، لا هم يقصدون أنه لا يتغير عن كماله.

قال تعالى ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ وقال تعالى: ﴿كل من عليها فان﴾ ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾.

ولكن «هؤلاء النفاة» هم الذين يلزمهم أن يكون قد تغير؛ فإنهم يقولون: كان في الأزل لا يمكنه أن يقول شيئاً؛ ولا يتكلم بمشيئته وقدرته؛ وكان ذلك ممتنعاً عليه لا يتمكن منه ثم صار الفعل ممكناً يمكنه أن يفعل.

ولهم في «الكلام» قولان: من ثبت الكلام المعروف وقال: إنه يتكلم بمشيئته وقدرته قال إنه صار الكلام ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه؛ ومن لم يصفه بالكلام المعروف؛ بل قال: إنه يتكلم بلا مشيئة وقدره كما تقوله الكلاية فهؤلاء أثبتوا كلاماً لا يعقل ولم يسبقهم إليه أحد من المسلمين.

يقصد المنتسبين للإسلام، حتى الجهمية ما قالوا هذا القول، فقول الكلاية أشد ولذلك مما ينقل عن طغربك الملك المشهور السلجوقي الذي أنقذ الدولة العباسية أنه كان يقول: «الأشعري عندي مبتدع يزيد على المعتزلة»^(١)

ومن ذهب إلى أن مقالة الأشعري في القرآن - وهي مقالة ابن الكلاب - أشنع من مقالة المعتزلة ابن قدامة والسجزي وابن حسن وابن أبي العز نصرها فقال: قولهم في القرآن أكفر من قول المعتزلة^(٢)

وهذا التقرير هو تقرير ابن تيمية وابن القيم لكن ابن تيمية يقول قولهم شر من قول المعتزلة من وجه، وقول المعتزلة شر من قولهم من وجه، لكنهم انفردوا بوجه ألا وهو أن قولهم محدث خارج عن كل الأقوال وهذا قول أحمد في اللفظية أنهم شر من الجهمية، يعني يوحى إليه.

بل كان المسلمون قبلهم على قولين

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٥ / ٥٤

(٢) قال ابن أبي العز: «بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة» شرح الطحاوية ١ / ٢٠٣

وهنا يقصد بالمسلمين المنتسبين لملة الاسلام وإلا فالجهمية كفرهم السلف، لكن هذا بالسياق يفهم.

فالسلف وأهل السنة يقولون: إنه يتكلم بمشيئته وقدرته وكلامه غير مخلوق. و «الجهمية» يقولون: إنه مخلوق بقدرته ومشيئته يعني الكلاية وتبعهم الأشعرية والماتريدية.

فقال هؤلاء بل يتكلم بلا مشيئته وقدرته وكلامه شيء واحد لازم لذاته وهو حروف أو حروف وأصوات: أزلية لازمة لذاته كما قد بسط في غير هذا الموضع.

فابن تيمية يقول: «قال هؤلاء» يعود على الكلاية ثم أدخل معهم السالمية، الشيخ في كثير من الاحيان يكون عنده سياق فيه نوع اضطراب إذا كنت لا تفهم مقالته كلها قد تغلط في فهم من الذي يريده، فدائماً يُقرأ باعتبار تقريراته العامة.

والمقصود أن هؤلاء كلهم الذين يمنعون أن الرب لم يزل يمكنه أن يفعل ما شاء ويقولون ذلك يستلزم وجود حوادث لا تنهاى وذلك محال فهؤلاء يقولون صار الفعل ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه.

أي أحد يشنع عليك بتسلسل الحوادث، قل له: أنت عندك الله عز وجل كان لا يفعل ثم صار يقدر أن يفعل؟، فإن قال: لا، فقل له إذن أنت قائل مثل مقالتي، لأن تسلسل الحوادث هو أن الله يفعل ما شاء متى شاء، إما أن تنفي الأولية عن الله أو تنفي القدرة.

وحقيقة قولهم إنه صار قادراً بعد أن لم يكن قادراً وهذا حقيقة التغير مع انه لم يحدث سبب يوجب كونه قادراً، وإذا قالوا: هو في الأزل قادر على ما لا يزال.

قيل هذا جمع بين النفي والإثبات فهو في الأزل كان قادرا.

أفكان القول ممكنا له أو ممتنعا عليه؟ إن قلتم: ممكن له فقد جوزتم دوام كونه فاعلا وأنه قادر على حوادث لا نهاية لها.

وإن قلتم: بل كان ممتنعا، قيل القدرة على الممتنع مع كون الفعل ممتنعا غير ممكن - لا يكون مقدورا للقادر إنما المقدور هو الممكن لا الممتنع.

فإذا قلتم: أمكنه بعد ذلك، فقد قلتم: إنه أمكنه أن يفعل بعد أن كان لا يمكنه أن يفعل وهذا صريح في أنه صار قادرا بعد أن لم يكن وهو صريح في التغير.

عندهم أن الله عز وجل قادر لكن قدرته معطلة لأن كل الاشياء التي يقدر عليها الله ممتنعة لا الخلق - بوقت معين، قبلها ما يحدث حتى لا يدخلوا بالتسلسل - ولا الفعل الاختياري لأننا ما نشته أو لأننا نشته وله بدأ.

يقول: فهو لاء النفاة الذين قالوا: إن المثبتة يلزمهم القول بأنه «تغير» قد بان بطلان قولهم وأنهم هم الذين قالوا: بما يوجب تغيره. هنا قلب عليهم دليلهم العقلي.

وإذا قال المنازع أنا أريد بكونه تغير أنه يتكلم بمشيئته وقدرته وأنه يجب من اطاعه ويفرح بتوبة التائب ويأتي يوم القيامة، قيل فهب أنك سميت هذا تغيراً، فلم قلت أن هذا ممتنع؟ فهذا محل النزاع كما قال الرازي.

هذا نسماه مصادرة على المطلوب أتيت بقولي وسميته اسماً آخر وقلت لي ما يجوز، مثل الجماعة التي قول: تطعن في العلماء تقول لهم: من العلماء؟ يقول: فلان وفلان، أنا انازعكم في كونهم علماء فهذا محل

النزاع أصلاً، أنا لو كنت أسلم لك ما تناقشنا أصلاً فالمقدم هو التالي

فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن الله يوصف «بالغيرة» وهي مشتقة من «التغير» فقال ﷺ في الحديث الصحيح: «لا أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته»

وقال أيضاً «لا أحد أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الرسل وأنزل الكتب ولا أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن».

وقال: «أتعجبون من غيرة سعد لأننا أغير منه والله أغير مني»

الحجة الرابعة: قالوا: حلول الحوادث به أفول والخليل قد قال: ﴿لَا أَحَبُّ الْآفَلِينَ﴾ و «الآفل» هو المتحرك الذي تقوم له الحوادث فيكون «الخليل» قد نفى المحبة عما تقوم به الحوادث فلا يكون إلهاً؛ والجواب: أن قصة الخليل حجة عليهم لا لهم.

وهذا النص ذكره في الدرء، لأن إبراهيم ما استدل بمجرد الحركة بل بالأفول فالشمس لا تزال تتحرك والناس يدركون في ظلالها، والأفول المغيّب.

وهم المخالفون لإبراهيم ولنبينا ولغيرهما من الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - وذلك أن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحَبُّ الْآفَلِينَ﴾ ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ﴿إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا

وما أنا من المشركين ﴿١٠٧﴾ .

فقد أخبر الله في كتابه: أنه من حين بزغ الكوكب والقمر والشمس وإلى حين أفولها لم يقل الخليل: لا أحب البازغين ولا المتحركين ولا المتحولين ولا أحب من تقوم به الحركات ولا الحوادث ولا قال شيئاً مما يقوله النفاة حين أفل الكوكب والشمس والقمر.

و الأفل «باتفاق أهل اللغة والتفسير: هو الغيب والاحتجاب؛ بل هذا معلوم بالاضطرار من لغة العرب التي نزل بها القرآن وهو المراد باتفاق العلماء.

فلم يقل إبراهيم: ﴿لا أحب الآفلين﴾ (إلا حين أفل وغاب عن الأبصار فلم يبق مرئياً ولا مشهوداً - فحينئذ قال ﴿لا أحب الآفلين﴾ - .

وهذا يقتضي أن كونه متحركاً منتقلاً تقوم به الحوادث؛ بل كونه جسماً متحيزاً تقوم به الحوادث لم يكن دليلاً عند إبراهيم على نفي محبته ومثل هذا حديث الدجال عندنا، أنه نفى العور نفى العور ولم يذكر البصر ولا كونه يرى.

فإن كان إبراهيم إنما استدل بالأفول على أنه ليس رب العالمين - كما زعموا - : لزم من ذلك أن يكون ما يقوم به الأفول - من كونه متحركاً منتقلاً - تحله الحوادث؛ بل ومن كونه جسماً متحيزاً: لم يكن دليلاً عند إبراهيم على أنه ليس برب العالمين وحينئذ فيلزم أن تكون قصة إبراهيم حجة على نقيض مطلوبهم؛ لا على تعيين مطلوبهم.

وهكذا أهل البدع لا يكادون يحتجون «بحجة «سمعية ولا عقلية إلا وهي عند التأمل حجة عليهم؛ لا لهم

وهذا من أكثر المواطنين التي ترفع الإيمان في مادة شيخ الإسلام، وحقيقة هذه مما وفقه الله عز وجل لها بشكل كبير، إذ عنده مقدرة عجيبة على قلب الأدلة على الأطراف الأخرى.

ويوجد رسالة جميلة للدكتور تميم القاضي اسمها قلب الأدلة على الطواف المضلة، ولكن لم يعممها في كل الفرق، وموضوع قلب الأدلة هذا إذا تعودت عليه ومارسته تجده مع كل أهل الباطل ماضيًا سبحانه الله

ولكن إبراهيم لم يقصد بقوله ﴿هذا ربي﴾ إنه رب العالمين ولا كان أحد من قومه يقولون إنه رب العالمين من تجويز ذلك عليهم؛ بل كانوا مشركين مقرين بالصانع؛ وكانوا يتخذون الكواكب والشمس والقمر أربابا يدعونها من دون الله ويبنون لها الهياكل وقد صنفت في مثل مذهبهم كتب: مثل كتاب السر المكتوم: في السحر ومخاطبة النجوم وغيره من الكتب.

هنا يورد لطيفة أن من استدل بهذا الاستدلال أو من أشار لهذا المذهب هو نفسه عبد النجوم وهو الرازي.

ولهذا قال الخليل: ﴿أفرأيتم ما كنتم تعبدون﴾ ﴿أنتم وآبائكم الأقدمون﴾ ﴿فإنهم عدولي إلا رب العالمين﴾ وقال تعالى: ﴿قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ ولهذا قال الخليل في تمام الكلام: ﴿إني بريء مما تشركون﴾ ﴿إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين﴾.

بين أنه إنما يعبد الله وحده فله وجه وجهه إذا توجه قصده إليه: يتبع قصده وجهه فالوجه توجه حيث توجه القلب فصار قلبه وقصده

ووجهه متوجها إلى الله تعالى ولهذا قال: ﴿وما أنا من المشركين﴾ لم يذكر أنه أقرب وجود الصانع فإن هذا كان معلوما عند قومه لم يكونوا ينازعونه في وجود فاطر السموات والأرض وإنما كان النزاع في عبادة غير الله واتخاذ ربا؛ فكانوا يعبدون الكواكب السماوية ويتخذون لها أصناما أرضية.

بعضهم يقول: أنتم تفرقون بين توحيد الربوبية والألوهية وهو قال ربي، فيقال: الرب يطلق ويراد به الإله، من ربك، فلفظ الرب ولفظ الإله كالإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا.

وهذا «النوع الثاني من الشرك» فإن الشرك في قوم نوح كان أصله من عبادة الصالحين - أهل القبور - ثم صوروا تماثيلهم فكان شركهم بأهل الأرض؛ إذ كان الشيطان إنما يضل الناس بحسب الإمكان فكان ترتيبه «أولا» الشرك بالصالحين أيسر عليه.

ثم قوم إبراهيم انتقلوا إلى الشرك بالسماويات: بالكواكب وصنعوا لها «الأصنام» بحسب ما رأوه من طبائعها يصنعون لكل كوكب طعاما وخاتما وبخورا وأموالا تناسبه وهذا كان قد اشتهر على عهد إبراهيم إمام الحنفاء؛ ولهذا قال الخليل: ﴿ماذا تعبدون﴾ ﴿أنفكا آلهة دون الله تريدون﴾ ﴿فما ظنكم برب العالمين﴾ وقال لهم: ﴿أتعبدون ما ننحتون﴾ ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ وقصة إبراهيم قد ذكرت في غير موضع من القرآن مع قومه: إنما فيها نهيهم عن الشرك؛ خلاف قصة موسى مع فرعون فإنها ظاهرة في أن فرعون كان مظهرا للإنكار للخالق وجحوده.

وقد ذكر الله عن إبراهيم أنه حاج الذي حاجه في ربه في قوله: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب﴾ فهذا قد يقال: إنه كان جاحدا للصانع

ومع هذا فالقصة ليست صريحة في ذلك؛ بل يدعو الإنسان إلى عبادة نفسه وإن كان لا يصرح بإنكار الخالق مثل إنكار فرعون. وكثير من الملوك كان يدعي أنه ابن الرب، كما ادعى ذلك أخناتون الذي يقولون أنه أول موحد، وهو إنما وحد الأوثان جعلها وثناً واحداً، وقال أنه ابن الرب.

وبكل حال «فقصة إبراهيم» إلى أن تكون حجة عليهم أقرب منها إلى أن تكون حجة لهم وهذا بين - والله الحمد - بل ما ذكره الله عن إبراهيم يدل على أنه كان يثبت ما ينفونه عن الله؛ فإن إبراهيم قال: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ والمراد به: أنه يستجيب الدعاء كما يقول المصلي سمع الله لمن حمده وإنما يسمع الدعاء ويستجيبه بعد وجوده

يذكر عن الفخر الرازي - وهذه فائدة نقلها بعض إخواننا طلبة العلم - عن الفخر الرازي أنه أراد أن يدعو الله في كربة له، يقول فدعوته كما يدعوه العوام، سبحانه الله من شدة ما تمكن منه التعطيل صار لا يمكنه

والآن بعض الناس سفهاً يقولون لك: ليس مهماً أن تؤمن أن الله ينزل في آخر الليل أولاً ينزل، المهم أنك تقوم الليل، ونقول: الإنسان الذي ما آمن بأفعال الله الاختيارية فهو لن يؤمن أن الله يسمعه الآن فلن يكون إيمانه وصلاته كصلاة وإيمان الطرف الآخر.

القصة ليست قصة النزول بل قصة الأفعال الاختيارية والتجدد، وتجدد الأفعال الاختيارية هذا متعلق حتى بالسمع والبصر بل بالقدرة ظهر أنهم ما يؤمنون بالقدرة كما نؤمن بها، الآن ظهر أنهم هم أصلاً يعطلون قدرة الله عز وجل في الأزل، فظهر أنه ما يوجد صفات هي محل اتفاق بيننا وبينهم إلا الحياة.

كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى

الله والله يسمع تحاوركما ﴿فهي تجادل وتشتكي حال سمع الله تحاورهما؛ وهذا يدل على أن سمعه كرؤيته المذكورة في قوله: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

وقال: ﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾ فهذه رؤية مستقلة ونظر مستقل وقد تقدم أن المعدوم لا يرى ولا يسمع منفصلاً عن الرائي السامع باتفاق العقلاء فإذا وجدت الأقوال والأعمال سمعها ورآها.

و «الرؤية» و «السمع» أمر وجودي لا بد له من موصوف يتصف به فإذا كان هو الذي رآها وسمعها امتنع أن يكون غيره هو المتصف بهذا السمع وهذه الرؤية

هم يلزمهم أن يكون سمع الله ورؤيته ما يخلقه في المخلوقات، ولهذا المعتزلة أحق من الأشاعرة فهم نفوا السمع والبصر وقالوا بالعلم، وهذا كان يقترحه القرضاوي قديماً على الأشاعرة.

وأن تكون قائمة بغيره فتعين قيام هذا السمع وهذه الرؤية به بعد أن خلقت الأعمال والأقوال وهذا مطعن لا حيلة فيه.

لاحظوا عبارات الشيخ: «لا حيلة» «خالفوا القطع» هذه كلها عبارات تبعد الأعداء لا تقرها والله والمستعان.

وقد بسط الكلام على «هذه المسألة» وما قال فيها عامة الطوائف في غير هذا الموضع وحكى ألفاظ الناس بحيث يتيقن الإنسان أن النافي ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية؛ وأن الأدلة العقلية الصريحة موافقة لمذهب السلف وأهل الحديث؛ وعلى ذلك يدل الكتاب والسنة مع «الكتب المتقدمة»: التوراة والإنجيل والزبور فقد اتفق عليها نصوص الأنبياء وأقوال السلف وأئمة العلماء ودلت عليها صرائح المعقولات.

وبعضهم لا ينكر هذا مثل التفتازاني وغيره يقولون أن نصوص الأنبياء تدل على العلو ولكن الأنبياء كلموا الناس على قدر عقولهم وأحوالهم

فالمخالف فيها كالمخالف في أمثالها ممن ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية

من المخالف فيها؟ كعباد الأوثان عباد الأوثان عندهم حجة سمعية وعقلية؟ عباد الأوثان ما معهم، فهذا المخالف فيها كالمخالف في هذا، فكيف يأتي بعض الناس وينزل عبارة ابن تيمية في المخالف في دقيق العلم حصراً على هؤلاء مع أن الشيخ يرى أن هؤلاء خالفوا في واضحات العلم، هذا واضح العلم هذا ليس دقيقاً.

بل هو شبيه بالذين قالوا: ﴿لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾. قال الله تعالى: ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ ولكن «هذه المسألة» و «مسألة الزيارة» شد الرحال، الظاهر أن شخصاً سأل عن هذا الموضوع وموضوع الزيارة، وكانوا يشنعون عليه فيها ولأنه أيضاً حصل خلل في مذهب في الحنابلة المتمذهبين.

وغيرهما حدث من المتأخرين فيها شبه. وأنا وغيري كنا على «مذهب الآباء»

بعضهم قال الشيخ يقصد أبوه وجده، وبعض الناس قالوا لا الشيخ أبوه وجده كان وضعهم أحسن، وهو قصد نحن يعني عموماً، وكتب في هذا بدر بن علي بن طامي ومسألة تحتاج دراسة أكثر.

في ذلك نقول في «الأصلين» بقول أهل البدع؛ فلما تبين لنا ما جاء به الرسول دار الأمر بين أن نتبع ما أنزل الله أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا

فكان الواجب هو اتباع الرسول؛ وأن لا نكون ممن قيل فيه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾* يقولون لك يا أخي فلان تغير، لماذا تغير؟ والتغير هذا نوعين: انتكاسة وزيادة هدى، طبعاً بعضهم يقول لك ممكن أنه كان أشعرياً، لا الآباء يعني الشيخ الحنابلة، والحنابلة ليسوا أشاعرة لكن منهم من تأثر بقول السالمية، وإلا فالأشعري نقيض الحنبلي، والشيخ أسرته ما لها علاقة بالأشعرية.

وقد قال تعالى: ﴿قَالَ أُولُو جُنَّتِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفَصَّالَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾.

فالواجب اتباع الكتاب المنزل والنبي المرسل وسبيل من أناب إلى الله فاتبعنا الكتاب والسنة كالمهاجرين والأنصار؛ دون ما خالف ذلك من دين الآباء وغير الآباء والله يهدينا وسائر إخواننا إلى الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

والله سبحانه أنزل القرآن وهدى به الخلق وأخرجهم به من الظلمات إلى النور؛ وأم القرآن هي فاتحة الكتاب.

قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح ﴿يقول الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فإذا قال العبد: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ قال الله: حمدي عبدي فإذا قال: ﴿الرحمن الرحيم﴾ قال الله: أثني علي عبدي فإذا قال: ﴿مالك يوم الدين﴾ قال

الله: مجدني عبدي فإذا قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ قال الله: هذه بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل فإذا قال: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ قال: هؤلاء لعبدي ولعبي ما سأل﴾.

فهذه «السورة» فيها لله الحمد. فله الحمد في الدنيا والآخرة وفيها للعبد السؤال وفيها العبادة لله وحده وللعبد الاستعانة بحق الرب حمده وعبادته وحده وهذان «حمد الرب وتوحيده» يدور عليهما جميع الدين و«مسألة الصفات الاختيارية» هي من تمام حمده فمن لم يقر بها لم يمكنه الإقرار بأن الله محمود ألبتة

انظر كيف الشيخ يعظم هذه المسألة ويجعلها أصل الأصول وأكبر الأمور وأنه ما آمن بالفتحة ولا طبقها من أنكرها، وتأمل اليوم كيف تستحق هذه المسألة وتصغر ويصير المؤمن بها وغير المؤمن بها كلهم علماء الإسلام كلهم أئمة، أهم شيء المشروع الدنيوي

ولا أنه رب العالمين فإن الحمد ضد الذم والحمد هو الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة له والذم هو الإخبار بمساوئ المذموم مع البغض له وجماع المساوئ فعل الشر كما أن جماع المحاسن فعل الخير.

فإذا كان يفعل الخير - بمشيئته وقدرته استحق «الحمد». فمن لم يكن له فعل اختياري يقوم به؛ بل ولا يقدر على ذلك لا يكون خالقاً ولا رباً للعالمين.

لذلك الأجر على سبحانه الله وبحمده، والحمد لله رب العالمين من أولى الناس به؟ أهل السنة، أما أهل البدعة فاعتقاداتهم ربما أحبطت أعمالهم ولو فرضنا أن بعضهم يعذر فإن هذا بلاء كما قال ابن عمر^(١)

في القدرية لو «أنفق أحدهم مثل أحد ذهباً ما قبل منه» فما يقال في هؤلاء؟ ومقالتهم والله فيه من الشنع الشيء العظيم.

وقوله: ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض﴾ ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب﴾ - ونحو ذلك - فإذا لم يكن له فعل يقوم به باختياره امتنع ذلك كله.

فإنه من المعلوم بصريح «العقل» أنه إذا خلق السموات والأرض فلا بد من فعل يصير به خالقاً؛ وإلا فلو استمر الأمر على حال واحدة - لم يحدث فعل - لكان الأمر على ما كان قبل أن يخلق وحينئذ فلم يكن المخلوق موجوداً فكذلك يجب أن لا يكون المخلوق موجوداً إن كان الحال في المستقبل مثل ما كان في الماضي لم يحدث من الرب فعل هو خلق السموات والأرض.

وقد قال تعالى: ﴿ما أشهدتهم خلق السماوات والأرض ولا خلق أنفسهم﴾ . ومعلوم أنهم قد شهدوا نفس المخلوق فدل على أن «الخلق» لم يشهده وهو تكوينه لها وإحداثه لها؛ غير المخلوق الباقي. وأيضاً فإنه قال ﴿خلق السماوات والأرض في ستة أيام﴾.

فالخلق لها كان في ستة أيام وهي موجودة بعد المشيئة فالذي اختص بالمشيئة غير الموجود بعد المشيئة وكذلك ﴿الرحمن الرحيم﴾ فإن الرحمن الرحيم هو الذي يرحم العباد بمشيئته وقدرته فإن لم يكن له رحمة إلا نفس إرادة قديمة؛ أو صفة أخرى قديمة: لم يكن موصوفاً بأنه يرحم من يشاء ويعذب من يشاء.

لهذا نحن عقيدتنا أننا نؤمن بالرحمة حقاً وأن الجهمي الأشعري والكلامي لا يؤمن بالرحمة حقاً، فمن أولى بالرحمة؟ من آمن بها ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ [الرعد ١٩]

أولى بالرحمة من آمن بها وحدث بها الناس على حقيقتها وبشر بها الناس، أما من قنط عباد الله عز وجل من رحمته وقال لهم ليس له رحمة إلا الثواب فهذا الله المستعان.

عن أنس بن مالك كان يقول: «من لم يؤمن أن بالحوض فلا سقاه الله منه ولن يشرب منه»^(١) طيب من لم يؤمن أن الله له وجه هل سيراه؟ من لم يؤمن أن الله له ساق إذا كشف الله عن ساقه هل سيكون مع الأمة التي تسجد؟ لا إله إلا الله.

قال الخليل: ﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير﴾ ﴿يعذب من يشاء ويرحم من يشاء وإليه تqlبون﴾ فالرحمة ضد التعذيب والتعذيب فعله وهو يكون بمشيئته؛ كذلك الرحمة تكون بمشيئته؛ كما قال: ﴿ويرحم من يشاء﴾. والإرادة القديمة اللازمة لذاته - أو صفة أخرى لذاته - ليست بمشيئته؛ فلا تكون الرحمة بمشيئته. وإن قيل: ليس بمشيئته إلا المخلوقات المبينة لزم أن لا تكون صفة للرب بل تكون مخلوقة له وهو إنما يتصف بما يقوم به لا يتصف بالمخلوقات لو كان يتصف بما يقوم بالمخلوقات لكان كل شيء خلقه فينا صار صفته تعالى الله.

فلا يكون هو الرحمن الرحيم وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «﴿لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي﴾ - وفي رواية - تسبق غضبي». وما كان سابقا لما يكون بعده لم يكن إلا بمشيئة الرب وقدرته. ومن قال: ما ثم رحمة إلا إرادة قديمة أو ما يشبهها امتنع أن يكون له غضب مسبق

(١) روي عن أبي برزة الأسلمي عند: أبو داود ٤٧٤٩ وأحمد ١٩٧٦٣

بها فإن الغضب إن فسر بالإرادة فالإرادة لم تسبق نفسها وكذلك إن فسر بصفة قديمة العين فالقديم لا يسبق بعضه بعضاً وإن فسر بالمخلوقات لم يتصف برحمة ولا غضب.

فهم إما يصفونها بقديمة، وإما يجعلونها ما خلقه الله في المخلوقات والحديث يقول أن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق الخلق.

وهو قد فرق بين غضبه وعقابه بقوله: ﴿فجزأوه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾ وقوله: ﴿ويعذب المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيراً﴾ وفي الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «﴿أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه ومن شر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون﴾».

ويدل على ذلك قوله: ﴿ربكم أعلم بكم إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذبكم﴾ فعلق الرحمة بالمشيئة كما علق التعذيب. وما تعلق بالمشيئة مما يتصف به الرب فهو من «الصفات الاختيارية».

كثرة استدلال الشيخ بالنصوص من أكثر الأمور المبهرة، حتى بعضهم يقول: كأنه لم يحفظ القرآن أحد إلا ابن تيمية، اليوم كثير من المنتسبين للسنة يحبون مادة الشيخ التي يناقش فيها المادة الكلامية ويقولون: لكي نفهم كلام ابن تيمية علينا أن ننظر مثلاً في كلام أهل الكلام مع أنه شرح الأمور.

ثم الشيخ ما أكثر ما يستدل بالنصوص فلماذا لا يأخذون هذا الباب من الشيخ؟ ما أكثر ما يستدل بالنصوص والآثار وهذه من أعظم الأمور ومن أجل الأمور التي من الممكن أن يستفيد الإنسان منها في النظر

في مصنفاته، أنه يعلمك كيف تنزع من القرآن حججاً على المخالفين وحقيقة هذا باب هو انفرد به من دون المتأخرين ولا ينافسه في ذلك إلا بعض المتقدمين.

وكذلك كونه مالكا ليوم الدين

هذا التفسير في ربط سورة الفاتحة بالأفعال الاختيارية يستحق الأفراد والنشر، وهذا الانسان الذي يتفكر، من كثرة ما يقرأ الفاتحة كل يوم ربطها بالخصومة مع الجهمية وخرج بهذه المعاني الجميلة والعظيمة.

يوم يدين العباد بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر يوم الدين وما أدراك ما يوم الدين ﴿يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً والأمر يومئذ لله﴾.

فإن «الملك» هو الذي يتصرف بأمر فيطاع ولهذا إنما يقال «ملك» للحي المطاع الأمر لا يقال في الجمادات: لصاحبها «ملك»؛ إنما يقال له: «مالك» ويقال ليعسوب النحل: «ملك النحل» لأنه يأمر فيطاع والمالك القادر على التصريف في المملوك.

وإذا كان «الملك» هو الأمر الناهي المطاع فإن كان يأمر وينهى بمشيئته كان أمره ونهيه من «الصفات الاختيارية» وبهذا أخبر القرآن قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد﴾.

وإن كان لا يأمر وينهى بمشيئته - بل أمره لازم له حاصل بغير مشيئته ولا قدرته - لم يكن هذا مالكا أيضاً؛ بل هذا أولى أن يكون مملوكاً فإن الله تعالى خلق الإنسان وجعل له صفات تلزمه - كاللون والطول والعرض والحياة ونحو ذلك مما يحصل لذاته بغير اختياره - فكان باعتبار ذلك مملوكاً مخلوقاً للرب فقط وإنما يكون «ملكاً» إذا كان يأمر وينهى باختياره

فيطاع - وإن كان الله خالقاً لفعله ولكل شيء.

وهذا أيضاً يذكرني بالذين يثبتون حقاً للمخلوق ولا يثبتون حقاً للخالق فعندهم أنه ما يوجد حق للخالق في أن تثبت له الصفات وأن تعبده وحده، فقط حقوق الخلق فعلى هذا يكون الله عز وجل ليس بملك، فلا ملك إلا وله حقوق ويأمر وينهى، حتى الرحمة تكون بمشيئة.

حتى في المغفرة يكون قادراً على التعذيب فيغفر أو يعفو، ولكن المقصود أنه لا يكون ملكاً إلا من يأمر وينهى بمشيئته وقدرته وهذا خلاف قول الربوبية الذين يقولون الله خلق الخلق وتركهم.

ولكن المقصود أنه لا يكون «ملكاً» إلا من يأمر وينهى بمشيئته وقدرته بل من قال إنه لازم له بغير مشيئته أو قال إنه مخلوق له فكلاهما يلزمه أنه لا يكون «ملكاً» وإذا لم يمكنه أن يتصرف بمشيئته لم يكن «مالكا» أيضاً. فمن قال إنه لا يقوم به «فعل اختياري» لم يكن عنده في الحقيقة مالكا لشيء وإذا اعتبرت سائر القرآن وجدت أنه من لم يقر «بالصفات الاختيارية» لم يقم بحقيقة الإيمان ولا القرآن فهذا يبين أن الفاتحة وغيرها يدل على «الصفات الاختيارية».

من لم يقر بالصفات الاختيارية لم يقم بحقيقة الإيمان ولا القرآن، واليوم تصور هذه المقالة بأنها زلات بل بعضهم يقيس هؤلاء الواقعيين في هذا على ابن تيمية يقول: إذا أسقطنا هذا الذي لا يثبت الصفات الاختيارية سنسقط ابن تيمية.

هذا الكلام سب لابن تيمية نفسه، ابن تيمية يقول أنا لم يقر بحقيقة الإيمان والقرآن؟، وعلى أساس أن هؤلاء كمثل الشيخ الإسلام، حقيقة السلفية المعاصرة قد دمرت دماراً فظيماً وصدر منهم أقوال لا يقولها عاقل، والمشكلة أنهم يترسومون بالرجل وهم ينقضون عليه ويكتبون الحواشي عليه، هو يذم قومًا ويقول فيهم كذا وكذا ومن ثم يأتي هؤلاء

الناس يقيسونهم عليه ويقولون هم نفس الشيء، وهذا نقض على شيخ الإسلام وإساءة لشيخ الإسلام وطعن فيه أبلغ الطعن.

والله هذا الطعن قريب من طعن الجهمية فيه، مثل ما يزعم المعطل أنه ينزه الله وهو ينفي صفاته ويطعن فيه، وهم نفس الشيء في التعاطي مع العلماء يقول: لا نحن نحترم العلماء، تحترم العلماء فتأتي إلى عقيدتهم وتقول من اعتقدها ومن لم يعتقدها شيء واحد؟ هذا هو إلى الطعن في العلماء أقرب، وهذا الذي لم يقم بحقيقة الإيمان القرآن يقال عنه إمام نأتم به؟

وقوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ فيه إخلاص العبادة لله والاستعانة به وأن المؤمنين لا يعبدون إلا الله ولا يستعينون إلا بالله؛ فمن دعا غير الله من المخلوقين أو استعان بهم: من أهل القبور وغيرهم لم يحقق قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ ولا يحقق ذلك إلا من فرق بين «الزيارة الشرعية» و «الزيارة البدعية».

فإن «الزيارة الشرعية» عبادة لله وطاعة لرسوله وتوحيد لله وإحسان إلى عباده وعمل صالح من الزائر يثاب عليه. و «الزيارة البدعية» شرك بالخالق وظلم للمخلوق وظلم للنفس. وهو لا يعني أن مجرد شد الرحال شرك، لا لكن الغالب فعلاً في زمانه أن الذين يشدون الرحال يعبدون القبور.

فصاحب الزيارة الشرعية هو الذي يحقق قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾.

ألا ترى أن اثنين لو شهدا جنازة فقام أحدهما يدعو للميت ويقول: اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله

واغسله بماء وثلج وبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وأعذه من عذاب النار وعذاب القبر وأفسح له في قبره ونور له فيه ونحو ذلك من الدعاء له.

وقام الآخر فقال: يا سيدي أشكو لك ديوني وأعدائي وذنوبي. أنا مستغيث بك مستجير بك أغثني ونحو ذلك؛ لكان الأول عابداً لله ومحسناً إلى خلقه محسناً إلى نفسه بعبادة الله ونفعه عباده وهذا الثاني مشركاً مؤذياً ظالماً معتدياً على الميت ظالماً لنفسه.

فهذا بعض ما بين «البدعية» و «الشرعية» من الفروق.

والمقصود أن صاحب «الزيارة الشرعية» إذا قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ كان صادقاً؛ لأنه لم يعبد إلا الله ولم يستعن إلا به وأما صاحب «الزيارة البدعية» فإنه عبد غير الله واستعان بغيره. وأيضاً من نفى الأفعال الاختيارية قال بخلق الأسماء، فهو يدعو مخلوقاً ويدعو غير الله.

فهذا بعض ما يبين أن «الفتحة» أم القرآن: اشتملت على بيان المسألتين المتنازع فيهما: «مسألة الصفات الاختيارية» و«مسألة الفرق بين الزيارة الشرعية والزيارة البدعية». والله تعالى هو المسئول أن يهدينا وسائر إخواننا إلى صراطه المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

كأن هذا الكلام الذي سيتلو إلحاق أحقه الشيخ بعد ما انتهى.

ومما يوضح ذلك أن النبي ﷺ قال: ﴿إذا قال العبد: ﴿الحمد لله رب

العالمين ﴿ قال الله: حمدي عبدي فإذا قال: ﴿الرحمن الرحيم﴾ قال أثنى علي عبدي.

فإذا قال: ﴿مالك يوم الدين﴾ قال الله: مجدي عبدي فذكر الحمد والثناء والمجد. بعد ذلك يقول: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ إلى آخرها هذا في أول القراءة في قيام الصلاة.

ثم في آخر القيام بعد الركوع يقول: ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض. إلى قوله: أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ﴿.

وقوله: أحق ما قال العبد خبر مبتدأ محذوف: أي هذا الكلام أحق ما قال العبد. فتبين أن حمد الله والثناء عليه أحق ما قاله العبد وفي ضمنه توحيده له إذا قال: ولك الحمد أي لك لا لغيرك وقال في آخره لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وهذا يقتضي انفراده بالعطاء والمنع فلا يستعان إلا به ولا يطلب إلا منه.

ثم قال: ولا ينفع ذا الجد منك الجد فبين أن الإنسان وإن أعطي الملك والغنى والرئاسة فهذا لا ينجيه منك؛ إنما ينجيه الإيمان والتقوى وهذا تحقيق قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ فكان هذا الذكر في آخر القيام؛ لأنه ذكر أول القيام وقوله أحق ما قال العبد يقتضي أن يكون حمد الله أحق الأقوال بأن يقوله العبد؛ وما كان أحق الأقوال كان أفضلها وأوجبها على الإنسان

لأجل هذه الفتوحات التي كان يفتح الله عز وجل بها على الشيخ والله ما يسرنا أنه كتب كتاب تفسير حقيقة لأنه له من المعاني في القرآن شيء عظيم جداً تجده مفرقاً في مؤلفاته وأفضل من عامة التفاسير، لأن التفاسير تجدد المفسرين فيه كل يعيد كلام من سبقه ثم يضيف إضافة يسيرة، وأما

الشيخ سبحانه الله ما يكاد يتكلم على شيء إلا هو يأتي بمعاني جديدة.

ولهذا افترض الله على عباده في كل صلاة أن يفتتحوها بقولهم: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ وأمرهم أيضاً أن يفتتحوا كل خطبة «بالحمد لله» فأمرهم أن يكون مقدماً على كل كلام سواء كان خطاباً للخالق أو خطاباً للمخلوق ولهذا يقدم النبي ﷺ الحمد أمام الشفاعة يوم القيامة ولهذا أمرنا بتقديم الثناء على الله في التشهد قبل الدعاء وقال النبي ﷺ «﴿كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم﴾».

وأول من يدعى إلى الجنة الحمادون الذين يحمدون الله على السراء والضراء. ﴿

وقوله ﴿الرحمن الرحيم﴾ جعله ثناء. وقوله ﴿مالك يوم الدين﴾ جعله تمجيذاً. وقوله: ﴿الحمد لله﴾ حمد مطلق. فإن «الحمد» اسم جنس والجنس له كمية وكيفية؛ فالثناء كميته.

وتكبيره وتعظيمه كيفيته و«المجد» هو السعة والعلو فهو يعظم كيفيته وقدره وكميته المتصلة وذلك أن هذا وصف له بالملك. و«الملك» يتضمن القدرة وفعل ما يشاء و﴿الرحمن الرحيم﴾ وصف بالرحمة المتضمنة لإحسانه إلى العباد بمشيئته وقدرته أيضاً والخير يحصل بالقدرة والإرادة التي تتضمن الرحمة.

فإذا كان قديراً مريداً للإحسان: حصل كل خير وإنما يقع النقص لعدم القدرة أو لعدم إرادة الخير فالرحمن الرحيم الملك «قد اتصف بغاية إرادة الإحسان وغاية القدرة؛ وذلك يحصل به خير الدنيا والآخرة

وأيضاً الناس يتوجهون إلى المخلوقات ظناً منهم أنها ترحمهم والله عز

وجل أرحم بهم من هؤلاء.

وقوله: ﴿مالك يوم الدين﴾ مع أنه ملك الدنيا لأن يوم الدين لا يدعي أحد فيه منازعة وهو اليوم الأعظم فما الدنيا في الآخرة إلا كما يضع أحدكم إصبعه في اليم فلينظر بم يرجع هذه من مواعظ بعض السلف ذكرها ابن أبي الدنيا في كتاب الزهد.

والدين عاقبة أفعال العباد وقد يدل بطريق التنبيه وبطريق العموم عند بعضهم: على ملك الدنيا فيكون له الملك وله الحمد كما قال تعالى: ﴿له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير﴾ وذلك يقتضي أنه قادر على أن يرحم ورحمته وإحسانه وصف له يحصل بمشيئته وهو من «الصفات الاختيارية».

وصفات الجمال مرتبطة بصفات الجلال فهو يرحمك مع قدرته عليك، فالرحمن الرحيم مالك يوم الدين يعني هو قادر على أن لا يرحم لكنه يرحم.

وفي الصحيح «أن النبي ﷺ كان يعلم أصحابه الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمهم السورة من القرآن يقول: إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر - ويسميه باسمه - خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري: فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه؛ وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان». فسأله بعلمه وقدرته ومن فضله وفضله يحصل برحمته وهذه الصفات هي جماع صفات الكمال لكن «العلم» له عموم التعلق: يتعلق بالخالق والمخلوق والموجود والمعدوم؛ وأما «القدرة» فإنما تتعلق

بالمخلوق؛ وكذلك «الملك» إنما يكون ملكاً على المخلوقات. «فالفاتحة» اشتملت على الكمال في «الإرادة» وهو الرحمة وعلى الكمال في «القدرة» وهو ملك يوم الدين وهذا إنما يتم «بالصفات الاختيارية» كما تقدم. والله أعلم.

هذا آخر رسالة الشيخ نسأل الله عز وجل لنا ولكم الثواب والمستضيف لا يحرم الأجر والحمد لله هذا وصل اللهم على محمد وعلى أهله وصحبه وسلم.

الفهرس

٢.....	مقدمات بين يدي الرسالة
١٩.....	شرح الرسالة
٧٥.....	استذكار لما سبق
٧٨.....	متابعة الشرح
١٢٦.....	الفهرس